جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دراسة سوسيولوجية للمدارس الخاصة و علاقتها بإنتاج النخبة

(دراسة ميدانية بالمدرسة الخاصة –النخبة– بالجلفة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي

إعداد الطالب:

جغدالي صليحة

إشراف الأستاذ:

د/ بوكربوط عز الدين

لجنة المناقشة:

1. أ طلحة مسعود رئيسا
2. أ بوكربوط عز الدين مقررا
3. أ العيشي ساعد مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

الإهـــداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وحبيبنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

بعدما رست سفينة هذا البحث عل شواطئ الختام لا يسعني إلا أن أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى التي عجز اللسان عن وصف مآثرها نحوي إلى العظيمة في عطائها إلى نور الحياة

وبهجتها إلى المعلمة الأولى سيدة النساء إلى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا

إلى .....أمي الغالية.

إلى سيد الرجال ذلك الشخص الذي لم يبخل علي يوما بروحه وماله، إلى الذي يسعد بسعادتي

ويحزن بحزني رمز الأبوة إلى ذلك المقام الراسخ في ذهني وأفكاري.

إلى .....أبي الغالي.

إلى جميع إخوتي وأخواتي.

إلى الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء داخل وخارج الجامعة إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا

جغدالي صليحة

بسم الله الرحمان الرحيم

كلمة شكر

بعد شكر الله سبحانه وتعالى

يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي

الكريم البروفيسور بوكربوط عز الدين

على إشرافه لقيم على هذه الرسالة و على متابعته

الجادة لها، ومساعدتي على انجازها و على تشجيعاته لي تلك التشجيعات

التي في كل مرة تحول من فشلي إلى قوة

و من يأسي إلى إرادة

كما أتقدم بالشكر إلى والدتي التي ساعدتني كثيرا

فهرس المحتويات

-اهداء

-تشكر

-فهرس المحتويات

-فهرس الجداول

-مقدمة.....أ

-**الفصل الأول**:الإطار المنهجي للدراسة

1/أسباب إختيارالموضوع.....06

2/أهداف الدراسة.....06

3/أهميةالدراسة.....07

/الإشكالية.....08

5/الفرضيات.....10

6/منهج البحث.....11

7/دراساتالسابقة.....12

8/المقاربةالسوسيولوجية.....17

9/تحديدالمفاهيم.....19

الفصل الثاني:المدارس الخاصة في منظور السوسيولوجيا.

1/ تعريف المدارس الخاصة.....24

2/نشأة التعليم الخاص.....24

3/ظروف ظهور التعليم الخاص.....26

4/تأسيس المدرسةالخاصة.....29

5/الحاجة للتعليم الخاص..... 32

6/التعليم الخاص بين التأييدوالمعارضة.....34

7/التشريعات القانونية الخاصة بالتعليم الخاص.....37

8/شروط فتح مؤسسة التربية والتعليم الخاصة.....39

9/التعامل مع المؤسسات التربوية الخاصة في المجال الصحة المدرسية والنشاطات الرياضية.....49

10/صقل المدارس الخاصة للنخب.....49

الفصل الثالث:النخبة

1/مفهوم النخبة.....59

2/تطور مفهوم النخبة..... .59

3/النخبة لمحة تاريخية..... 61

4/منظرو النخبة..... 69

5/اتجاهات النخب.....71
6/خصائص النخبة..... 85
7/من نخبة الى نخب.....86
8/العلاقة بين مفهومي النخبةوالطبقة.....88
9/النخبة في عالم العربي.....91
10/النخبة مابين السياق الاجتماعي والسياسي.....93
11/النخبة والتحليل الطبقي.....94

الفصل الرابع: الإطار الميداني للدراسة

1/مجالات الدراسة.....98
2/المعاينة.....98
3/التقنيات والأدوات المستعملة.....99
4/صعوبات البحث.....100

-الفصل الخامس(عرض وتحليل البيانات)

-عرض وتحليل البيانات العامة.....103
-عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى.....106
-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية.....116
-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثاثة.....121

عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة..... 126

-نتائج الفرضيةالأولى.....134

-نتائج الفرضي الثانية.....134

-نتائج الفرضية الثالثة.....135

-نتائج الفرضيةالرابعة.....135

-الإستنتاج العام.....136

-خاتمة 140

-قائمةالمراجع.....141

-الملاحق

فهرس الجداول:

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
1	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	103
2	توزيع أفراد العينة حسب العمروسنوات الخبرة	104
3	توزيع أفراد العينة حسب مؤهل العلمي	105
4	توزيع أفراد العينة حسب أساليب التدريس تقلل من غموض الإستيعاب لدى المتعلمين في المدرسة الخاصة, استخدم المدرسة الخاصة الوسائل التكنولوجية	106
5	توزيع أفراد العينة حسب تقييم أداءالأساتذة في المدارس الخاصة , تتوقف شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس	108
6	توزيع أفراد العينة حسب تقيم القدرات المعريفية للمقبلين من المتمدرسين في التسجيل الرسمي بالمدرسة الخاصة	109
7	توزيع أفراد العينة حسب تقييم المشاريع الفردية للمتعلمين يقلص الإختلاف في القدرات المعرفية في المدرسة الخاصة	111
8	توزيع أفراد العينة حسب تذمر الأساتذة من أولياء المتمدرسين	112
9	توزيع أفراد العينة حسب روح عمل جماعية من طرف طاقم البيداغوجي	114
10	توزيع أفراد العينة حسب توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء المتمدرسين , معاناة المدير من ضعف مواجهة أولياء المتمدرسين حول مشاكل أبنائهم خوفا من نقلهم من المدرسة	116
11	توزيع أفراد العينة حسب تنفيذ الخطة الإستراتجية يصاحبها تقييم أداء الأساتذة	118
12	توزيع أفراد العينة حسب اعتماد المدرسة الخاصة على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب, أساليب التدريس تقلل من	119

	غموض الإستيعاب لدى المتعلمين في المدرسةالخاصة	
13	توزيع أفراد العينة حسب توقف شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس, العمر	121
14	توزيع أفراد العينة حسب بوجود مناصب عمل في المدرسة الخاصة	123
15	توزيع أفراد العينة حسب استخدم المدرسة الخاصة الوسائل التكنولوجية , الأزدواجية في المؤسسات التعليمية تخلق فجوة في المجتمع	126
16	توزيع أفراد العينة حسب تفاعل المتعلمون مع هذه الوسائل التكنولوجية ,تساعد هذه الوسائل في التمييز والتفوق الدراسي للنتعلمين	128
17	توزيع أفراد العينة حسب الإزدواجية في المؤسسات التعليمية تخلق فجوة في المجتمع	131

Résumé

Étude Sociologique d' écoles privées et sa relation avec la production de l'élite

Cette étude vise à:

la connaissance du rôle des écoles privées dans démocracit d'éducation en Algérie La référence aux développements et les dimensions et les implications de pertinentes sociologique et idéologique ,et l'efficacité de l'élite Ce qui a la capacité de guider notre société et limité les lieux parcours dans le présent et l'avenir En éfé reconnaitre les facteurs et les moyens relatifs à la production de l'élite Et de fournir une vision complémentaire à cette fin, nous avons utilisé l'approche descriptive où nous avons décrit de manière objective Nous avons distribué questionnaire aux enseignants et nous avons utilisé l'enquête complète et nous sommes arrivés aux résultats suivants:

- les écoles privées jouent un rôle central dans l'activation de la performance des enseignants

- les ecol prive Fournir des mécanismes de planification stratégique pour performer Les écoles privées.

les écoles privées L'équipage sur la base de l'efficacité pédagogique scientifique

- la disponibilité des écoles privées et de l'utilisation des médias de haut dans les processus éducatifs pour les capacités des apprenants qualifiés.

ملخص الدراسة:

دراسة سوسيولوجية للمدارس خاصة وعلاقتها بإنتاج النخبة

وتهدف هذه الدراسة للتعرف على:

دور المدارس الخاصة في ديموقراطية التعليم بالجزائر والإشارة لتطورات وأبعاد ودلالات سوسيولوجية وأيديولوجية ذات صلة بالموضوع، وفعالية النخبة التي تمتلك القدرة على توجيه مجتمعنا وتحديد منطلقات تحركها في الحاضر والمستقبل، بالإضافة إلى التعرف على العوامل والسبل المؤثرة في إنتاج النخبة وتقديم رؤية تكاملية لهذا الغرض إستخدمنا المنهج الوصفي حيث يمكننا بالوصف بطريقة موضوعية وقمنا بتوزيع الإستمارة على الأساتذة وإستخدمنا المسح الشامل وتوصلناإلى نتائج التالية:

– تلعب المدارس الخاصة دورا محوريا في تفعيل أداء الأساتذة

–توفير المدارس الخاصة آليات التخطيط الإستراتيجي لتفعيل آدائها

–تنتقي المدارس الخاصة الطاقم البيداغوجي على أساس الكفاءة العلمية

– توفر المدارس الخاصة الوسائط الفائقة وتستخدمها في العمليات التعليمية لإكفاء قدرات المتعلمين.

مقدمة:

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لإزدهار المجتمع فأصبح المورد البشري من أهم الموارد شأنها شإن المورد الطبيعي أو المادي. وتعتبر الأسرة المؤسسة الإجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ، من أجل تحقيق نموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا مشتركة من أجل بناء المجتمع بكامل جوانبه إذ لا يمكن فصل التربية عن الإقتصاد ، " حيث يلعب التعليم دور هاما في حياة الشعوب و في تحديد مصيرها و تحقيق نموها الإقتصادي و الإجتماعي بإعتباره أداة فعالة للتحول الإجتماعي ومدخلا طبيعيا لأية تنمية قومية ، فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها " و عليه فإن التنمية الإقتصادية الحديثة تتطلب بالضرورة حدا أدنى من التعليم,و هذا لإن عمليات التربية و التنمية و التخطيط الإجتماعي هي من أهم إهتمامات جميع الدول و الأفراد والمجتمعات والمنظمات والهيئات ، إذ تعد التربية العملية التي تتم بمقتضاها ترقية الإنسان والمجتمع و تنمية قدرات الأفراد وكتسابهم للقيم والأفكار والمعارف و إستثمارها من أجل تحقيق أهداف التنمية ، وتحدد السياسة التربوية الظروف والوسائل و الأهداف والقيم التي تضمن تلك التنمية ليؤدي هؤلاء الأفراد الدور الذي ينتظرهم في المجتمع عن طريق التخطيط التي يتم من خلاله وضع تصورات وتنبؤات وتحديد الأهداف وضبط الإمكانيات والوسائل.

إن التغير الإجتماعي سمة راسخة في المجتمع وهو التحول عبر الزمن في مؤسسات وثقافة المجتمع وما فرضته متطلبات العصر وما وصل إليه العلم اليوم من التطور التكنولوجي وثورة المعلومات وآثار العولمة وتوسع الرأسمالية كل هذه العوامل مسؤولة عن هذا التغير في عصر اليوم الذي يركز على نمو العلم وعقلنة التفكير ، ويعتبر العديد من المختصين إن تغير البنية الثقافية للمجتمعات هو المدخل الصحيح إلى التنمية الذي هو ليس مرتبط فقط بالعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية بل بثقافة المجتمع كله ، ومنه فإن الثقافة تلعب دور حيويا في حركة التغير و تنمية المجتمع بالإستعاب الكامل للعلوم و التقنيات و كل ذلك يتطلب التفكير في المناهج الدارسية و هنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية و الغير الرسمية ، أما في العالم العربي جل الدول حديثة الاستقلال إتجهت إلى الاهتمام بالتعليم ووضع سياسات مناقضة للثقافة الغربية وتوسع التعليم على قدر عالي

لإعداد أفراد أصحاب مستوى عال من الثقافة والكفاءة العلمية والمهنية وتطوير التعليم وإنشاء مدارس ومعاهد و جامعات تتوفر على قدر عال من الكفاءة والقدرة العلمي،و الجزائر كغيرها من دول العالم أولت إهتماما بمسألة التعليم و إعتبرته من أبرز القضايا التي واجهتها بعد الإستقلال لكنها واجهت منذ البداية ظروف صعبة ومعقدة وإشكالات عديدة لم تسمح لها بإن تتامل وضعها الجديد ومستلزمات هذا الوضع وتستلهم في سيرها الأفكار التي كانت تتبناها الحركة الوطنية والإصلاحية وتشق طريقها نحو غايتها وفق الاتجاه الذي يضمن لها الإنسجام مع حاجات المجتمع وخصوصياته , ويمكنها من التغلب على العقبات التي تعترض طريقها, ومن التحرر من كل عائق يبعدها عن مجتمعها فتحقق الاستقلال الفكري والثقافي لنفسها وبذلك تصبح مدرسة جزائرية بأتم معنى الكلمة وبعد العديد من التحولات والتطورات والإصلاحات التي عرفتها المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال مرورا بأمرية 16 أفريل 1976 ، التي تؤكد إن التربية والتعليم من إختصاص الدولة لكن مع نقص الوسائل المادية والبيداغوجية الضرورية للقيام بعملية التأطير واجه هذا القطاع عدة مشاكل ، فإنتقلت في الثمانينات بعد سلسلة من الإصلاحات من التعليم التقليدي إلى التعليم الأساسي الإجباري و مدته تسع سنوات لكن بقيت الصعوبات تواجه النظام التربوي بسبب ضعف مستوى المعلمين و عدم توفر الوسائل التربوية و البيداغوجية الضرورية لتحقيق الهدف ، حيث لم تكن النتائج في المستوى المطلوب ، و إقتضى الأمر تشكيل لجنة وطنية مهمتها إصلاح المنظومة التربوية و إعداد المقترحات للنهوض بهذا القطاع لجعله أكثر تجاوبا مع متطلبات التنمية و إحتياجات الإقتصاد الوطني ، الذي " يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي مجموعة من إجراءات سياسات و إقتصادية المعدة لتحقيق أهداف إقتصادية، و بالتالي تزيد من قدرة المجتمع على المنافسة في المجتمع الدولي في ظل العولمة ، و توفير مستوى أفضل لأبنائه إلا إن إرتفاع تكاليف التعليم و تنامي عدد أفراد المجتمع من راغبي التعليم جعل الحاجة ماسة للبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم ، فبدأت الحكومات في مراجعة سياستها المالية في دعم التعليم و تمويله إما بفرض رسوم تعليمية أو بتوسيع دور القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التربوية و المدارس الخاصة و من هنا برز التعليم الخاص

كضرورة بديلة ، و هذا النوع من التعليم يتبع في الغالب منهجا مختلفا عن المنهج التقليدي الذي يطبق في المدارس العمومية.

و تعد الجزائر من بين الدول التي فتحت الباب أمام الخواص للإستثمار في قطاع التربية و التعليم ، فظهرت المدارس الخاصة و وتخضع لوزارة التربية واالتعليم التي تتبنى المناهج الدراسية نفسها المناظرة لهافي القطاع الحكومي وعليه فإن التعليم حق لكل فرد ومدخل لإعداد البشر للمشاركة في الإنتاج والإبداع وتسيطر الدولة على توجيه التعليم بوضع السياسات العامة لتطويره جذريا من أجل لإنتاج نخبة من المتعلمين و كذلك تطوير العلم و التكنولوجيا و هذا بمساهمة القطاع الخاص مع إحتفاظ الدولة بسلطة المراقبة والتوجيه .

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول:الإطار المنهجي للدراسة

1/ أسباب اختيار الموضوع.

2/ أهداف الدراسة.

3/أهمية الدراسة.

4/الإشكالية.

/5 الفرضيات.

6/منهج البحث.

7/دراسات السابقة.

8/مقاربة سوسيولوجية.

9/تحديدالمفاهيم.

1/أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الذاتية:

– الفضول العلمي الملح للتعرف على هذا النوع من التعليم وفك التناقض والغموض من حوله في ظل رؤية شمولية تؤخذ في عين الاعتبار كل الأبعاد السيكولوجية السوسيولوجية والتاريخية والوظيفية والايديولوجية للنخبة وذلك للكشف ملابسات فكرية .

– وردت هذه الدراسة من عملية البحث والتقصي لتقديم تصور شمولي عن المدارس الخاصة.

ب/ الأسباب الموضوعية :

– ضرورة إخضاع المدارس الخاصة من الجانب المعرفي التعليمي و البيداغوجي لقدر أكبر من التقويم الفعال .

– التعرف على الآليات التي تعتمدها النخبة للمحافظة على ديمومة وجودها واستمراريتها.

2/أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

دور المدارس الخاصة في ديموقراطية التعليم بالجزائر والإشارة لتطورات وأبعاد ودلالات سوسيولوجية وأيديولوجية ذات صلة بالموضوع .

فعالية النخبة التي تمتلك القدرة على توجيه مجتمعنا وتحديد منطلقات تحركها في الحاضر والمستقبل.

التعرف على العوامل والسبل المؤثرة في إنتاج النخبة وتقديم رؤية تكاملية .

3/ أهمية الدراسة :

- الفضول للتعرف على واقع المدارس الخاصة وإنعكاساتها على تكوين النخبة.
- الآفاق والتطلعات المستقبلية للمدارس الخاصة لبنة هذه الدراسة تتدفق من أهمية النخبة الأكاديمية بالاتفاق على إنها احد أهم ركائز المجتمع التي يتم من خلالها صقل أجيال المستقبل لتدفع لواقع عملي .
- الضرورة الملحة لوضع قواعد وأسس تقويم دورية منظمة داخل هذه المدارس الخاصة لإسهام ودعم عملية التقويم فيها.
- توضيح الرؤية وفك الغموض بالنسبة لهذا النوع من المدارس الخاصة في الجزائر.

4/ الإشكالية:

يشهد المجتمع الجزائري تفاقما كبيرا للاتجاه نحو التعليم الخاص وفي عمق هذا التنامي والتفاقم الملاحظ شكل نقلة نوعية في الدور الثقافي والاجتماعي للمدارس الخاصة وهو بصيغته الراهنة يترجم وضعية تربوية اجتماعية على نحو يتمثل في بنية هذا التعليم ووظائفه التربوية ظهرت الحاجة الماسة للتعليم الخاص في العالم بارتفاع تكاليفه وتنامي عدد أفراد المجتمع من راغبي التعليم فبدأت الحكومات بمراجعة سياستها المالية وبتوسع دور القطاع في إنشاء المؤسسات التربوية والمدارس الخاصة ووجدت خاصة في دول تقطنها جاليات مختلفة.

تعتبر إلزامية التعليم ومجانيته من أهم النهضات التربوية التي حققتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال , ويمثل النظام التربوي أحد أهم دعامات التربية والتكوين التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية وعليه فلا وجود لمدارس خاصة , الكامنة في أمرية 16 أفريل 1976 وهذا ما سعت له جل الدول حديثة الاستقلال ولكن بإختلاف الظروف والأوضاع في الجزائر التي كانت بمثابة مؤشر مساعد وملح على التغيير في صعيد التربية والتعليم متأثرا هذا الحقل بالبيئة الداخلية والخارجية التي فرضت عليه مما ساعد المدارس الخاصة إن تفرض حضورها وتميزها ودورها في الحياة الاجتماعية والثقافية, "ومن أهم الخطوات والقوانين التي تعزز هذا النوع من التعليم وتفتح له مجال الامرية الرئاسية" 13 أفريل 2003 فكان أول قانون يسمح بذلك والذي يواليه المرسوم التنفيذي رقم 05/ 432 المؤرخ في 06 شوال 1426 الموافق ل 08 نوفمبر 2005 المحدد لشروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها".[1]

[1] وزارة التربية الوطنية ,النشرة الرسمية, الجزائر ,جانفي2003,ص6.

وبالتالي فرضت المدارس الخاصة كالمدارس الحكومية المناظرة لها مما فتح المجال للتنافس فيما بينهما خاصة بعد سلسلة الإضرابات التي عرفتها المدارس الحكومية والمعيقات والمشاكل التي واجهتها مما أدى إلى أصحاب الرفاه الاقتصادي والثقافي في إلحاق أبناءهم لهذا النوع من التعليم أوكإختيار إستراتيجي من ذوي الطبقة الوسطى الذين يرسلون أبناءهم إلى هذه المدارس ويتحملون نفقات مادية من أجل تعليم أبنائهم في هذا النوع من المدارس التي تملك مقومات لإنتاج النخب ومؤهلات وركائز متمثلة في التخطيط الإستراتيجي وأهم المعايير لإنتقاء الطاقم البيداغوجي ذوي الكفاءات مستخدمة بذلك الوسائط الفائقة من أجل تعليم راقي وشيق وفق معايير تربوية معاصرة.

التساؤل العام:

إلى أي مدى المدارس الخاصة تسعى لإنتاج النخبة ؟

التساؤلات الفرعية:

1- هل المدارس الخاصة لها دور في تفعيل أداء الأساتذة ؟

2 - ما آليات التخطيط الإستراتيجي للمدارس الخاصة ؟

3- ما هي الطرق و الآليات التي يتم بها إنتقاء الطاقم البيداغوجي ذوي الكفاءات في المدارس الخاصة ؟

4- هل المدارس الخاصة تهتم بإستخدام الوسائط الفائقة في العملية التعليمية ؟

5/ الفرضيات:

1- تلعب المدارس الخاصة دورا محوريا في تفعيل أداء الأساتذة.

2- مدى توفير المدارس الخاصة لآليات التخطيط الإستراتيجي لتفعيل آدائها

3-تنتقي المدارس الخاصة الطاقم البيداغوجي على أساس الكفاءة العلمية

4- توفر المدارس الخاصة الوسائط الفائقة وتستخدمها في العمليات التعليمية لإكفاء قدرات المتعلمين.

6/ منهج البحث:

تعتمد الدراسة الحالية على منهج البحث الوصفي إنطلاقا من خطوات علمية ويهدف هذا المنهج إلى وصف ظاهرة موضوع الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها يعد المنهج طريقة تصور وتنظيم البحث،وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها, أو من أجل البرهنة عليها للأخرين الدين لا يعرفونها.

فالمنهج هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول للحقيقة في العلم أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة من أجل إكتشاف الحقيقة .

ولبلوغ هدف دراستنا الذي يرمي **إلى مدى المدارس الخاصة تسعى لإنتاج النخبة استعملنا** المنهج الوصفي الذي يتلاءم وأهداف دراستنا، فالمنهج الوصفي يهتم بمعرفة الخصائص والمميزات للشئ الموصوف معبرا عنها بصورة كمية وكيفية، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعاومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها للدراسة الدقيقة.[1]

[1]حسان هشام,منهجية البحث العلمية,ط2 ,2007,ص44.

7/ الدراسات السابقة:

أ/ الدراسة المحلية:

دراسة بعنوان"التخطيط الإستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر", وقد تناولت هذه الدراسة الإصلاحات التربوية منذ2003 والتي تضمنت في أهم بنودها فتح المجال للخواص من أجل إنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار المناهج والمقررات الوطنية, وفي ظل التشريعات التربوية والأنظمة الرقابية المحددة لنشاطها,وبالنظر إلى أهمية المجال التربوي وخطورة إمكانية استغلاله على حساب قيم الدولة والثوابت الوطنية من طرف القطاع الخاص.

أما فرضيات الدراسة قد تحددت وفقا لما يلي:

1- التخطيط الإستراتيجي تقنية مرنة, ويمكن تطبيقها في الميدان التربوي مهما كنت طبيعة البيئة المحيطة بالمدرسة.

2-لايمكن لمدرسة خاصة إن تضع خطة إستراتيجية شاملة وتلتزم بكل أهدافها الإستراتيجية, خاصة ما تعارض منها مع تعرض دفتر الشروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها,وهذا بسبب وجود نظام رقابي على هذه المدارس يجول دون إمكانية الخروج عن ضوابط دفتر الشروط.

3-البيئة التربوية الجزائرية تمتاز بنسبة عالية من عدم الإستقرار سواء في إنظمتها الإدارية أوفي تشريعاتها القانونية,مما يجعل إمكانية الالتزام بالخطط الإستراتيجية على مستوى المدارس الخاصة أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد, إن لم يكن مستحيلا, في ظل التقلبات التي تعرفها المنظومة التربوية الجزائرية.

4-لا يوجد في قانون مؤسسات التربية والتعليم الخاصة الحالي مايجبر المدارس الخاصة على كشف خططها الإستراتيجية,كما إن به ثغرات تساعد هذه المدارس على استغلالها في تنفيذ خططها الإستراتيجية,ويفتح لها المجال واسعا للعمل بحرية على المدى الإستراتيجي, وهذا مهما كانت طبيعة أهدافها.

أعتمدت هذه الدراسة على المناهج الأساسية:

1-المنهج التحليلي.
2-منهج دراسة الحالة.
3-المنهج المقارن.
4-منهج تحليل مضمون مادة قاونية.
نتائج الدراسة:

1-يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة هامة في توجيه الجهود, والإستثمار الأمثل لطاقات المؤسسة,مع الإستفادة القصوى من الفرص التي توفرها البيئة الخارجية,وبالإمكان تطبيق آليات التخطيط الإستراتيجي,وتقنياته في الميدان التربوي نظرا لطبيعته الإستراتيجية,والإستفادة منه في تنظيم عمل مدرسة , و توجيه نشاطها على المدى الإستراتيجي , فالعملية التربوية في جوهرها فعل منظم موجه وهادف , وليس عمل عشوائيا و اعتباطيا .

2-يمتاز التشريع المدرسي الجزائري بنسبة عالية من الثبات في مايتعلق بمبادئه وتوجهاته الأساسية,فجل التغيرات الحاصلة في النظام التربوي الجزائري لم تمس مبادئ المنظومة التربوية الجزائرية وتوجهاتها,بل مست المناهج والأليات والوسائل,خاصة إذا كانت ضمن هذه المبادئ والتوجهات

3-التشريع القانوني والنظام التفتيشي والرقابي على نشاط المدارس الخاصة في الجزائر,فعاليته محدودة ميدانيا في الوقت الراهن,في ظل وجود بعض الثغرات القانونية,وتفشي الأمراض الإدارية,وهذا مايعطي المدارس الخاصة فرصا هائلة لبلوغ أهدافها الإستراتيجية,ولو كانت خارج نطاق مبادئ المنظومة التربوية الجزائرية وتوجهاتها.

4-إن هذا القصور في التشريع القانوني والنظام الرقابي, وعجزه عن ضبط النشاط الميداني للمدارس الخاصة ومراقبة ممارستاها الفعلية,يمكن إن يشكل تهديدا حقيقيا على تنشئة الأجيال القادم من طرف بعض المدارس التي تعمل ضمن أهداف المنظومة التربوية ومبادئها

ظاهريا,إلا إنها تعمل بأريحية تامة في تنشئة التلاميذ على ما تشاء من قيم وتوجهات إستراتيجية,من خلال إزدواجية برامجها, واعتمادها على مقررات أجنبية تحت غطاء تسميات للتمويه أمثال الدعم اللغوي أوماشابهها, مما يستلزم ضرورة تطوير الإنظمة الرقابية وآلياتها,ليس في جانبها الشكلي فحسب ,بل باستحداث آليات للاطلاع الفعلي على الممارسات الميدانية والأهداف غير المعلنة, وهذامن خلال فتح قنوات اتصال مباشرة مع رجال التربية ومع التلاميذ وأوليائهم,هذاإضافة إلى السعي من أجل معالجة الأمراض الإدارية المستفحلة كالرشوة والمحسوبية وغيرها , للحيلولة دون إستغلالها في استعمار جديد ,لا تظهر نتائجه الفعلية إلابعد جيل أوحين,في تهديد مباشر لهوية المجتمع الجزائري.[1]

ب/ الدراسة العربية:

مفهوم النخبة–مقاربة بنائية–أ.د. علي أسعد وطفة, تناولت هذه الدراسة مقاربة عصرية لمفهوم النخبة , حيث يعاني هذا المفهوم كثيرا من الضبابية والغموض والتشويه, لقد تناولت مختلف التوجهات والتقطاعات الفكرية التي ترسمها حركة هذا المفهوم وتقاطعاته وقدرته على استجواب مختلف مناحي الحركة السياسية والإجتماعية للمجتمعات الإنسانية,وتناولت مختلف النظريات والإتجاهات التي عالجت هذا المفهوم وتقديم رؤية متكاملة تصقل هذا المفهوم وتضعه في مشهد الوضوح السوسيولوجي.

ملخص الدراسة:

تقديم رؤية بنائية لمفهوم النخبة و تطوره و نماءه في ظل الحياة السياسية للمجتمعات الإنسانية القديمة و المعاصرة و قد توخينا أن نبرز أهمية العوامل الاجتماعية و السيكولوجية ضمن دائرة التفاعل و التكامل في مفهوم النخبة و من ثم عملنا على إستجلاء أهم النظريات الفكرية الكبرى في هذا المجال عند ماركس و باريتو و ميلز و سانسيمون و غيرهم من المنظرين من منطلق النظريات حول مفهوم النخبة التي أوردناها استطعنا أن نسقط دلالات

[1] شريفي شريفي ياسين, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية,إشراف: سرير عبد الله رابح,تخصص تنظيم سياسي واداري,2010,ص11-200-201.

هذا المفهوم على ثلاثة نماذج للنخب في مجالات الثقافة و السياسة و الدين و هي النخب الأكثر أهمية ربما في توجيه الحياة السياسية و الاجتماعية.[1]

ج/ الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى :تبين دراسة كولمانcoleman,حول التحصيل الدراسي بين مدارس التعليم العام والمدارس الكاثوليكية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1980, إن 7من أولياء الأمور يفضلون إلحاق أبنائهم بمدارس,على الرغم من الرسوم الدراسية العلية التي تتقضاها هذه المدارس, وذلك لاعتقادهم إن هذه المدارس تحقق لأبنائهم رغباتهم وتكسبهم القيم التي يحرصون عليها بصورة أفضل من الحكومية,كما إن المدارس الخاصة تتميز بالمرونة, وتحسن استثمار أموالها , ولا تتحكم فيها الإجراءات الروتينية , وتدار من قبل مجلس إدارة . (coleman et al.1985)

الدراسة الثانية :تعالج دراسة فوكس في دراسته التي أجراها في برطانيا حول المدارس الأهلية –مدارس النخبة–(fox,1985) حيث تبين دراسته هذه إن رواد هذه المدارس ينتمون إلى الاسر ذات المكانة الإجتماعية والإقتصادية المرموقة حيث ينحدر أغلبهم من الأسر الثرية من ذوي الأملاك والثروات والأراضي والتجار والصناعيين وكبار الملاكين,أوإنهم من أبناء الاسر التي يتمتع فيها الأباء بمناصب قيادية ووظيفية مهمة في المجتمع , ويشير فوكس كذلك إلى إن أبناء الطبقة العاملة او الوسطى (Middle class or Working class) نادرا ما يرسلون إلى المدارس الخاصة, وذلك لإعتبارات اهمها عدم القدرة على دفع تكاليف ورسوم تلك المدارس الخاصة, وعلى الرغم من ذلك توجد هناك بعض الأسر التي تضحي بكل ما لديها من أموال وممتلكات من أجل تعليم أبنائها في تلك المدارس, أملين من ذلك الحصول في المستقبل على المكانة والثروة والسلطة عن طريق تحقيق أبنائهم لطموحاتهم وقد بينت هذه الدراسة من جهة ثانية إن العوامل التي تشجع أولياء الامور على إلحاق أبناءهم إلى المدارس الخاصة والأهلية تتمثل في:

[1] دعلي أسعد وطفة,في مفهوم النخبة,منقول من,:http//anfasse.oyg/2010-12-30-9.00

– المستوى الدراسي المتميز والمزايا الإدارية للمدارس الأهلية الخاصة.

–التأهيل العلمي والتربوي المميز لإعضاء الهيئة التعليمية في هذه المدارس.

–تميز الوسط الاجتماعي لهذه المدارس بالرقي الاجتماعي وهو وسط يؤدي إلى أجواء تربوية مميزة تسهم في تكوين شخصية الأطفال ونموهم الأجتماعي.

_ المزايا التربوية لهذه المدارس مثل تناسب عدد الطلاب في الفصل, وسعة المبنى, ووجود الوسائل الترفيهية والرياضية المناسب.

8/ المقاربة السوسيولوجية:

يعتبر خيار المدرسة الخاصة هوهروب من الرسوب أو من أجل الإنتماء الإجتماعي للمحافظة على طبقة إجتماعية معينة خاصة لدى العائلات المنتمية للصنف السوسيومهني المتمثل في الإطارات العليا وذلك كإستراتيجية للإستثمار الرأسمال الثقافي والإقتصادي وهذا من خلال شراء نوعية العرض الدراسي وتحويل الرأسمال الإقتصادي الى رأسمال ثقافي, من خلال علاقتها تضمن العائد من هذا التعليم رغم التكلفته الإقتصادية لهذا النوع من التعليم,أما العائلات المتوسطة تتحمل عبئ تكاليف التعليم الخاص رغم توفر تعليم مجاني وهذا من أجل الطموح الإجتماعي وضمان المستقبل وكإستراتيجية للحراك الإجتماعي.

يعتبر ريمون بودون رائد –الفردانية المنهجية– الفرد بالنسبة لريمون هو ذرة من التحليل المنطقي في رأيه فإن العنصر الأول في أي ظاهرة إجتماعية عقلانية الإفراد,"ويؤكد ريمون بودون ان المدرسة ليست المجال الذي يفرض منطقة على الفاعلين, بل هو حقل ينجز فيه الأفراد استراتيجياتهم , أي ان اللامساواة التعليمية هي نتيجة لامتحان هذه الأستراتيجيات المختلفة للفاعلين , الذين يشغلون وضعيات مختلفة في المجال الاجتماعي.

وينطلق من أن المجتمع غير موجود, والضبط الاجتماعي ماهو الا الأثار المتحصل عليها في المستوى الاحصائي من خلال تجميع عدد لا يحصى من السلوكات الفردية, والخيارات التعليمية هي خيارات استثمارية منبثقة عن رؤية مسبقة للكلفة, والايجابيات المرتبطة بمختلف الوضعيات, وكيفية حساب الكلفة, والعوائد المرهونة بالوضعية التي يشغلها الفاعلون في المجال الاجتماعي "Lespace social " .

إن اللا تكافؤ الفرص التعليمية هو اختلاف احتمالات الوصول الى مختلف مستويات التعليم, تبعا للاصل الاجتماعي lorigine social, لان ابناء العائلات ذات المستوى العالي اجتماعيا يصلون في تحصيلهم المدرسي الى الدراسات العليا في الجامعة,أ والمعاهد العليا, في المقابل احتمال وصول ابناء عائلات العمال البسطاء ضئيل جدا, كما يظهر اللاتكافؤ الفرص التعليمية ايضا في المراحل الدراسية الانتقالية اي مراحل التوجيه نحو التخصصات

(العلمية/ الادبية) وبين التخصصات نفسها مثل(الطب, التعليم, المحاماة...) , وهذه المراحل مصيرية جدا للابناء وعائلاتهم في مختلف الشرائح الاجتماعية, حيث يتجه اغلب ابناء الفئة العمالية البسيطة الى تخصصات قصيرة المدى, اما ابناء الفئة العليا يتوجهون الى التخصصات طويلة المدى, وذلك راجع الى تكلفة التكوين, وبدافع الحاجة يتوجه ابناء الفئات العمالية الى التكوين القصير المدى من اجل البحث عن العمل لتلبية حاجياتهم وعائلاتهم, بالنسبة ل"ريمون بودون" الفاعلين عقلانيين و يضعون اختياراتهم لمستقبلهم، ويأخذون في الحسبان أصلهم الإجتماعي، لأن مسارهم المدرسي محدد سلفا، حيث يحسبون التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإتباعهم دراسات طويلة او قصيرة المدى حسب انتمائهم الطبقي، فالطبقات الشعبية يتجهون إلى الدراسات القصيرة المدى من أجل تحقيق مكانة أفضل و وضع اجتماعي أعلى من وضع آبائهم، أما بالنسبة لأبناء الطبقة العليا فالاستثمار الشخصي من خلال المدرسة له أهمية كبيرة، حيث يسمح لهم بالحفاظ على مكانة آبائهم".[1]

إن هذه الاستراتجيات المبنية على حساب الربح و الخسارة، هي التي تفسر المسارات المختلفة للأصل الاجتماعي للأبناء وليس النسب الإحصائية للنجاح، ويؤكد"ريمون بودون" أن أبناء الطبقات الشعبية ينقصهم الطموح"l'ambition",ويشكل لهم الرسوب حالة خطر، بالموازاة نجد أن أبناء الطبقات العليا لا يمثل لهم الحصول على"شهادة" كل شيء في الحياة، بل لهم علاقات العائلة وإمكانياتها المادية من إرث الثقافي، ارث مادي، رأسمال اجتماعي...، وبالنسبة ل"ريمون بودون" الأصل الاجتماعي ليس هو المؤشر المفسر للامساواة بالنسبة للنجاح المدرسي، بل الطموح و الاستراتجية هما المؤشران المحددان للتفاعل مع المجال الاجتماعي للآباء. [2]

[1] ريمون بودون ورينو فيول:الطرائق في علم الإجتماع,مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع,ط1,لبنات,2010,ص56-58.

[2] Agnes van zanten:choisir son ecole. Strategies familiales et mediation locales. Puf. Le lien sicial. Paris.2009.p12

9/ تحديد المفاهيم:

التعريف الإصطلاحي:

التخطيط :

ويعرفه w.H.NeWman على إنه البحث عما يجب فعله في مجال واسع من القرارات وتحديد أهداف واضحة وإختيار سياسات ووضع برامج والبحث عن طرق وإجراءات محددة مع إعداد جداول زمنية يومية,بينما يعرفه PRACASHA على إنه عملية إعداد مجموعة من القرارات والأعمال المتعلقة بالمستقبل والتي يتم توجيهها نحوتحقيق أهداف وغيات مثالية.[1]

الإستراتيجية:

إن كلمة إستراتيجية مأخوذة من الكلمة الاغريقية stratos والتي تعني army أي الجيش والجزء الثإني agein ومعناها tolead أي القيادة[2] فالإستراتيجية تعني الجنراليةأوما يتعلق بأعمال الجنرال أوالقائد العسكري العام وطبقا لقاموس Webster الأمريكي فإن معنى الكلمة في الإنجليزية هو علم التخطيط لإدارة عمليات عسكرية واسعة النطاق والمناورة بالقوات وتحريكها بغرض الإنتشار في افضل المواقع استعداد للاشتباك مع العدو وهذا هوالتعريف الذي إنتقل إلى الإستخدام في الأعمال الأخرى الخاصة بالحياة المدنية وأصبح يعني المهارة في التعرف على أهم المواقع وأكثرها تاثيرا في توجيه العمل الوجهة التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة مع معرفة أفضل الطرق وأكثرها أمنا للوصول إلى هذه المواقع والإنطلاق منها مجدادا.[3]

التعريف الإجرائي:

1 ناصر داودي عدون, الإدارة والتخطيط الإستراتيجي,الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية,2001,ص53-55

[2]طاهر محسن منصور الغالبي,ووائل محمد ادريس, الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل, الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع,ط1,2007,ص30. 2

[3]جون كاربنتر, مدير المدرسة ودوره في تطوير التعليم, تعريب: عبد الله شحاتة, انتراك للطباعة والنشر والتوزيع,ط1,2001,ص372

التخطيط الإستراتيجي:

إنـه تصـور المسـتقبل المرغـوب, وكـذا الوسـائل الحقيقيـة للوصـول إليـه وهـو الحيلـة والخدعـة وتحديد وتقييم المسارات البديلة لتحقيق الهدف ومن ثم اختيار البديل المناسب والقدرة على المناورة للآلتفاف حول المنافسين إلى إن الإستراتيجية هي تصور المدرسة لما تريد إن تكون عليه في المستقبل.

التعريف الإصطلاحي:

المدارس الخاصة

المدارس التي لا تتلقى مساعدات مالية ، و لا تخصص لها أموال في ميزانية الدولة و هذه المدارس عادة يتولى أمرها أفراد أو شركات أو مؤسسات القطاع في المجتمع أو هيئات دينية "و المؤسسات التعليمية الخاصة كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبق المناهج و الكتاب المدرسي المقرر في المؤسسات التعليمية الحكومية

التعليم الخاص هو نظام تعليمي مستقل عن القطاع العمومي و هو غير مجاني بصورة خاصة في المجتمعات الرأسمالية وتختلف درجة استقلالية هذا النوع من التعليم من دولة إلى أخرى و هذا حسب السياسة التربوية للمجتمع، بحيث نجد هناك من يشرف على هذا النوع من التعليم لرقابة الدولة بصفة عامة ومراقبة من طرف وزارة التربية و التعليم من حيث قانونية هذه المدارس وخضوعها للشروط المطلوبة.

"يشمل جميع المؤسسات التربوية الأهلية و الخاصة التي تتميز بإستقلالها الإداري و المالي، ويضاف إلى ذلك إن هذه المدارس تحظى بإستقلال نسبي كبير فيما يتعلق بسياساتها التربوية وبرامجها التعليمية وتكون هذه المدارس تابعة لهيئات أهلية ، أو جمعيات خيرية محلية أو أجنبية أوافراد من القطاع الخاص يتولون الإنفاق عليها,من أموالهم أو من الأقساط المدرسية أو من الهبات و التبرعات المرتبطة بها و إدارتها

أوالإشراف عليها ".

المدرسة الخاصة في الجزائر عبارة عن مؤسسة تعليمية مستقلة ماديا و تسير من طرف الخواص، قائمة على جهد تربوي و علمي خاص، تزاول نشاطها بصفة قانونية وتحت وصاية وزارة التربية و التعليم ، تمول من طرف أموال التلاميذ الملتحقين بها.

وهدف التعليم الخاص تغيير المجتمع بطريقة موجهة و التطلع للدراسة التحليلية للقوى الثقافية بهدف الوصول إلى جوانب التشابه و الاختلاف بين الأنظمة التعليمية بين مختلف دول العالم إن المدرسة لا بد إن تتلاءم مع التغيرات الثقافية السريعة و إن توجه كل عنايتها في» باعتبار الوقت ذاته لتحقيق حاجات وميول وقدرات ، و على هذا يجب إن تنظم العملية «التربوية كلها بالطريقة التي تضمن أقصى نمو لشخصية كل فرد.[1]

التعريف الإجرائي للمدرسة

الخاصة:

المدرسة الخاصة هي مؤسسة تعليمية تخضع لوزارة التربية والتعليم نشأة في ظروف فرضتها المجتمعات المعاصرة في ظل العولمة و إنفتاح السوق ، فهي مؤسسة للتربية و التعليم ينشئها شخص طبيعي أومعنوي خاضع للقانون الخاص وتقدم تعليما بمقابل مبالغ مالية باشتراط النجاح.

النخبة:

التعريف الإصطلاحي:

-**التعريف الأول:**يعرفها باريتو:" جماعات مهنية أساسا لها مكانة عالية في المجتمع.[2]

-**التعريف الثاني:**يرى فليفلريد باريتو أن النخبة هي قلة في كل مجموعة مؤهلة بحكم خصائصها الطبيعية والنفسية والعقلية وأنماط سلوكها للقيادة والتحكم.[3]

التعريف الإجرائي:

هي فئة تمتاز بتصور عميق نحو العالم والفضاء الاجتماعي الذي تعيش فيه, وتمثل القوة المحركة للمجتمعات من أجل إحداث تغيير ومن اهتماماتها تقمص أدوار محورية, في مؤسسات المجتمع والدولة التقليدية والمعاصرة وهي من جملة المشاريع للأمة والناس.

---

[1] عبد الله عبد الدائم ، نحو فلسفة ت ربوية عربية ، الفلسفة التربوية و مستقبل الوطن العربي ، مركز د ا رسات الوحدة العربية، بيروت، 6776 ، ص602 -603

[2] عبد الهادي جوهري,قاموس علم الإجتماع,ط1, دار الشروق, بيروت,2000,ص1390.

[3] محمود عودة,أسس علم الإجتماع, عالم الكتب للقاهرة,1982,ص12.

الفصل الثاني
المدارس الخاصة
في منظور
السوسيولوجيا

الفصل الثاني:المدارس الخاصة في منظور سوسيولوجيا.

1/ تعريف المدارس الخاصة.

2/نشأة التعليم الخاص.

3/ظروف ظهور التعليم الخاص.

4/تأسيس المدرسة الخاصة.

5/الحاجة للتعليم الخاص.

6/التعليم الخاص بين التأييد والمعارضة.

7/التشريعات القانونية الخاصة بالتعليم الخاص.

8/شروط فتح مؤسسة التربية والتعليم الخاصة

9/التعامل مع المؤسسات التربوية الخاصة في المجال الصحة المدرسية والنشاط الرياض.

10/صقل المدارس الخاصة للنخب.

1/تعريف المدارس الخاصة:

تشمل جميع المؤسسات التربوية الأهلية والخاصة التي تتميز باستقلالها الإداري والمالي ويضاف إلى ذلك أن هذه المدارس تحظى باستقلال نسبي كبير فيما يتعلق بسياستها التربوية وبرامجها التعليمية, وتكون هذه المدارس تابعة لهيئات أهلية أوجمعيات خيرية محلية أو أجنبية أوأفراد من القطاع الخاص يتولون الإنفاق عليها من أموالهم أومن الأقساط المدرسية أومن الهبات والتبرعات المرتبطة بها وإدارتها والإشراف عليه. [1]

2/ نشأت التعليم الخاص:

إن معظم الدول والمجتمعات تولي للتعليم أهمية كبيرة ، تعميم التعليم لجميع الأطفال والسعي إلى محو الأمية وتعميم التعليم ، حيث أنتقل التعليم من إعداد المختص الماهر إلى تكوين أشخاص ذووا مهارات متطورة تجمع بين ثقافة عامة وشاملة وبين تخصص دقيق ومهني متطور ، وهذا ما أ رها Jean Fourastié في كتابه " أمل القرن العشرين الكبير " : إن تغيير وسائل الإنتاج يملي على إعداد رأس المال البشري ،تغييرات مقابلا بحيث تتلائم وسائل ذلك الإعداد مع الوسائل المحدثة في الإنتاج". [1]

إن التطور السريع الذي تعرفه المجالات العلمية والتجدد المستمر لوسائل الإنتاج وما يستلزمه كل ذلك في إعداد الرأسمال البشري وبصفته عامة نجد الكثير من البلدان العربية عرفت تغييرات في " نظمها السياسية التقليدية ، واتجهت نحو نظم سياسية جديدة تتماشى مع روح العصر ومع مستلزمات النمو الإقتصادي والاجتماعي السريع ، وقد أبرزت هاته النظم دور التربية وأكدت أهميتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .... ونتج عن ذلك جونفسي ملائم لنمو التربية عامة ولنمو بعض أنواع من التربية بوجه خاص الأمر الذي أدى إلى تدافع أكبر نحو التعليم وإلى إحداث تغييرات أساسية في بنية التربية ومحتواها الكيفي" [2]، خاصة وأن الأنظمة التربوية العربية الرسمية والتي فقدت قدرتها على المناورة في عصر التجديد والحداثة ، وبدأت تتحول تدريجيا إلى تكوينات جامدة أسرة للعقل وغير قادرة على مجاراة التطور العلمي والتربوي والتكنولوجي الحادث في الأنساق التربوية العالمية وبهذا تحول التعليم العام بنزعته البيروقراطية وعدم قدرته على مواكبة التحولات المتسارعة والتجدد الذاتي إلى مؤسسات تربوية جامدة ومغلقة خارج السياق التاريخي غير قادرة على تحقيق متطلبات الأجيال في الحصول على ما تقتضيه حياتهم المعاصرة من متطلبات نفسية ومعرفية.

إن نشأت التعليم الخاص ترتبط بالواقع الإشكالي للتربية والمجتمع برمته ، فتاريخ التعليم الخاص في العالم العربي ، يرتبط بحقبة إستعمارية تبشيرية وما ا زل في كثير من تجلياته يعزز إرتباطه الثقافي بمسارات ثقافية وتربوية مفارقة لمعطيات الهوية الثقافية في العالم العربي كما هوالحال على إمتداد العالم الثالث.

لقد أنشئت المدارس الخاصة في العالم العربي منذ بدايات القرن العشرين ، حيث إرتبطت هذه المدارس واقعيا بنظام الإمتيازات المقدمة للدول الغربية في أواخر عهد الدولة العثمانية حيث تنافست هذه الدول في مجال إنشاء المدارس الخاصة ووظيفتها في

---

[1] عبد الله عبد الدائم ، نحو فلسفة ت ربوية عربية ، الفلسفة التربوية و مستقبل الوطن العربي ، مركز د ا رسات الوحدة العربية، بيروت، 6776 ، ص602

[2] عبد الله عبد الدائم ،التربية في البلاد العربية ، حاضرها ،و مشكلاتها و مستقبلها،ط 2 ،دار العلم للملاين ،بيروت ، 6767 ، ص7

خدمة النزعة التبشيرية الدينية ذات الطابع الثقافي "[1] ، وشكلت المدارس الخاصة التبشيرية الحاضن الأساسي للثقافة الاستعمارية ومنطلقا لبث الإيديولوجية الثقافية للبلدان المستعمرة، والعمل على تطبيع الوعي الثقافي للأطفال بثقافة غربية مناهضة للثقافة العربية وموظفة في خدمة الإيديولوجيا الغربية.

إستطاعت النهضة التربوية التي حققتها الحكومات العربية في ميدان التربية والتعليم في مجال مجانية التعليم والزاميته وديمقراطيته، أن تؤدي في البداية للحد من إنتشار التعليم الخاص ، ومع أهمية الإجراءات والتقدم الحكومي في مجال التعليم بقيت المدارس الخاصة تفرض حضورها ودورها في الحياة الإجتماعية للأفراد، فالتعليم الخاص بدأ يطرح نفسه على الساحة التربوية بوجهه الجديد في ظل التراجع الذي يشهده التعليم الحكومي ، وفي ظل الحاجة إلى مؤسسات تربوية جديدة قادرة على تلبية طموحات بعض الفئات الإجتماعية رغم أن هذه المدارس تثير جدلا حول دورها الثقافي ومخاطرها على الهوية الثقافية في البلدان العربية والإسلامية ، فكثير من المهتمين ينظرون إلى هذه المدارس دورها لنشر ثقافة معادية للقيم الثقافية الوطنية والإسلامية بالإضافة أنها تثير مسألة التمييز الإجتماعي والتربوي في ظل التحولات الحضارية والثقافية والتكنولوجية التي تفوق قدرة الأنظمة التعليمية للمدارس الحكومية

3/ ظروف ظهور التعليم الخاص :

إن الجزائر مع بداية 1987 ومع بداية التقارير التربوية المعدة من قبل مفتشي التربية والتي أكدت إنخفاض مستوى التعليمي والتربوي للمؤسسات التربوية خاصة انخفاض المستوى خصوصا في مجال اللغات الأجنبية ، مما طرح فكرة إنشاء مدارس خاصة لتعليم اللغات ، إذ أنه " لم تطرح مشكلة بخصوص إعتمادها من قبل الجهة الوصية بموجب قرار وزاري صادر في 1989 ، وإستغلت الفكرة لميلاد المدرسة الخاصة التي جاءت في ظروف تزامنت مع إشتداد موجة النقد الموجهة للأداء التعليمي في المدرسة العمومية ، في هذا الوقت ظهرت أول مدرسة خاصة في سرية تامة في تلمسان، "تخصصت في التعليم الإبتدائي في سنة،[2]1989مع العلم أن المادة الثانية من أمرية 16 افريل 1976 التي تسمح فقط لرياض الأطفال والمدارس التحضيرية والمدارس القرانية أن تستفيد من الرخص لتأسيس مدارس خاصة "فهذه المادة تمنع أي شخص أو جمعية أو شركة خاصة من فتح المؤسسات التعليمية في أي حال من الأحوال وبعد نشر مليكة قريفو لكتابها "المدرسة الجزائرية إبن باديس إلى بافلوف " والتي تبنت المناهج المتبعة في المدرسة الجزائرية،[3] وبعد أقل من سنة من ظهور أول مدرسة في تلمسان وصدور كتابها ، أعلنت السيدة " قريفو "رسميا قطيعتها مع النظام التربوي الحكومي وقررت إعتماد منهج تربوي خاص بها ، وفتحت أول مدرسة خاصة بها " بنادي الصنوبر " في أواخر 1991 ، ثم غيرت مقرها لتنتقل إلى منطقة "بن عكنون " بالجزائر العاصمة رغم معارضة الجهات الرسمية لها ، وظهرت على الساحة التربوية مدرسة قريفو الخضراء ، لتنفيذ مشروعها وتحقيق أهدافها على أرض الواقع بالطرق والأساليب

[1] عبد الله السلام القشطان ، التعليم في فلسطين : الجزء 2 التعليم الخاص ، 6748 67 دار الكرمل للنشر عمان، 6778 ، ص

[2] مليكة صبيات ، المدارس الخاصة ، جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد 87 ، من 63 إلى 26 نوفمبر 2000 ، ص4

[3] م/ب ، "المدارس غير المرخصة تمارس القرصنة " ، جريدة الأصيل ، جريدة يومية ، التاريخ2 02

التي تقترحها لتظهر مدى صواب نظرتها على أرض الواقع وعلمية منهجيتها .[1]"وبهذا إستغلت تجربة " قريفو "لتكاثر وإنتشار المدارس الخاصة والتي كان نشاطها سريا بعيدا عن السلطات المعنية معتمدة أسلوب وضع الجهات الوصية أمام الأمر الواقع "وهذا ما أعلنه وزير التربية السيد ط أبوبكر بن بوزيد " إثر إجتماع مجلس الحكومة في سبتمبر 1999قائلا : لا أملك شيء ضد المدارس الخاصة ، لكنها ممنوعة عندنا لأن القانون يمنع إنشاء مدارس خاصة.[2]

واعتمدت في بداية الأمر على كل جمعيات ثقافية أو روضات أطفال أو حتى مؤسسات تكوينية ، وهذا ما نصت عليه الجريدة الرسمية للتربية الوطنية بأن تكون المبادرة بفتح مؤسسات التعليم التحضيري بعد الحصول على رخصة من الوزير المكلف بالتربية للهيئات العمومية ، المكاتب والجمعيات المحلية والشركات الوطنية والمنظمات الجماهيرية باستثناء كل شخص أو جماعة أو شركة خاصة.[3]

تعد هذه الإصلاحات الثانية من نوعها بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية في السبعينات ، فإصلاح السبعينات أملته فترة ما بعد الإستقلال فكانت الأسبقية فيه لتأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها ، فضلا عن ديمقراطيتها وإنفتاحها على العلوم والتكنولوجيا.

أما الإصلاح الجديد فأملته ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية.

وتفرضه أيضا تحديات عولمة الحياة في شتى المجالات المختلفة ، تميزه تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي بدأت في إحداث تغيير وسائل التعليم وأساليبه.

تم إحداث اللجنة الوطنية للإصلاح بالمرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ماي 2000 وتعيين وتنصيب أعضائها من طرف رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة " ، حيث عرف هذا الإصلاح تحضيرا مكثفا قبل البدئ في تجسيده ميدانيا في مطلع العام الدراسي 2004/2005، وتتمثل الإصلاحات الجديدة في التعديلات والتتميم في النصوص العامة للأمر 1976 ، وهي كما يلي: [4]

-تعديل وتتميم المادة " : 02 رسالة النظام التربوي في إطار المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري والتي هي الإسلام والعروبة والأمازيغية ، (".... الباقي دون تغيير) - تعديل المادة07 التعليم مجاني في كل المستويات ، في المؤسسات التابعة للقطاع العام".

-المادة 08 مكرر " : ادراج تعليم الأمازيغية كلغة وطنية في نشاطات الإيقاظ و/أوكمادة في النظام التربوي.

–المادة08 مكرر " 1:يتكفل بالبعد الثقافي الأمازيغي في برامج تعليم العلوم الإجتماعية والإنسانية في كل مستويات النظام التربوي".

-تعدل وتتمم المادة : 10 النظام التربوي من إختصاص الدولة ، غير أنه يمكن كل شخص طبيعي أو شخص معنوي مؤهل ، يخضع إلى القانون الخاص أن ينشيء مؤسسة تعليمية،

---

[1] هامل بن عيسى ، " قريفو و مدرستها الخضراء " ، جريدة اليوم ، العدد 478

[2] -SaidChekri,L'enseignement privés face à l'ambiologie juridique ,journal la Nation, n°230,28/09/1999,p7

[3] - النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، " تنظيم التربية و التكوين في الجزائر ،المديرية الفرعية للتوثيق ،ط5 ، 6773، ص5

[4] و ا زرة التربية الوطنية ، النشرة الرسمية ، الج ا زئر ، جانفي 2003 ، ص 60 ص6

يتعين على مؤسسة التعليم الخاصة تطبيق البرامج الرسمية المدرسة في المؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية ، "تميز هذا الإصلاح بتنصيب اللجنة الوطنية للمناهج ، في صيغتها المجددة في نوفمبر 2002 والتي استغرقت سنة لتحضير أعمالها لوضع نتائج 2004 بالنسبة للسنة الأولى من التعليم الإبتدائي (مدة الدراسة 5 سنوات) والأولى من التعليم المتوسط (مدة الدراسة4 سنوات)، ثم التحضير التدريجي للسنوات الأخرى في المستويين وفي المستوى الثانوي ، وإنطلقت هيكلة التعليم الثانوي إعداد البرامج الخاصة بهذا المستوى مع الدخول المدرسي 2005/ 2006 كما تم اعداد الكتب المدرسية لتطبيق المناهج الجديدة والتي تتميز بكونها تترجم المقاربة بالكفاءات.

ويرتكز إصلاح وبناء هذه المناهج على مبادئ ومنطلقات أساسية تتمثل في:

"البعد الوطني : لدعم الوحدة والهوية والثقافة الوطنية بالتفاعل بين المركبات الثلاث العروبة والإسلام والأمازيغية.

البعدالديمقراطي بترقية الروح الديمقراطية ، والحق في التربية ، ومجانية التربية وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات ، وتكييف التعليم لأغلبية المتعلمين والتكفل بإختلافهم وتنوعهم والتكفل بالأطفال الذين يظهرون إحتياجات خاصة أوإستعدادات خاصة

البعد العالمي والعصري : بضمان ثقافة علمية وتكنولوجية لكل مواطن للتمكن من الإندماج في العالم الجديد للعلم والتكنولوجيا ، ضمان تنمية الفكر الناقد الذي يسمح باختيار الاستعمالات الإيجابية للعلوم ، مع ضمان التواصل مع الحضارة والثقافات المختلفة عن طريق تعلم اللغات خصوصا[1]

عرفت المدرسة الأساسية في التسعينات ، عدة محاولات لتحسين مستوى مختلف الأطوار ولقد توصل التفكير إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج التي تبين أنها طموحة ومكثفة وغير منسجمة مع بعض الجوانب الناتجة عن التحولات السياسية والإجتماعية التي عرفتها البلاد " ، ومن هنا جاءت عملية تخفيف محتويات البرامج التي تمت طيلة السنة الدراسية 94/93,طبعة جديدة (إعادة صياغة 1996والحدث البارز خلال هذه المرحلة هو ادراج اللغة الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي ، ومحاولة تجسيد المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي" .[2]

يكون التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات قاعدة متماسكة ومتجانسة ، رغم ذلك كان غياب التعليم التحضيري الموجه للأطفال 4 و 7سنوات ، فهو تعليم غير إجباري إلا أنه كان 53في مدارس الحضانة وحدائق الأطفال ، والتي تفتح - منصوصا في أمرية76 بترخيص من وزارة التربية وممولة من الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ، وكذا غياب التعليم المخصص للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات مد رسية وهومنصوص في أمرية 16 أفريل غياب هذين التعليميين ينعكس على المردود البيداغوجي.[3]

4/ تأسيس المدرسة الخاصة:

لقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال وضعية خطيرة في مجال التربية متمثلة في نسبة أمية تفوق 83%نسبة ضعيفة للمتمدرسين مقارنة بحاجيات وطموحات المجتمع ،

[1] و ا زرة التربية الوطنية ، النشرة الرسمية ، جانفي 2003 ، مرجع الأنف ذكره ، ص ص26

[2] و ا زرة التربية الوطنية ، الديوان ، أفريل 6778 ، الج ا زئر ، ص67

[3] رئاسة الجمهورية الج ا زئرية لج ا زئر ، جوان 6775 ، صPrésidence de la République Algérienne 36

نظام تربوي أجنبي في محتواه وتنظيمه وفي مهامه ، ومحدود في طاقاته إضافة إلى هذا ضعف التأطير التقني والإداري،على المستوى الوطني لقد تميزت المرحلة 2000/1992 بالتماسك والتكامل بين مختلف الأنظمة التعليمية التحتية ، مع بروز النقائص الموجودة بين هذه الأنظمة ، وكان من بين الأحداث البارزة في الفترة ما بين2000/1992 تأسيس **المجلس الأعلى للتربية** وهذا إثر المرسوم96-101 المؤرخ في 11 مارس 1996 والمتضمن إنشاء المجلس الأعلى للتربية ، ومن مهام المسندة إليه والتي أكدها السيد رئيس الجمهورية في خطابه الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه للمجلس يوم 26 نوفمبر 1996والذي جاء فيه على الخصوص " : إن مجلسكم مدعوللقيام بتقييم نقدي عقلاني وموضوعي للمنظومة التربوية ، تقييم مبني على ضوابط علمية وبيداغوجية ومنسجم مع متطلبات أفاقنا الوطنية ، تقييم توافقي متكيف مع حقائقنا الوطنية.... وأن مجلسكم مدعو

لوضع منهج يستجيب للطابع الإستعجالي لإصلاح المدرسة الجزائرية مثلما هو مدعو بالخص إلى وضع منهج متدرج في الزمن ، كفيل بأن يرتقي بتصوا رتكم ونتائجها إلى مستوى سياسة وطنية للتربية[1] ، وبهذا إنعقدت الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي في جوان 1998 وتمثلت أهداف الندوة في

-تنظيم حوار وطني حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي وتوسيع التشاور حول قضايا التربية والتكوين.[2]

–تحسيس المجتمع بكافة شرائحه ومكوناته بالأهمية الاستراتيجية للتربية وتجنيده للإسهام في إصلاح النظام التربوي وتطويره.

–لمس التوجهات الكبرى للمجتمع وتطلعاته المرجوة من منظومة التربية والتكوين.

وبعد الإصلاحات الجديدة التي شرعت وا زرة التربية الوطنية في تطبيقها خاصة مع بداية 2005 والتي كانت تركز على إصلاح البيداغوجيا وإعادة تنظيم المنظومة التربوية خاصة بعد تأكيد الدولة من خلال القوانين على الإهتمام الكبير للتربية كونها مجالا للإستثمار البشري والاستراتيجي.

وتسهر الحكومة على تجنيد الكفاءات والمها رات ، وتتكفل بالطلب الإجتماعي حسب متطلبات التنمية الإقتصادية وحدد القانون التوجيهي هذه المبادئ في:

-إبعاد المدرسة عن الطابع الإيديولوجي والسياسي والحزبي وجعلها فضاء يتلقى فيه التلميذ المعارف والقيم.

–مساهمة المتعاملين الاقتصاديين وتحديد سبل وأشكال الدعم لتطوير التعليم والتكوين المهنيين.

–فتح المجال أمام الأشخاص المعنويين والطبيعيين لإنشاء مؤسسات خاصة وفقا للأحكام الشرعية المعمول بها.

ومع بداية سنة 2008 صدر القانون التوجيهي للتربية والتعليم تبعه المخطط الخماسي لرئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة " نحو التأكيد على أهمية التنسيق المشترك بين مختلف الوزارات لوضع استراتيجيات تحقق عدة أهداف على رأسها:

[1] المجلس الأعلى للتربية ، توصيات المجلس ، مارس ، 6778 ، ص1 4

[2] المجلس الأعلى للتربية ، توصيات الندوة الوطنية ، الج ا زئر ، جوان6778

التوسع في منح الرخصة لفتح المدارس الخاصة ، وقد قفز عدد المدارس الخاصة من99 مدرسة سنة 2005إلى 143 سنة 2010 ، بعد قرار الغلق النهائي ل 12 مدرسة خاصة ثبت أنها قامت بخرق التشريعات القانونية المنظمة لها كالتدريس بالغة الفرنسية وعدم احترام البرامج الوطنية في التدريس،[1] وبهذا تم تأسيس الخاصة رسميا بعدما كانت النظام التعليمي والتربوي في الجزائر منذ الاستقلال حكرا على الدولة ، وكلفت لجنة ولائية في كل ولايات الوطن ، تضم ممثلين عن مديرية التربية ووزارة الصحة وإدارة الحماية المدني لدراسة طلبات إنشاء المدارس الخاصة ، ومنح مديريات التربية بالولايات صلاحية إصدار"

ترخيص الفتح " ومنه جاء تأسيس المدرسة الخاصة عبر القرارات التالية:

1-الأمر الرئاسي(الأول)

تنظيم التربية والتكوين

إن رئيس الجمهورية ،يصدر الأمر الأتي نصه:

–**المادة1** : يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الامر76-35 المؤرخ في 16ابريل سنة 1976 والمذكور أعلاه.

المادة :2 تعدل وتتمم المادة 2 من الأمر رقم76-35 المؤرخ في16ابريل سنة1976 والمذكور أعلاه كما يأتي: والتي

المادة 2: النظام التربوي في اطار المكونات الاساسية لهوية الشعب الجزائري وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية

المادة : 3 تعدل المادة 7 من الأمر رقم76-35 المؤرخ في 16 افريل1976

المادة : 7 التعليم مجاني في كل المستويات ، في المؤسسات التابعة للقطاع العام.

المادة : 10 النظام التربوي من اختصاص الدولة.

-غير أنه يمكن كل شخص طبيعي أوشخص معنوي مؤهل ، يخضع إلى القانون الخاصأن ينشئ مؤسسة تعليمية.

-يتعين على مؤسسة التعليم الخاصة تطبيق البرامج الرسمية المدرسة في المؤسسا العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية، كما يتعين عليها الإعلان ، عند تأسيسها وسنوياعن موارد ومبالغ تمويلها بما في ذلك الهبات والوصايا ، إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

-يترتب على عدم احترام هذه الأحكام سحب رخصة فتح المؤسسة .

–يشارك التلاميذ المسجلون في مؤسسات التعليم الخاصة المنشأة قانونيا في الإمتحانات والمسابقات التي تنظمها وزارة التربية الوطنية.

–تحدد شروط إنشاء مؤسسات التعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها عن طريق التنظيم .

المادة : 21 يمكن كل شخص طبيعي أو شخص معنوي مؤهل ، يخضع للقانون العام أو للقانون الخاص ، فتح مؤسسة خاصة للتعليم التحضيري أو روضة الأطفال ، بعد الحصول على ترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

2-المرسوم التنفيذي (الأول)

[1] - مجلة المعرفة www.almarefh.org

رقم04-90 مؤرخ في 03 صفر1425 الموافق ل24 مارس سنة 2004 يحدد شروط انشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة فتحها ومراقبتها.
إن رئيس الحكومة وبناء على تقرير وزير التربية الوطنية يرسم ما يلي:
المادة الأولى : يحدد هذا المرسوم شروط إنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم وفتحها ومراقبتها ، والتي تدعى في صلب النص " **المؤسسات الخاصة** . "

5/ الحاجة للتعليم الخاص:

إن الأزمة التي تعيشها الجزائر أزمة أخلاقية وأزمة رجال أكفاء ، تستدعي معالجتها بالعودة إلى مقاعد الدراسة، لأن كل تعليم " لا يستند إلى حاجيات سوق العمل المقبلة من الاختصاصين والعاملين في شتى مجالات النشاط الاقتصادي ، وشتى المهن توسع يفقد التنمية التربوية معناها ، بل كثيرا ما يؤدي إلى إعاقة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية "[1] ، إن التنافر الحاصل بين حاجيات السوق والبرامج التعليمية ناتج عن عدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:
-طبيعة المدرسة التي تعمل على جعل الملتحقين بها ولمدة طويلة معزولين عن العالم الخارجي.
–التمدرس المستمر ولمدة طويلة مما يجعل المتمدرسين بعيدين عن عالم الكبار.
–التنظيم العقيم للمدرسة ، يعمل على جعل للمتمدرسين من نفس الفئة العمرية يبتعدون بعضهم عن بعض.
"إن طبيعة التعليم السائد في الأقطار النامية تعليم عام يقدم معلومات نظرية وذلك بالمقارنة مع التعليم المهني والفني الذي لا ي ا زل في كثير من الحالات غير كاف ، كما أن مضامينه وتخصصاته غير قادرة على تلبية احتياجات خطط التنمية من القوى البشرية وعلاوة على ذلك لا ا زلت العلاقة ضعيفة بين الواقع الاجتماعي ، الذي أصبح شديد التشابك والتغيير وبين النظم التعليمية الجامدة التي لم تستطع لحد الآن تحقيق متطلبات المجتمع المتزايدة والمتنوعة[2] " ، فأصبح التعليم يسعى إلى تكوين أشخاص ذوي ثقافة عالية ن إلى جانب تخصصات متعددة تسمح لهم من الانتقال من تخصص إلى تخصص أخر وذلك بغية التمكن من حل المشكلات الاجتماعية والتقنية التي يمكن أن تعترضهم أثناء العمل.[3]
إن عملية إصلاح منظومة التربية التي تباشر الدولة بتنفيذها ، لا يمكن أن تتم وتكون فعالة إلا إذا أخذنا الوضع التربوي بعين الاعتبار فالتربية هي مفتاح البناء الوطني.
فالتعليم الخاص " هو التعليم الذي يتم في مؤسسات تربوية تعليمية خاصة تنشأ من قبل أفراد جزائر مؤهلين تحت الرقابة الصارمة والدقيقة للدولة .
وللتعليم الخاص أهداف تتمثل في:
التخفيف من التسرب المدرسي والرسوب المدرسي واستيعاب التلاميذ المتسربين من التعليم العمومي.

[1] د/عبد الله عبد الدائم ،التربية في البلاد العربية ، حاضرها ، و مستقبلها ، مرجع سابق ذكره ، ص226
[2] أحمد مختار أمين ، أورده عبد المنعم علي الحسني، مجلة الد ا رسات العربية ، العدد 62 ، دار الطليعة ، لبنان ، 6788 ، ص 46.
[3] المجلس الأعلى للتربية ، المبادئ العامة لسياسة التربوية و إصلاح التعليم الأساسي ، ملخص ال وثيقة القاعدية ، مارس6787

–إتاحة الفرصة للمواطنين لاختيار التعليم الذي يفضله لأبنائهم ونوع الخدمات التعليمية التي يرغبون فيها.
–المساهمة في نشر التعليم ومحو الأمية ورفع المستوى الثقافي العام في المجتمع تخفيف بعض الأعباء والتكاليف على الدولة.
- المشاركة في جهود تطوير قطاع التربية والتكوين.
فأصبح التعليم الخاص واقع ولضمان هذا النوع من التعليم وضعت شروط تتمثل في:
–وجوب مراعاة ظروف المنظومة التربوية وإمكانياتها لإعطاء التعليم العام الوسائل المناسبة حتى يكون هذا النوع من التعليم منافسا قويا بوسائل خاصة تجعله متميزا.
-أن تكون المناهج والأهداف موحدة قصد تكوين الناشئين وفق فلسفة التربية التي اختارها المجتمع الجزائري.
5-فيما يخص التوظيف والتكوين ، يشترط أن يخضع المعلمون إلى نفس الشروط الخاصة بالتوظيف والتكوين والامتيازات.

4-فيما يخص التأطير والمراقبة يشترط أن يكون المؤطرون من مفتشين يجمعون بين الإشراف على التعليم العام والخاص ، تفادي الانحرافات.[1]

6/ التعليم الخاص بين التأييد والمعارضة:
إقترن الإصلاح التربوي الجديد وظهور التعليم الخاص بصيرورة سياسة واجتماعية وثقافية تميزت بانفتاح الدولة على القوى السياسية الحية في المجتمع ، ولذا كان من المفيد كذلك التفكير في تأسيس التعليم الخاص ، إدخال تاريخ المجتمع وسيرورته في الاعتبار بالنظر إلى ما خلفه الاستعمار من إرث ثقافي وتربوي ، خاصة في المجتمع الجزائري وجود الإزدواجية اللغوية بحكم الظروف التاريخية التي مر بها حيث يعتبرها الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي " :كل شخص متقن للغة الأصلية ، اللغات الأجنبية أو على أكثر من لغة في نفس الوقت ، ولا تعني بالضرورة وجود لغة يعينها إلى جانب اللغة الأصلية لأي مجتمع كان ، وتعني عندنا أسلوب من أساليب التراث اللغوي.[2]
إن هذه الثنائية اللغوية في المجتمع الجزائري لم يكن مشكلا قبل دخول الإستعمار خاصة بعد تمكن الثقافة الفرنسية من حرمان الجزائريين من اللغة الوطنية طيلة الفترة الإحتلالية "وظهر هذا الخلاف بشدة حينما انقسم سوق العمل لغويا ، وذلك كون اللغة العربية أصبحت لغة دعاية ورجال الدين والصحافيين ، واللغة الفرنسية هي لغة الصناعة والتكنولوجيا ولغة مسؤول المؤسسة الصناعية والمهندس ، أدى هذا إلى نتيجة حتمية وهي أن الذي لا يتقن اللغة الفرنسية مرفوض اليوم من صيرورة التنمية في الجزائر. [3]"
نتيجة لما سبق فإنه تزداد التناقضات والتعارضات في مناحي التفكير والتصور في أوساط النخبة ، لرسم المسار الذي ينبغي أن يسير فيه التعليم وتقوى المناقشات والمناضرات حول إشكالية التعليم الخاص ، وإذا كان الصراع داخل حقل التربية

[1] المجلس الأعلى للتربية ،مناقشة مشروع التعليم الخاص في الج ا زئر ، لجنة التعليم ، 6776 0 ، ص/04/ 05
[2] أحمد طالب الإب ا رهيمي، من تصفية الإستعمارعلى الثورة الثقافية ،ترجمة حنفي بن عيسى ،الشركة الوطنية للتوزيع و النشر ،الج ا زئر ، 6762 ص607
[3] مصطفى ماضي ،الانقسامية باللغة من لغة الخطاب إلى لغة التسيير،أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالج ا زئر ، نوفمبر 6772 ص

والتكوين يدور بين المدافعين عن النظرة التقنية ومناصري الإصلاح الشامل المرتبط بالإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي والإيديولوجي / الرمزي ، الذي يحدث بين الفئات والطبقات الإجتماعية التي تتعارض مصالحها المادية والرمزية كما انه يكشف كذلك عن حاجة النخبة المثقفة إلى التعليم الخاص لتحقيق رهاناتها وتطلعاته، وكذا مصالح الفئات الأكثر تضرار في المجتمع تحقيق التغير الإجتماعي المنشود ، علما أن الإصلاح التربوي فيالجزائر يتعدى خدمة المصالح الفئوية إلى وضع المجتمع في إتجاه التنمية والتقدم.

ومنه تعظم الحاجة للتعليم الخاص ، كلما شهد النظام المدرسي إختلالات بأزمات ومن بين الأزمات التي يعرفها هذا النظام بالجزائر عدم تكافؤ الحظوظ التعليمية والتربويةوالإجتماعية ، بين أبناء الفئات والطبقات المختلفة وبين الجنسين ، وفيما بين الأوساط الحضرية والقروية وبالتالي عدم تحقق ديمق ا رطية التعليم علاوة على ضعف كفاية ومردودية التعليم من حيث نسب النجاح والتفوق والإحتفاظ بالتلاميذ بالمد رسة ، بالإضافة إلى الإنفصام القائم حاليا بين مضامين التربية والتعليم والتكوين وبين الحقل الثقافي والإجتماعي العام ثم التناقض المتزايد بين مخرجات التعليم وبين قطاعات الإقتصاد اولإنتاج.

ومنه عجز النظام المدرسي على أن يكون محركا رئيسيا للتنمية أورفعة للتغيير الإجتماعي بسبب خضوعه لأليات التبعية الثقافية والتربوية للجزائر .وبخاصة فرنسا مثلما تسود التبعية في باقي القطاعات الأخرى ، وغياب الإستقلال السياسي والفلسفي يالإعتماد على الذات تفكيراوتخطيطا وتنظيما وتنفيذا حتى يعمل النظام المدرسي العمومي والخاص على الإستجابة لمجمل متطلبات المجتمع الجزائري وحاجاته المتزايدة، وكذا التكيف مع مجمل التحولات المتسارعة في مجالات القيم والمعرفة والتكنولوجيات الحديثة .إذا كان التوافق والتشارك من أهم مستلزمات قيام التعليم الخاص، فإن ما يرتبط بهذين الخاصيتين نجد الحوار ففي مشروع يتطلب التوافق بين القوى المؤثرة في المجتمع ، فإن تحقيقه يتطلب تكريس الألية الديمقاراطية في تنفيذه تفكيرا وتخطيطا لذلك ينمو الحوار السياسي والفكري بين أفراد النخبة المثقفة والسياسية ، كما يبرز التواصل القائم على التغذية الراجعة بين الخاطب والمخاطب وذلك بإستخدام وسائل الإعلام من صحف ومجلات وإذاعة وتلفزيون.

وإذا كان التواصل كما يرى الفيلسوف هامرماس " أحد الأبعاد المؤسسة للمجال العمومي فإن المدخل الأساسي لبناء التواصل على أساس عقلاني لا يقوم إلا بالحجج والمناقشة والبرهنة والإقناع"[1] ، إن الحوار بين الآطراف المنخرطة في صيرورة التعليم الخاص يقودها إلى التراضي حول أرضية مشتركة للتوافق والإقتناع بنسبية تصوراتها ورهاناتها، أما التواصل الواسع مع الفئات المجتمعية والتعليمية التي يستهدفها التعليم الخاص فالغرض منه تعميق وعيها بفضائله ومحاسنه لإنجاحه وضمان استمراريته ودعمه ، لذا تغدو الحاجة الماسة إلى تأسيس جدال ومناقشة بين الرفقاء الاجتماعيين حول مضمون التعليم الخاص وأهدافه والوسائل الضرورية لإنجاحه في ظل التغيرات الإقتصادية والثقافية العالمية.

[1] محمد نور الدين أفاية ، الحداثة و التواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة ، نموذج هابرماس ، مطابع أفريقيا الشرق ، 1976، ص:600

7/ التشريعات القانونية الخاصة بالتعليم الخاص:

إن قطاع التربية والتعليم في الجزائر شهد إنفتاحا بفعل دخول القطاع الخاص في العملية التعليمية بما يخوله القانون ، وذلك بلجوء الدولة الجزائرية للسماح بإنشاء مدارس خاصة الصادرة - بعدما كان حك ا ر على القطاع العمومي منذ الإستقلال ، وكانت الأمرية رقم76-35 في 16أفريل 1976 تحكم قطاع التربية والتعليم ومنه نجد أن القوانين تسمح بإنشاء نوعين من المدارس الخاصة:

-**الأجنبية :** تكون تابعة لقنصلية دولة ما ولها شروط إنشاء خاصة تعتمد على إتفاقية بين الدولتين ويمنع أن يكون طلابها من الجزائريين.

- **المدارس الخاصة الوطنية** : كان أول قانون يسمح بذلك الأمرية الرئاسية رقم 03-09 المؤرخة في 14 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 13 أوت 2003 ، والمادة 10 منه تخول لكل شخص طبيعي أو معنوي مؤهل يخضع إلى القانون الخاص أن ينشىء مؤسسة تعليمية خاصة ، فجاءت هذه الأمرية بعد الجدل الكبير الذي أحدثه موضوع المدارس الخاصة في ظل الإصلاحات التربوية التي اقرها مجلس الوزراء في أفريل 2002 والذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه.

شرعت وزارة التربية الوطنية منذ سنة 2003 في تطبيق هذا الإصلاح ، حيث أحدثت جملة من التغييرات منها : فتح المجال أمام الخواص لإنشاء مدارس خاصة للتعليم ثم جاء المرسوم التنفيذي 05- 432 المؤرخ في 06 شوال 1426 الموافق ل 08 نوفمبر 2005 -والمتضمن دفتر شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وهذا بعد أن ألغى الأمر 05-07 دفتر الشروط الذي كان ساري المفعول قبله ، كل هذه القوانين – الرئاسي السابق رقم03 شكلت رقابة مباشرة وغير مباشرة على المدارس الخاصة ، فسمح القانون لكل شخص طبيعي أو شخص معنوي مؤهل يخضع للقانون أو للقانون الخاص فتح، مؤسسات خاصة للتربية والتعليم بعد الحصول على ترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية ، على أن تعلن عند تأسيسها وسنويا عن موارد ومبالغ تمويلها بما في ذلك الهبات والوصايا إلى الوزير المكلف بالتربية.

قانون رقم 08-04:[1]

-يجب أن يتمتع مدير مؤسسة خاصة للتربية والتعليم بالجنسية الجزائرية .

–يمنع التعليم في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم باللغة العربية في جميع المستويات وجميع المواد.

–تلزم المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم بتطبيق برامج التعليم لرسمية التي يحددها الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

–يخضع كل نشاط تربوي أو بيداغوجي تعتزم المؤسسات إضافته علاوة على النشاطات التي تحتويها البرامج الرسمية إلى ترخيص مسبق من وزير التربية الوطنية.

[1] القانون التوجيهي للتربية رقم - 4 08 المؤرخ في 25 جانفي- 2008

–يجب أن تكون شروط توظيف مدير مؤسسة خاصة للتربية والتعليم ومستخدمي التربية والتعليم العاملين بها مطابقة على الأقل للشروط المطلوبة في توظيف نظرائهم من القطاع العام.
–يتوج تمدرس التلاميذ في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم بالامتحانات التي ينظمها القطاع العام بنفس الصيغة وبنفس الشروط المطبقة على التلاميذ المتمدرسين في المؤسسات التعليمية العمومية.
–يمكن نقل تلاميذ من مؤسسة خاصة للتربية والتعليم إلى مؤسسة عمومية، ومن مؤسسة عمومية إلى مؤسسة خاصة.
–يمارس وزير التربية الوطنية الرقابة البيداغوجية والإدارية على المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم بنفس الكيفية التي يمارسها على المؤسسات العمومية.
–يتعرض مؤسسووا مديروا المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم المخالفون للأحكام إلى العقوبات المنصوص عليها قانونيا.
–يتعين على مؤسسة التعليم الخاصة تطبيق البرامج الرسمية المدرسة في المؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية ويشارك التلاميذ مسجلون في مؤسسات التعليم الخاصة المنشأة قانونا في الإمتحانات والمسابقات التي تنظمن وزارة التربية الوطنية.
المادة : 57 يخضع فتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة لإعتماد الوزير المكلف بالتربية الوطنية طبقا للقانون ووفقا لدفتر شروط و إجراءات وشروط تحدد عن طريق التنظيم.
المادة : 58 لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص وتتوفر فيه الشروط المحددة قانونيا ، الحق في فتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم فيجب أن يتمتن مدير مؤسسة خاصة للتربية والتعليم بالجنسية الجزائرية ، ولا يمكن ومهما كانت الأسباب خوصصة المؤسسات المدرسية العمومية.

المادة : 59 يمنح لتعليم في المؤسسات الخاصة للت ربية والتعليم باللغة العربية في جميع المستويات وفي جميع المواد.

المرسوم التنفيذي رقم05-432[1]

المادة الأولى : تطبيقا لحكام المادة 7 من الأمر رقم 07.05 المؤرخ في 18رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 والمذكور أعلاه يحدد هذا المرسوم شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها والتي تدعى في صلب النص " المؤسسات الخاصة. "

8/ شروط فتح مؤسسة التربية والتعليم الخاصة:
8-1/دفتر الشروط لإنشاء مؤسسة خاصة[2]
إن وزير التربية الوطنية ، يقرر ما يأتي:

[1] النشرة الرسمية للتربية ، العدد 473 ، جانفي مؤرخ في 7 شوال عام 6427 الموافق 08 نوفمبر 2003 ، 2007 مرسوم تنفيذي رقم 452
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الج ا زئرية ، بتاريخ 07 رمضان 6423 الموافق 25 أكنوبر سنة200

المادة :01 تطبيقا لأحكام المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم04 -90 المؤرخ في 03 صفر عام 1425 الموافق 24 مارس سنة 2004 والمذكور أعلاه ، يحدد هذا القرار بنود دفتر الشروط المتعلق بإنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها.
المادة : 02 يلحق دفتر الشروط المذكور في المادة الأولى أعلاه بهذا القرار.
المادة :03 ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ثانيا : الالتزامات الإدارية
المادة : 01 يقدم طلب رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتربية والتعليم من طرف المؤسس أو المسؤول الذي له كل الصلاحيات لتمثيل الشخص المعنوي.
يحتوي الملف التقني للطلب على دفتر الشروط هذا ، الموافق عليه قانونيا والموقع من المؤسس ، أو عند الإقتضاء ، المسؤول الذي له كل الصلاحيات لتمثيل الشخص المعنوي ويكون مرفوقا بالوثائق الإدارية الأتية:
بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:
-مستخرج من شهادة الميلاد.
–شهادة الجنسية.
–مستخرج من صحيفة السوابق العدلية.
بالنسبة للأشخاص المعنويين:
-شهادة ميلاد المسؤول الذي له كل الصلاحيات لتمثيل الشخص المعنوي.
–نسخة من القانون الأساسي للهيئة أوللجمعية عند الإقتضاء.
بالنسبة للمدير:
-مستخرج من شهادة الميلاد.
–شهادة الجنسية.
–مستخرج من صحيفة السوابق العدلية.
–نسخة طبق الأصل مصادق عليها من شهادات التعليم أوالتكوين العاليين والوثائق التي تثبت التجربة المهنية المكتسبة في نشاطات التعليم أوالتكوين.
–شهادة طبية تثبت القدرة البدنية والعقلية لممارسة وظيفة مدير.

8-2/ قواعد مؤسسات التعليم الخاصة

8-2-1/ الأمر الرئاسي (الثاني[1]) إن رئيس الجمهورية وبعد الإستماع إلى مجلس الوزراء يصدر الأمر الأتي نصه:
المادة : 01 يهدف هذا الأمر إلى تحديد القواعد العامة التي تحكم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

- **إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة**

[1] مؤرخ في 68 رجب عام 6427 الموافق ل 25 أغشت سنة - 6 - 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الج ا زئرية ، أمر رقم03

المادة : 02 تعتبر مؤسسة خاصة للتربية والتعليم كل مؤسسة للتربية والتعليم ينشئها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص وتقدم تعليما بمقابل.
المادة : 03 يخضع إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إلى رخصة مسبقة يمنحها الوزير المكلف بالتربية الوطنية.
المادة : 04 يقدم طلب رخصة إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة مؤسس المؤسسة أومسؤولها المؤهل لتمثيل الشخص المعنوي.
المادة : 05 يجب أن يرفق طلب رخصة إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة بملف تقني يستجيب لبنود دفتر الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية الوطنية
المادة : 06 يجب أن تتقيد مؤسسة التربية والتعليم الخاصة بالتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل ، لا سيما في مجال السجل التجاري.
المادة : 07 تحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها عن طريق التنظيم:

- **التعليم**

المادة : 08 بجري التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة ، بصفة إجبارية ، باللغة العربية ، باستثناء تعليم اللغات الأجنبية في جميع المواد وفي كل المستويات. المادة : 07 تشمل مستويات التعليم المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه ، ما يأتي:

*التعليم التحضيري
*التعليم الإبتدائي
*التعليم المتوسط
*التعليم الثانوي

المادة : 08 يتعين على مؤسسة التربية والتعليم لخاصة تطبيق البرامج الرسمية للتعليم المعمول بها في مؤسسات التربية والتعليم العمومية التابعة لوزارةا لتربية الوطنية.
المادة : 09 يمكن مؤسسة التربية والتعليم الخاصة ، زيادة على ب ا رمج التعليم الرسمية ، أن تقدم نشاطات إختيارية تربوية وثقافية بعد ترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

- التمدرس

المادة : 10 يجب أن تكون شرط التمدرس والنظافة والأمن في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة مماثلة ، على الأقل ، للشروط المعمول بها في مؤسسات التربية والتعليم العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية.
المادة : 11 يجب أن تكون الشهادات والمؤهلات التربوية لمستخدمي التأطير ومستخدمي التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة مماثلة ، على الأقل ، لتلك المطلوبة في مؤسسات التربية والتعليم العمومية.
المادة : 12 يتعين على مؤسسة التربية والتعليم الخاصة أن تضمن متابعة وتقييم نتائج تلاميذها وتحسن مستواهم عن طريق الم ا رقبة المستمرة.
المادة : 13 يجب على مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إعلام أولياء التلاميذ باستمرار بالنتائج المدرسية لأبنائهم.

المادة : 14 تخول الشهادات المدرسية التي تسلمها مؤسسة التربية والتعليم الخاصة الحق في الإستفادة من المنح العائلية في حدود التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل
المادة : 15 يجب أن تتوافق دورية العطل الدراسية ومدتها في مؤسسة التربية والتعليم الخاصة مع تلك المطبقة في مؤسسات التربية والتعليم العمومية.
المادة : 16 يخضع تحويل التلاميذ من مؤسسة التربية والتعليم الخاصة ، إلى مؤسسة التربية والتعليم العمومية إلى نفس القواعد المقررة لتحويل التلاميذ بين مؤسسات التربية والتعليم العمومية ، لا سيما المتعلقة منها بشرطي السن والمستوى.

ـ المراقبة وتتوييج الدراسة

المادة19 : تخضع مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إلى الم ا رقبة البيداغوجية والإدارية التي يمارسها موظفوا التفتيش التابع لوزارة التربية الوطنية.
المادة20 : يجب على مؤسسة التربية والتعليم الخاصة تحضير تلاميذها للمشاركة في الإمتحانات الرسمية التي تنظمها وزارة التربية والوطنية.

ـأحكام مالية:

المادة21 : تتعين على مؤسسة التربية والتعليم الخاصة ، عند إنشائها وفي كل سنة التصريح بمصادر تمويلها ومبالغها إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية ، بما في ذلك الهبات والوصايا.

المادة 22 :يتعين على مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إكتتاب كل تأمين لتغطية المسؤولية المدنية على التلاميذ والمستخدمين ، طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.
المادة23 : لا يمكن لمؤسسة التربية والتعليم الخاصة أن تتلقى بأي شكل من الأشكال تمويلا أو هبات تقدمها جمعيات أو مؤسسات أو هيئات وطنية أو أجنبية ، دون موافقة مسبقة من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

ـأحكام خاصة بمؤسسات التعليم الأجنبية

المادة24 : يخضع إنشاء مؤسسات التعليم الأجنبية إلى إتفاق ثنائي مصادق عليه.
المادة 25: لا يمكن لمؤسسات التعليم الأجنبية أن تستقبل تلاميذ من جنسية جزائرية إلا إذا كانت تلقن تعليما يتطابق مع البرامج التعليمية الرسمية التي تقررها وزارة التربية الوطنية.
المادة26 : تخضع مؤسسات التعليم الأجنبية التي تلقن تعليما يتطابق مع البرامج التعليمية الرسمية الجزائرية إلى الم ا رقبة الإدارية والبيداغوجية من مصالح التفتيش التابعة لوزارة التربية الوطنية.

ـ العقوبات

المادة27**:** يترتب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر سحب رخصة إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة وغلقها فوا ر.

المادة28 : يعاقب بالحبس من ستة 06 أشهر إلى اثنتي عشر12 شهرا بغرامة مالية من مئة الف دينار 100.000دج الى خمسمئة الف دينار 500.0000 دج كل شخص إستمر في ممارسة نشاط التعليم الخاص بعد سحب رخصة الإنشاء.

ـ أحكام ختامية

المادة 29 : تلغي احكام المرسوم التنفيذي 04-90 المؤرخ في 3صفر 1425 الموافق ل 24 مارس 2004 الذي يحدد شروط انشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها, وكذا احكام المرسوم الرائسي رقم04-90 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام1425 الموافق ل29 ديسمبر2004 الذي بحدد شروط فتح التعليم المدرسي الاجنبي

المادة 30 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمراطية الشعبية.

-8-2-2/ المرسوم التنفيذي (الثاني[1])

-شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها

يحدد هذا المرسوم شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها التي تدعى في صلب النص " المؤسسات الخاصة"

المادة02 : يمكن المؤسسة الخاصة أن تضم طورا تعليميا واحدا أو عدة أطوار

المادة 03: تلزم المؤسسة الخاصة بتطبيق الحجم الساعي التعليمي المعمول به في مؤسسات التربية والتعليم العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية.

المادة04 : يمكن المؤسسة الخاصة أن تنشئ ملحقة أو عدة ملحقات تقع في إقليم الولاية موطن هذه المؤسسة. ويمكنها أيضا أن تنشئ أطوار تعليمية جديدة في المؤسسة الأصلية وأن تقوم بتوسيع مقراتها

المادة 05: تخضع طلبات الترخيص بإنشاء ملحقات وإنشاء أطوار تعليمية جديدة وتوسيع المقرات إلى نفس الكيفيات والإجراءات المطلوبة فيها يخص المؤسسة الأصلية.

المادة 06 :لا يمكن أن تستعمل المؤسسة الخاصة التسميات المخصصة لمؤسسات التربية والتعليم العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية ، ويجب أن تكون تسميتها متبوعة بعبارة **"الخاصة."**

المادة07 : تلزم المؤسسة الخاصة بإعلان تكاليف التمدرس المتعلقة بكل طور تعليمي عن طريق الإلصاق.

المادة08 **:** تنشأ لدى مفتشية أكاديمية الجزائر أو مديرية التربية للولاية ، موطن المؤسسة الخاصة ، لجنة خاصة تتولى دراسة طلبات إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

المادة 09 :يجب إيداع كل طلب ترخيص **بالإنشاء** مرفقا بملف تقني يشمل على الخصوص شهادة مطابقة تسلمها هيئة م ا رقبة التقنية للبناء ، ووثيقة تثبت دفع كفالة من المؤسس أو مسؤول المؤسسة المؤهل لتمثيل الشخص المعنوي لدى مؤسسة مالية عمومية، لدى مفتيشية أكاديمية الجزائر أومديرية التربية للولاية موطن المؤسسة الخاصة التي تراقب مدى مطابقته مع بنود دفتر الشروط.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،الجريدة الرسمية، الأمر رقم 452 03 مؤرخ في 7 شوال عام 6427 الموافق ل 8 نوفمبر سنة 2003 .

المادة 10: تحدد بنود دفتر الشروط المنصوص عليه في المادة 09 ، بقرارمن الوزير المكلف بالتربية الوطنية.
المادة 11 :يسلم صاحب الطلب وصل إيداع بعد التحقق من مطابقة وثائق الملف التقني
المادة13 : تتشكل اللجنة الخاصة التي يراسها مفتش أكاديمية الجزائر أومدير التربية الوطنية للولاية ، موطن المؤسسة الخاصة من:
-مدير أو رئيس المصلحة المكلف بالبرمجة والمتابعة.
–مدير أو رئيس المصلحة المكلف بالتفتيش.
–مدير أو رئيس المصلحة المكلف بالتمدرس والإمتحانات.
–مدير أورئيس المصلحة المكلف بحفظ الصحة المدرسية.
–مفتش للتربية والتعليم الأساسي يقترحه مفتش أكاديمية الجزائر أومدير التربية للولاية موطن المؤسسة الخاصة.
–مدير مؤسسة عمومية لكل طور تعليمي يقترحه مفتش أكاديمية الجزائر أومدير التربية للولاية موطن المؤسسة الخاصة . بعنوان الوزارات الأخرى:
-رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية موطن المؤسسة الخاصة أوممثله.
–ممثل عن مديرية الصحة للولاية.
–ممثل عن مديرية الحماية المدنية للولاية.
–ممثل عن المصالح الولائية المكلف بالإدارة المحلي.
–ممثل عن مديرية التعمير والبناء والسكن للولاية.
–ممثل عن مديرية الضرائب للولاية.
المادة18: يخضع **فتح** المؤسسة الخاصة إلى مراقبتها مسبقة للموقع بطلب من المؤسس تقوم بها المصالح التقنية المؤهلة لمفتشية أكاديمية الجزائر أو مديرية التربية ، ومديرية الصحة ومديرية التعمير والبناء والسكن ، ومصالح الحماية المدنية للولاية موطن المؤسسة الخاصة ، إعتمادا على دفتر الشروط المنصوص عليه في المادة 9 وفي حالة عدم احترام بنود دفتر الشروط ، يرسل مفتش أكاديمية الجزائر أو مدير التربية للولاية مذكرة معللة إلى المؤسس بعد ثمانية 08 أيام على الأكثر من تاريخ اجراء المراقبة المسبقة لدعوته إلى (احترام بنود دفتر الشروط في اجل يحدد بإتفاق مشترك على أن لا تتجاوز الشهرين02 .
المادة 19 المؤسسة الخاصة بصفة فعلية ودائمة مدير يجب أن تتوفر فيه الشروط الأتية:
-أن يحمل الجنسية الجزائرية .
–أن يكون عمره خمسة وعشرون 25 سنة على الأقل.
-أن يثبت حيازة شهادة التعليم العالي أو شهادة معترف بمعادلتها ، وأقدمية خمس 5 سنوات من الخبرة المهنية على الأقل في نشاطات التدريس والتكوين.
–وإما أقدميه عشر 10 سنوات من الخبرة المهنية على الأقل بصفة مدير مؤسسة تعليم عمومية إذا كان غير حامل شهادة التعليم العالي.
–ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة مخلة بالشرف.
–ألا يكون قد تعرض لعقوبات تأديبية بسبب سلوك مناف للأخلاق المهنية.

–أن يتمتع بحقوقه المدنية.
–أن يقدم شهادة طبية تثبت أهليته البدنية والعقلية لممارسة مهام مدير.
يجب إعلام مفتش أكاديمية الجزائر أو مدير التربية للولاية موطن المؤسسة الخاصة عند أي تغيير للمدير في أجل لا يتجاوز الشهر الواحد.
المادة : 21 تحدد شروط ممارسة مستخدمي التعليم في المؤسسة الخاصة في دفتر الشروط الذي يجب أن يوضح على الخصوص الشروط المتعلقة بالشهادات والمؤهلات البيداغوجية التي يجب أن تكون مماثلة على الأقل للشروط المطلوبة في مؤسسات التعليم العمومية.
المادة22 : يجب أن تعد المؤسسة الخاصة نظامها الداخلي وتعلنه إلى تلاميذ المؤسسة ومستخدميها عن طريق الإلصاق.
المادة 23: يجب على المؤسسة الخاصة أن تحضر تلاميذها للمشاركة في نفس الإمتحانات التي تنظم لفائدة تلاميذ مؤسسات التعليم العمومية.
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.
المادة 24: يجب أن تكون العطل المدرسية الممنوحة لتلاميذ المؤسسات الخاصة مطابقة للرزنامة التي يحددها الوزير المكلف بالتربية الوطنية لمؤسسات التعليم العمومية.
المادة 25: يجب أن يبلغ التلاميذ وأولياؤهم بكل إغلاق للمؤسسة الخاصة يقرر بإرادة مؤسسها ، قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية السنة الدراسية الجارية .

غير أنه في حالة القوة القاهرة ، وإذا توجب توقيف نشاط المؤسسة الخاصة أثناء السنة الدراسية ، فإنه يتعين على المؤسس أن يخبر فوا ر مفتش أكاديمية الجزائر أو مدير التربية للولاية موطن المؤسسة الخاصة الذي يتولى تسييرها حتى نهاية السنة الدراسية.
المادة27 : يجب أن تقوم المؤسسة الخاصة بمسك كل الوثائق البيداغوجية والإدارية المتعلقة بالتلاميذ والمستخدمين المذكورة في دفتر الشروط.
المادة28 : إذا تم غلق المؤسسة الخاصة فوريا كما هو منصوص عليه في المادة 27 من 05-07 المؤرخ في 18 رجب عام 1426الموافق 23 غشت سنة - 2005 والمذكور أعلاه ، يمكن نقل التلاميذ في حدود عدد المقاعد البيداغوجية المتوفرة إلى مؤسسات التعليم العمومية حال إستيفائهم شرطي السن والمستوى.
المادة29 : تمنح المؤسسات الخاصة التي تمارس نشاطها مهلة ثلاثة أشهر كي تمتثل لأحكام هذا المرسوم إبتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
المادة 30: بعد إنقضاء الأجل المحدد في المادة 29 أعلاه ، تعتبر المؤسسة الخاصة التي تزاول نشاطها ولم تمتثل لأحكام المرسوم في وضعية ممارسة نشاط غير قانوني وتطبق عليها احكام الامر رقم05-07 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005والمذكور أعلاه

8-3/ إجراءات تحويل التلاميذ من مؤسسات التربية والتعليم الخاصة إلى المؤسسات التربوية العمومية:[1]

[1] وزارة التربية الوطنية ،النشرة الرسمية، قرار 6726 ، مؤرخ في 66 جمادى الثانية 6427 الموافق ل 24 جويلية20

المادة : 2 يخضع تحويل التلاميذ من مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إلى مؤسسة تربوية عمومية لشروط السن والمستوى ، وإمكانية الإستقبال المتوفرة على مستوى الولاية.
المادة : 3 يتم قبول تسجيل تلاميذ المؤسسات الخاصة في مستوى السنة الأولى متوسط اعتمادا على شهادة النجاح في امتحان نهاية المرحلة الإبتدائية ، وفي السنة أولى ثانوي بناء على شهادة التعليم المتوسط.
المادة : 4 يتضمن ملف تحويل التلميذ من مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إلى المؤسسة التربوية العمومية على الوثائق التالية:
-طلب تحويل يقدمه ولي التلميذ(ة)
–شهادة الميلاد
-شهادة مدرسية
نسخة أصلية لكشف النقاط أو شهادة النجاح بالنسبة للتلاميذ المنتقلين إلى السنة أولى متوسط وشهادة التعليم المتوسط بالنسبة للتلاميذ المنتقلين إلى السنة الأولى الثانوي.
المادة : 7 يتم توجيه التلاميذ المنتقلين إلى السنة الأولى ثانوي من طرف مستشار التوجيه المدرسي للمؤسسة المستقبلة وفق الإجراءات الجاري بها العمل.
المادة : 8 في حالة تحويل التلميذ من ولاية إلى ولاية أخرى يتعين تقديم الملف المذكور في المادة ال ا ربعة أعلاه إلى مصلحة التمدرس بالولاية الأصلية للتأكد من إعتماد المؤسسة وللمصادقة على صحة المعلومات الواردة فيه ، وذلك قبل تقديمه إلى مصالح مديريات التربية للولاية المطلوب.
المادة : 10 تحدد فترة بداية كل سنة دراسية لعملية تحويل التلاميذ مؤسسات التربية والتعليم الخاصة الراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التربوية العمومية باستثناء الحالات الخاصة.

9/ التعامل مع المؤسسات التربوية الخاصة في مجال الصحة المدرسية والنشاط الرياضي:

تطبيقا للتعليمات الوزراة المتعلقة بضرورة حصول التلاميذ المعنيين باختيار امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والبكالوريا ، على شهادة تأهيل لممارسة التربية البدنية من طرف أطباء الصحة المدرسية، يشرفني أن اعلمكم أنه يمكن للمؤسسات التعليمية الخاصة الإستفادة مما يلي:
-في مجال الصحة المدرسية : إستفادة تلاميذ هذه المؤسسات من الخدمات الصحية التي تقدمها وحدات الكشف والمتابعة حسب كل قطاع جغرافي على غرار المؤسسات التربوية العمومية.
–في مجال النشاط الرياضي : مشاركة تلاميذ هذه المؤسسات في كلا البرامج التنافسية التي تضعها الرابطة الولائية للرياضة المدرسية بالتنسيق مع الإتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية وهذا بإتباع الإجراءات الإدارية المعمول بها ، تشكيل جمعية ، طلب الإنضمام، الإنخراط ....إلخ ، على غرار الإجراءات المتبعة في المدارس العمومية[1].

[1] وا زرة التربية الوطنية ، مصلحة الشؤون الإجتماعية و النشاط الثقافي الرياضي، قرار، رقم473

10/صقل المدارس الخاصة لنخب:

فمع تراجع التعليم العام وانحسار قدرته التربوية وفعالياته العلمية، بدأ التعليم الخاص ولا سيما التعليم في المداس الخاصة يطرح نفسه في دائرة هذه المناورة الحضارية بديلاً استراتيجياً عن الحضور في عالم شديد الحساسية للتطور والجدة والحداثة، حيث يتجه هذا التعليم إلى تجاوز عوامل الجمود والعطالة التي يعانيها التعليم العام، حيث يعمل على تمثل مختلف المعطيات العلمية للنظريات التربوية الحديثة، وهو بالتالي يقدم إمكانات تربوية كبيرة لإعداد الأطفال في عالم المستقبل بما يقتضيه هذا المستقبل من قدرة على المشاركة والإبداع والنجاح والعمل, في مقابل هذا التعليم يتحول التعليم العام بنزعته البيروقراطية وعدم قدرته على مواكبة التحولات المتسارعة والتجدد الذاتي إلى مؤسسات تربوية جامدة ومغلقة خارج السياق التاريخي غير قادرة على تحقيق متطلبات الأجيال في الحصول على ما تقتضيه حياتهم المعاصرة من متطلبات نفسية ومعرفية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن إشكالية التعليم الخاص ترتبط اليوم بأرومة الواقع الإشكالي للتعليم العام والحكومي الذي فقد قدرته على التجاوب مع متطلبات التغير والتجديد في عصر لا يعرف إلا التغير والابتكار والجدة، وبالتالي فإن تحليل هذه الظاهرة والكشف عن مضامينها الاجتماعية يشكل حلقة أساسية في اتجاه الكشف عن الأوضاع التربوية القائمة في المجتمع بإشكالاتها وتعقيداتها الاجتماعية.

وعلى الرغم من تباشير النقلة التربوية والحضارية التي يعد بها التعليم الأجنبي الخاص، فإنه يتوجب علينا اليوم أن نأخذ في الاعتبار ما يفرضه هذا التعليم من مخاطر وتحديات، فتاريخ التعليم الخاص في العالم العربي – كما يعرف المتبصرون - يرتبط بأرومة استعمارية تبشيرية، وما زال في كثير من تجلياته يعزز ارتباطه الثقافي بمسارات ثقافية وتربوية مفارقة لمعطيات الهوية الثقافية في العالم العربي، كما هي الحال على امتداد العالم الثالث.[1]

لقد أنشئت المدارس الخاصة في العالم العربي منذ بدايات القرن العشرين، حيث ارتبطت هذه المدارس واقعياً بنظام الامتيازات المقدمة للدول الغربية في أواخر عهد الدولة العثمانية، حيث تنافست هذه الدول في مجال إنشاء المدارس الخاصة ووظفتها في خدمة النزعة التبشيرية الدينية ذات الطابع الثقافي، ولم تتوقف هذه النزعة التبشيرية، حيث شهدت تنامياً ملحوظاً مع المرحلة الاستعمارية في البلدان العربية وشكلت المدارس الخاصة التبشيرية الحاضن الأساسي للثقافة الاستعمارية ومنطلقاً لبث الإيديولوجية الثقافية للبلدان المستعمرة والعمل على تطبيع الوعي الثقافي للأطفال والناشئة بثقافة غربية مناهضة للثقافة الوطنية وموظفة في خدمة الوضعيات الإيديولوجية الغربية للبلدان المستعمرة.

1علي اسعد وطفة, دور الطبقي للتعليم الخاص, في دول الخليج العربية منقول من http:araa.ae/index.php?view :.09.00. -06-2017-05.

ومع أهمية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الوطنية بعد الاستقلال، في مواجهة التحديات الثقافية التبشيرية التي فرضتها المدارس الخاصة الأجنبية، بدأت هذه المدارس تشهد انحسارها تدريجياً، وبدأت أيضاً تفقد كثيراً من سطوتها وهيمنتها الثقافية على امتداد القرن العشرين, واستطاعت النهضة التربوية التي حققتها الحكومات العربية في ميدان التربية والتعليم والتنوير الثقافي، في مجال مجانية التعليم وإلزاميته وديمقراطيته، أن تؤدي في البداية إلى الحد من انتشار التعليم الخاص، ومن ثم إلى مواجهة كل صيغ التعليم التبشيري لهذه المدارس, ومع أهمية الإجراءات والممارسات والتقدم الحكومي في مجال التعليم بقيت المدارس الخاصة تفرض حضورها وتميّزها ودورها في الحياة الاجتماعية على نحو يتميز بالفاعلية والقدرة والاقتدار, وبقيت هذه المدارس ترمز إلى وضعية نخبوية تتميز بحضور معلن ومكثف ومنظم لأبناء الصفوة الاجتماعية الذين يمتلكون القدرة على تلبية متطلبات التدرج التربوي في هذا التعليم في اتجاه مزيد من التفوق والهيمنة والنجاح.

وعلى الرغم من الصورة المعقدة لطبيعة المدارس الخاصة، من حيث بنيتها وتكوينها ونشأتها وتنوعها واختلاف الإيديولوجيات الموجهة لنشاطها الثقافي، فإن إشكالية هذه المدارس تكمن برأينا في أمرين أساسيين أحدهما طبقي والآخر ثقافي، فالمدارس الخاصة ترتبط جوهرياً بوضعية التمايز الاجتماعي وهي تمثل المجال الحيوي لأبناء الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الثقافة التي تبثها هذه المدارس والقيم التي تؤصلها ترتبط إشكالياً في أغلبها بالواقع الثقافي والإيديولوجي للدول الغربية، ولا تزال تشكل منصة ثقافية إيديولوجية لثقافة غربية بمضامين إيديولوجية غامضة.[1]

إن تنامي الكبير في التعليم الخاص والأهلي، وفي عمق هذا النمو الكبير يلاحظ تزايد أعداد المدارس الخاصة ومناهجها وأعداد الطلاب المنتسبين إليها، وتبرز في تضاعيف هذا الحضور الكبير لهذه المدارس نقلة نوعية في الدور الثقافي والاجتماعي الذي تمارسه هذه المدارس في مناحي الحياة الاجتماعية والتربوية, فأسماء بعض هذه المدارس أصبحت أكثر شهرة وتميزاً وحضوراً في الوعي العام من أسماء الجامعات والمؤسسات التربوية الكبرى في الحياة الفكرية والثقافية , من الواضح أن هذه المدارس بما هي عليه من شهرة وتميّز وحضور أصبحت تستقطب أبناء النخبة في المجتمع الذين يملكون القدرة على تلبية متطلباتها واحتياجاتها المادية المرتفعة قياسياً, وفي دائرة هذه المعطيات تشهد الساحة التربوية إقبالاً شديداً على هذه المدارس، فكثير من الآباء والأمهات من أبناء الطبقات الوسطى يرسلون أطفالهم إلى هذه المدارس ويتحملون نفقات مادية لا قبل لهم بها من أجل تعليم أطفالهم وتربيتهم في مدارس من هذا النوع.

مما يجعل التساؤل مشروعاً في هذه القضية أن التعليم مجاني توفره الدولة لجميع الأطفال من دون استثناء، ومجانية هذا التعليم تشمل الكتب والخدمات الصحية، كما أنها تحظى بدعم حكومي كبير جداً,فمسألة التعليم الخاص اليوم قضية بالغة الأهمية في

[1] ibid

مستوياتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، لأن هذا التعليم الخاص بدأ يطل بوجهه الجديد في ظل التراجع الكبير الذي يشهده التعليم الحكومي، وأيضاً في ظل الحاجة إلى مؤسسات تربوية جديدة قادرة على تلبية طموحات بعض الفئات الاجتماعية التي تعوّل كثيراً على هذه المدارس التي يمكنها أن تضمن لأبنائهم مستقبلاً آمناً ومضموناً.

ويضاف إلى ذلك أن وجود هذه المدارس وحضورها الكبير في المجتمع، يثيران مسألة التمييز الاجتماعي والتربوي، حيث تستطيع فئة اجتماعية محددة أن تغطي نفقات تسجيل أبنائها في هذه المدارس والحصول على خدماتها التربوية دون الفئات الأخرى وهذا بدوره يؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والفئوية داخل المجتمع، حيث تحصل هذه الفئات على تعليم خاص ومميز قد يساعدها على تحقيق مزايا مجتمعية في نهاية الأمر تتمثل في مزيد من الهيمنة الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

ومن الضروري بمكان الإشارة في هذا السياق إلى وضعية التعليم الحكومي الذي سبق أن أشرنا بأنه غير قادر على مواكبة التطلعات المجتمعية لعدد من الفئات الاجتماعية التي تتميز بطموحات تربوية وعلمية تفوق قدرة المدارس الحكومية على تلبيتها وتحقيقها.

وهذه الأمور المختلفة ترسم صورة الأزمة التربوية الثقافية التي يعيشها المجتمع في ظل تحولات حضارية وثقافية وتكنولوجية تفوق قدرة الأنظمة التعليمية الراكدة فيها على المواكبة والمشاركة والانطلاق. وهذا كله يرمز إلى الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه الدراسة في اتجاه معالجة هذه القضية بأبعادها المجتمعية والتربوية والثقافية. ومما لا شك فيه أن جانباً كبيراً من الأهمية التي تحظى بها هذه الدراسة يتمثل في ندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه القضية.

وفي ظل هذه الأزمة في التعليم الحكومي وتنامي التعليم الخاص بوصفه تعليماً طبقياً تشهد الساحة الفكرية مع تنامي الاهتمام بمسألة المدارس الخاصة ودورها في الحياة التربوية والثقافية في المجتمع.

أثارت المدارس الخاصة ومنذ زمن بعيد جدلاً كبيراً حول دورها الثقافي ومخاطرها على الهوية الثقافي ولقد بينت إحدى الدراسات التي أجرتها وزارة التربية في الكويت عام 1985 حول أوضاع المدارس الخاصة العربية والأجنبية بدولة الكويت، نسقاً من العوامل التي تدفع الأهالي إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الأجنبية والخاصة ر.

اعتقادهم بأن المستوى التعليمي في المدارس الخاصة أفضل منه في المدارس الحكومية[1].

تدريس اللغات الأجنبية في هذه المدارس في مرحلة مبكرة.

وجود المرافق والتسهيلات المدرسية أفضل (ملاعب، مسابح، مختبرات)

وقد بينت هذه الدراسة ارتفاع المستوى التعليمي للآباء والأمهات في المدارس الخاصة، كما بينت وجود علاقة بين مستوى دخل الأهالي واختيار نوع المدرسة الخاصة، حيث

[1] Ibid;op; cit

تبين ارتفاع نسبة أولياء الأمور من ذوي الدخول المرتفعة الذين اختاروا لأولادهم مدارس خاصة عنها بين أولياء الأمور ذوي الدخول المنخفضة.

وبينت دراسة أخرى حول واقع التعليم الخاص في دولة الكويت. أن المدارس الخاصة تستحوذ على أفضل المزايا التعليمية في ما يتعلق بالمواصلات، والمستوى التعليمي، وتأهيل المعلمين، ومرونة العلاقة مع ذوي التلاميذ وأولياء أمورهم والخدمات والنشاطات التربوية والفعالية العلمية، وتأتي المدارس العربية في المرتبة الثانية تليها مدارس الجاليات. وأوضحت بالتالي أن أبرز أسباب التحاق الأبناء بهذه المدارس يكمن فيما تحظى به هذه المدارس من سمعة طيبة، وارتفاع سوية التعليم ومستوى تأهيل المعلمين، والتواصل مع أولياء الأمور، وتنوع النشاطات القادرة على بناء شخصيات الأطفال وتنمية إمكاناتهم الذاتية.

وتبين دراسة سعودية أن الجوانب المتعلقة بكفاءة المعلمات العلمية والمهنية واستخدامهن الأساليب التربوية الجيدة في التدريس والتعامل مع الطلبة تحتل المرتبة الأهم في اعتبارات الأهل لاختيار مدارس بناتهم الأهلية، تلي ذلك الجوانب المتعلقة بعدد طالبات الصف، ثم البرامج التدريسية الإضافية التي توفرها المدرسة مثل اللغات والحاسوب، ثم الجو الاجتماعي الملائم للبنات في المدرسة، أما شهرة المدرسة ومعقولية الأقساط المدرسية ووجود أقارب للطالبة في المدرسة فقد جاءت في مرتبات متأخرة، وبينت الدراسة أن أهم مشكلات المدارس الخاصة – مرتبة تنازلياً – هو عدم وجود برامج ترفيهية، وغلاء الأقساط المدرسية، وعدم تنوع الأنشطة اللاصفية، بينما كانت أهم عيوب المدارس الحكومية: عدم وجود برامج إضافية كاللغة الأجنبية، واكتظاظ الصفوف، وعدم العناية بإنماء شخصية الطلبة، واستخدام أساليب غير مناسبة في العقاب وفي التعليم، وضعف كفاءة المعلمين، وسوء المباني المدرسية، وضعف العلاقة بين البيت والمدرسة. وأظهرت الدراسة وجود فروق دالة لصالح المدارس الخاصة في مجالات تعلم الطلبة المهارات الأساسية، ومدى استخدام الأساليب التربوية داخل الصف، ومدى العناية بشخصية الطالب، ومدى توفر الإمكانات المدرسية.

وتبين دراسة سعودية أخرى أن المدارس الأهلية تقدم تعليماً أفضل من المدارس الحكومية مما يؤدي إلى إلحاق أبنائهم بهذه المدارس، واتضح من خلال النتائج التي توصل إليهاالباحثان أن هناك تفوقاً في مستوى التحصيل الأكاديمي لطلاب المدارس الأهلية بالمقارنة بنظرائهم في المدارس الحكومية بصفة عامة.

وأوضحت دراسة قطرية حول أوضاع التعليم في المدارس الأجنبية والخاصة في النظام التعليمي القطري أن إقبال القطريين على المدارس الخاصة والأجنبية يستند إلى معتقدات راسخة في أذهانهم بأن المدارس الأجنبية تقدم خدمات تربوية أفضل من المدارس الحكومية، وأن هذه المدارس مؤهلة لتحقيق النماء الوجداني والنفسي للطلاب والتلاميذ، فضلاً عن السمات والمزايا التربوية الفنية والبنيوية التي تتمتع بها هذه المدارس، حيث تشكل مناخاً مناسباً لنمو قدرات الطلاب ونمو مواهبهم وتحقيق نجاحهم.

وتفيد المراجعة النقدية للدراسات السابقة بوجود مجموعة من الحقائق والمعطيات المشتركة، ومن أبرز هذه المعطيات أن الأهالي يلحقون أبناءهم في المدارس الخاصة لاعتبارات شتى، أكثرها أهمية أن هذه المدارس تشكل بيئة تربوية مناسبة أكثر تطوراً من المدارس الحكومية. وبالتالي فإن هذه البيئة تساعد الأطفال على تحقيق نمائهم النفسي والوجداني والعلمي، بما توفره من تعليم متطور، وبما تتبناه من نظريات تربوية حديثة، وتشتمل عليه من مكونات بنيوية وتجهيزات مادية وفنية قادرة على تلبية احتياجات الأطفال ومتطلباتهم الإنسانية. وفي البيئة العربية تبين هذه الدراسات أن مطلب تعليم اللغة الإنكليزية يشكل واحداً من أهم العوامل التي تدفع أولياء الأمور إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة.[1]

وفي ما يتعلق بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي، بينت هذه الدراسات في أكثرها أن المدارس الخاصة تشكل المجال الحيوي التربوي لأبناء الفئات الاجتماعية ذات الثروة والحظوة في ما يتعلق بالاعتبارات الثقافية والمادية. فالمدارس الخاصة في أغلبها تشكل مدارس النخبة والصفوة والحظوة في المجتمع.

لقد أدى التعليم الحكومي العام دوره الكبير في الحياة الفكرية والعلمية في دول حديثة الاستقلال، واستطاع أن يلبي احتياجات مختلف أبناء الطبقات الاجتماعية في التفوق والحصول على الشهادات العلمية التي أهلتهم لممارسة أدوار ومناصب قيادية في أجهزة الدولة، لكن الطبقات الميسورة آثرت أن تحقق التميز عن غيرها فعملت على إيجاد تعليم خاص بها وخاص بأبناء العائلات الميسورة وأصحاب المال وذلك من أجل مزيد من التميز والتفوق بمقاييس الطبقات العليا المتميزة، وهذا الأمر يؤدي تدريجياً إلى تقويض الدور الريادي للمدرسة العامة حيث أصبحت الشهادات التي تمنحها هذه الأخيرة وسيلة للعطالة والبطالة في أيدي حامليها.

فهناك اليوم صراع خفي بين المدرسة العامة والمدرسة الخاصة لكن بأسلحة غير متساوية. فالمدرسة العامة تستقبل الجميع بما في ذلك أبناء الطبقات المتوسطة، أما المدارس الخاصة فتختارها الأسر الميسورة القادرة على تغطية نفقاتها وتلبية احتياجاتها ومتطلباتها المادية، وبعض العائلات الوسطى تتجشم أعباء مادية كبيرة في سبيل تعليم أبنائها في القطاع التعليمي الخاص متذرعين بضمان التعليم الجيد وهدا يكرس بالفعل أزمة الثقة بالمدرسة العامة.

ويمكننا القول في هذا السياق إن المدارس الخاصة تشكل اليوم واقعاً جغرافياً طبقياً يجذب إليه الموسورين والأغنياء والقادرين من تجار وملاك وكوادر عليا، وبالتالي فإنه يشكل تعليماً تحتكره الطبقة العليا في المجتمع. بينما يمثل التعليم الحكومي التعليم العام للطبقات الوسطى وما دونها، أي تلك التي لا تستطيع أن تستثمر أموالاً طائلة في تعليم أبنائها وهذا يعني في النهاية أن التعليم الخاص تعليم طبقي يعزز التباين الطبقي ويؤصل لنجاح وتفوق أبناء الفئات العليا في المجتمع .[2]

[1] ibid
[2] ibid

الفصل الثالث

النخبة

الفصل الثالث:النخبة.

1/مفهوم النخبة

2/تطور مفهوم النخبة

3/ النخبة لمحة تاريخية

4/منظرو النخبة

5/اتجاهات النخب

6/خصائص النخبة

7/من نخبة الى نخب

8/العلاقة بين مفهومي النخبة والطبقة

9/النخبة في عالم العربي

10/النخبة مابين السياق الإجتماعي والسياسي

11/النخبة والتحليل الطبقي

1/ مفهوم النخبة:

يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أن النخبة والتي يطلق عليه القوم أو الأعيان بأنها أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما وأن الانتساب إلى النخبة يتم إكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات، حيث أن الأفراد المنحدرين من أسلاف تنتسب إلى بعض الطوائف أو بعض أصحاب الرفاه الذين يتمتعون بإمتيازات، صحين أنه في المجتمعات التي تسودها المنافسة الحرة نلاحظ حركات صعود الأفراد الذين يتمكنون من الارتقاء إلى مراكز ينظر إليها بإعتبارها مرتفعة وينجح بذلك هؤلاء الأفراد في الإنضمام إلى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه، كما تعرف الصفوة " بأنها فئة قليلة داخل المجتمع لها مكانتها الإجتماعية العالية وتؤثر على أو تحكم بعض أوكل شرائح المجتمع الاخرى.[1]

2/تطور مفهوم النخبة:

يشكل مفهوم النُّخبة منطلقا منهجيا في كل فهم حصيف لحركة التاريخ الإنساني وما يعتمل فيه من صيرورات وأحداث، ويعوّل عليه كثير من المفكرين في مقاربة التكوينات السوسيولوجية للمجتمع، والخوض في عمق الظواهر الأيديولوجية للحياة السياسية الطبقية في سياق تفاعلها وتكاملها، فالتاريخ الإنساني بما ينطوي عليه من تعقيدات، وما يكتنفه من صيرورات لا يمكنه أن يُرصد ويحلل ويفهم دون الخوض المعمق في دور النخب التي تحرك المجتمع الإنساني وتتحرك فيه في الآن الواحد لتشكل بفعاليتها ملمحا جوهريا من ملامح الحركة التاريخية في المجتمعات الإنسانية، وضمن هذا التصور فإن أي محاولة لفهم ديناميكية الواقع الاجتماعي، وصيرورة الحركة التاريخية، لن تفلح ما لم تنطلق من فهم عميق للدور التاريخي الهائل الذي تمارسه النُّخب في توجيه الحياة الاجتماعية في مختلف تعيناتها وفي شتى تجلياتها، فالنُّخب تصنع التاريخ الإنساني، تحركه وتحدد صيرورته، وترسم ملامح الحراك الاجتماعي، وتمارس دورها الفعال في توجيه الحياة الاجتماعية في مختلف تجلياتها فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الإنسانية في مجال الديمقراطية، وعلى الرغم من اتساع حرية التعبير بالنسبة للجماهير

[1] – عبد الهادي الجوهري، معجم علم الإجتماع، المكتب الجامعي الحديث، بيروت، 6777، ص656

وحضورها في مختلف ميادين العمل والحياة، بقيت النُّخب قوة فاعلة حاضرة ويقظة في ممارسة دورها الريادي في توجيه المجتمع وتحديد مساراته وتعيين حركته في مختلف المجالات والاتجاهات. وعلى الرغم من ظهور الماركسية كنظرية للطبقة العاملة والبروليتاريا، وتأكيدها المستمر على أهمية الجماهير والطبقة العاملة في قيادة الحركة التاريخية للمجتمعات الشيوعية، فإن هذه النظرية لم تؤت أُكلها في انتزاع الدور التاريخي للنّخب وتفريغ دورها الفاعل في قيادة المجتمع وتوجيه فعالياته التاريخية، حيث ظهرت هذه النُّخب من جديد كقوة هائلة ضمن النظام الماركسي نفسه، وضمن طبقة البروليتاريا عينها التي أفرزت نخبها بما لا يختلف كثيرا عن النُّخب التاريخية التقليدية، كحال النُّخب من ذوي الطلائع الحزبية الماركسية وأحزابها التي لعبت دورا مميزا في توجيه حركة الجماهير الشيوعية، وقد ظهرت تسميات كثيرة تدل على هذه النخب، كمصطلح مثل طلائع البروليتاريا، وقيادات الطبقة العاملة، واللجان الحزبية القائدة في الأحزاب الشيوعية.

وهذا كله يؤكد أهمية النُّخب الفكرية والثقافية التي لعبت دورا تاريخيا في تحديد المسارات الكبرى للحركات الشيوعية في مختلف البلدان الرأسمالية والاشتراكية على حدّ سواء، وقد بينت الدراسات والأبحاث أنه يصعب على المجتمعات الإنسانية أن تتحرك وتنمودون فعالية النُّخب التي تمتلك القدرة على توجيه مجتمعاتها وتحديد منطلقات تحركها في الحاضر والمستقبل لقد بدا واضحا حسب ما توصل إليه التحليل السوسيولوجي أن النُّخب ليست وضعية عارضة في طبيعة المجتمعات الإنسانية، بل حالة جوهرية أساسية راسخة في صلب التكوين الفطري للمجتمعات الإنسانية منذ بدء الحياة الإنسانية حتى اللحظة الراهنة، إذ لا يمكن للحياة الاجتماعية في أي مجتمع كان، أن تتم من غير نخب اجتماعية سياسية وثقافية قادرة على توجيه مساراتها وتحريك دفتها في الفلسفة المجتمعية، حيث تكمن مهمة هذه الدراسة في رصد هذه المفهوم في دائرة تحولاته السوسيولوجية التي تتصف بطابع الديمومة والاستمرارية، وتهدف إلى مقاربة عصرية لمفهوم النُّخبة والنُّخب في مختلف التوجهات والتقاطعات الفكرية التي ترسمها حركة هذا المفهوم وتقاطعاته وقدرته على استجواب مختلف مناحي الحركة السياسية والاجتماعية للمجتمعات الإنسانية،

كما تهدف إلى الكشف عن مختلف المحاولات الفكرية والنظريات التي عالجته في اتجاه البحث عن رؤية متكاملة تصقل هذا المفهوم وتضعه في مشهد الوضوح السوسيولوجي.[1]

3/ النخبة لمحة تاريخية:

مفهوم النُّخب موغل في القدم وإن كان قد ظهر بسيمات مختلفة عبر التاريخ القديم والحديث، ومن الواضح تماما في كل مراحل التاريخ أن المجتمعات الإنسانية كان تتميز بالتقسيم الطبقي وضمن هذا التصور الانشطاري للمجتمع، غالبا ما اتخذت النُّخب – التي تهيمن وتسود– لنفسها تسميات رصينة، مثل "الطبقة السائدة"، "الكهنة"، "العرّافون"، "الفرسان"، "النبلاء"،"الإقطاعيون، "الأوليجاركية، "البرجوازية"، "الأنتلجنسيا"، "النخبة الحاكمة"، "النخبة السياسية"، " الطبقة الحاكمة"، "الطبقة السياسية"، "أهل الحل والعقد"، "الأعيان"، الأثرياء وكبار التجار"، "علية القوم"، "أهل البلاط"، "طبقة الخاصة"، وهذه التمسيات هي تعبير عن مفهوم واحد للنخب في جوهر الأمر عبر مراحل متعددة في التاريخ الإنساني، ولا وقد يتضح مفهوم النُّخبة بالمقارنة مع نقيضه فالمفاهيم المبجلة الدالة على النُّخب تقابلها دائما مفاهيم مبتذلة تدل على غيرهم من الجماعات الدنيا حيث أبدعت النُّخبة تسميات ابتذالية تبخيسية لوصف غيرهم من ابناء المجتمع، مثل "الجماهير"، " البروليتاريا " "النبط"، و"العوام"، "العبيد"، "السواد الأعظم"، "الدهماء"، " الهمّج"، و"المِعْدان"، "الفلاحون" "العمال" " السوقة"، " الغوغاء"، "الحشود"، " البدو"، الأعراب"، "القرويون"، "الريفيون " "المنبوذون"، "الجموع"، وغير ذلك من التسميات التي تدل على تدني مستويات هذه النُّخب في سلم الحياة الاجتماعية[12]، والابتذال في التسمية ناجم في حقيقة الأمر عن نظرة استعلاء واستكبار وازدراء من قبل النُّخب التي تحتل مكانة عالية في المجتمع، وهذه التسميات الابتذالية هي من صنع وإبداع النُّخب العليا في المجتمع.

ومن البداهة بمكان أن مفهوم النُّخبة مفهوم طبقي في جوهره فقد استخدم تاريخيا للتعبير عن الطبقة العليا في المجتمع التي تسود وتهيمن وتسيطر. وقد ميّز المؤرخون في تاريخ الشعوب أنماطا مختلفة من التراتبية الطبقية والاجتماعية في كل مجتمع، وضمن هذه التراتبية عرفت الإنسانية أنماطا نخبوية مختلفة وإن كانت في جوهرها واحدة من حيث

[1] علي أسعد وطفة، مقاربة بنائية في مفهوم النخبة، السبت 24 جانفي 2015 ،15:35، منقول من www.anfasse.org
[2] عبده علي السعيدي، صناعة الجهل المقدس وأوهام النخبة، الراصد التنويري، 22مارس، 2014.، منقول من lrasidaltanweeri.com/news77.html

الوظيفة والأهمية. وعلى مسار التاريخ القديم نجد بأن الحكام والمقربين منهم من كهنة ورجال دين وعلم يشكلون نخبة المجتمع وصفوته، وقد ارتبطت النُّخب العليا بالمقدس الديني ومنحت هذه النُّخب ولاسيما الدينية منها طابع القداسة ورسخت في الوعي الاجتماعي أنها تحكم وفق نظرية التفويض الإلهي وأن الآلهة اصطفتهم للحكم نيابة عنها، ومن مطلق هذا التفويض المقدس قامت هذه النُّخب تاريخيا بالهيمنة السياسية والسيطرة على مقاليد الحكم وإدارة شؤون البلاد والعباد، وغالبا ما تتميز هذه الطبقة بنفوذها الكبير من حيث امتلاكها لكل أدوات السيطرة والهيمنة على الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع.وتبين الحقائق والمدونات التاريخية أن النُّخب ولدت في أتون المقدس حيث يتم اصطفاؤها بناء تفويض إلهي يؤهلها للحكم نيابة عن السماء، فالمقدس كان هو الأصل في ظهور لمفهوم النُّخبة الذي ارتباطا مزعوما بين الحاكم والمقدس أو بين الله وصفوة البشر، وغالبا كانت هذه الصفوة الكهنة ورجال الدين والحكام الملوك والأمراء، فمثلا في الصين القديمة كان ينظر إلى الأمبراطور بوصفه ابن السماء، وقد أسبغ المصريون القدماء طابع القداسة الإلهية على فراعنتهم، وكان حكام أوروبا في العصر الوسيط يستمدون سلطتهم من المقدس الديني البابوي، وما زال كثير من الحكام حتى اليوم يزعمون أنهم يحكمون باسم المقدس ولأجله.

ويقدم لنا التاريخ الإنساني أنماطا مختلفة من النُّخب الاجتماعية في الحضارات القديمة ظل الحكم في الحضارات القديمة نتاج نظرية التفويض الألهي، حيث تكون الألهة في السماء وتحكم الأرض من خلال التفويض الى بعض المصطفين من البشر ليحكموا نيابة عن الالهة وبنظرة فاحصة الى مدونات ووثائق تلك الحضارات نجد تعدد من أنطيت به مهمة الحكم نيابة عن السماء مما يؤسس لفكرة نفهمها اليوم على انها فكرة النخبة لقد بينت أقدم الوثائق التاريخية أن المجتمع السومري القديم كانت تحكمه نخبة من الكهنة وقد تضمنت إحدى أهم الوثائق التاريخية قائمة بأسماء الملوك الذين حكموا منذ باكورة العهود الملكية (عصر فجر السلالات) ولغاية القرن (الثامن ق.م)، وتسمى هذه القائمة (قائمة الملوك السومريين) الشهيرة، أوما يطلق عليها (إثبات الملوك) وهي مكونة من (15) نص طيني وجاء في هذه الوثيقة أن الملكية هبطت من (السماء) لأول مرة على مدينة

أريدووإنها وصلت إليها بزورق شراعي قبل الطوفان وورد في الأساطير السومرية أن البشر عند الآلهة ليس أكثر من قطيع يحتاج الى (رعاة) حكام وملوك تختارهم وتنصبهم الآلهة لتنفيذ القانون السماوي فمنذ وقت بعيد وبعد خلق البشرية مباشرةً تقريباً، أنزل من السماء (التاج المجيد) أو(العرش المقدس) للملوكية ومنذ ذلك الحين فصاعداً قاد الملوك الواحد تلوالآخر دويلات ومدن بلاد وادي الرافدين بالنيابة عن الآلهة في السماء. وهكذا برزت الى الوجود نظرية (الملكية ذات التفويض الآلهي) ذات النهج الديمقراطي وأصبحت شائعة في وادي الرافدين منذ الألف (الثالث ق.م)، خلاف نظرية (الحكم الآلهي المطلق) والشائعة في مصر الفرعونية ذات النهج الاستبدادي (الدكتاتوري).[1]

وجاء في قصة الخليقة البابلية أن مصدر السلطة للآلهة (مردوخ) – إله بابل العظيم–، وهي متأتية من انتخابه من قبل مجلس أومجمع (الآلهة السومري المقدس) أو(البانثيون السومري). حيث اجتمعت الآلهة في وليمة لتقرير المصير، ووهبوا مردوخ القوى الملكية وشارة السلطة للانتصار على آلهة الشر (تيامة). وكمكافئة له على انتصاره، شيدت له الآلهة معبد سمي (مردوخ الكبير) في بابل. وهذا بالتأكيد هوانعكاس بما يجري على الأرض في ظروف مشابهة (مصيرية)، حيث كانت الآلهة في هذا المجلس تدير الامور بشكل (ديمقراطي)، وكانت تؤخذ أصوات الحاضرين للموافقة على الاقتراحات المعروضة على هذا المجلس بأغلبية الاصوات.[2]

وفي الصين القديمة كانت طبقة الكهان تحكم في ظل الأمبراطور الذييسمى ابن السماء،وهوالحاكم باسم الله وإرادته، فهوظل الله في الأرض، وصفيّه في السماء، وعلى الشعب كله أن يدين بالولاء المطلق للأمبرطور وحاشيته وكهنته وكان الإمبراطور يحتكر جميع السلطات بالمطلق ويمارس الحكم عن طريق جهاز إداري متطور من حكام المقاطعات الاقطاعية وقامت الدولة المركزية، وعلى رأسها الإمبراطور، منذ أمد بعيد كأداة لسلطة كبار ملاك الأرض على نطاق البلاد بأسرها، وكانت السلطة الملكية قائمة أومستندة في تطورها على تحالف بين الملك وكبار الملاك وكبار التجار

[1] حامد رويد، تاريخ بلاد النهرين، وبذور الديمقراطية الأولى!، ميزوبوتاميا بلاد النهرين، دورية موسوعية تعني بإحياء الهوية الوطنية تصدر عن مركز دراسات الأمة العراقيةhttp://www.mesopot.com/old/adad15/29.htm:

[2] حامد رويد، تاريخ بلاد النهرين، وبذور الديمقراطية الأولى، المرجع السابق.

(يسمي هؤلاء بالكوهونج) ويأخذ التقسيم الطبقي الصورة التالية: طبقة الملك والسلالة الملكية وكبار الوزراء، طبقة كبار الملاك (النبلاء)، ثم طبقة الكهنوت رجال الدين، وفي الأدنى طبقة الفلاحين الذين يعملون بالزراعة في مزارع النبلاء والاقطاعيين وكان عددها يصل إلى 85% من السكان.

كانت سلطة الملوك في أوروبا في العصور الوسيطة سلطة مطلقة، حيث كان يُعلن الملك بصفته ممثلاً لله، وكان يتم تنصيبه، من قبل رئيس الأساقفة، وسط مجموعة من الطقوس الدينية، وكانت سلطة الملوك واحدة، لا تتجزأ، ولا تمنح لشخص، أومؤسسة أخرى غيره، وكل المؤسسات الأخرى، مثل المجالس الإستشارية، والهيئات العليا، والمجالس الإقليمية، ليست سوى مؤسسات إستشارية، كما كان الملك مصدرًاللعدل، فهوالذي يصدر القوانين وليس ملزمًا بالقوانين التي أصدرها أسلافه من الملوك وهو، أخيرًا، مصدر الحرب والسلام،لقدخطب "لويس الخامس عشر"، تحت قبة البرلمان في عام 1766، قائلاً " في شخصي وحده تستقر السلطة العليا، وإليّ وحدي تعود السلطة التشريعية، دون ارتباط ولا مشاركة، وعنّي يصدر النظام العام كله، وحقوق الأمة ومصالحها،هي بالضرورة متحدة مع حقوقى ومصالحى ولا تستريح إلا بين يدى ".[1]

وفي الهند القديمة نجد تقسيما طبقيا نخبويا يرتقي فيه الكهنة ورجال الدين " البرهمانيون " إلى مستوى الصفوة العليا في المجتمع، ويأخذ التقسيم الطبقي في الهند القديمة صورة مميزة لخمس طبقات محددة وأساسية: طبقة الكهان والبرهمانيين Brahmansوهي طبقة المعلمين والمفكرين، طبقة الكشاتريا Kashatriasأوطبقة المحاربين، طبقة الفايزا Vaisyas أوطبقة الصناع، طبقة السودرا Sudras أوطبقة العبيد، طبقة البارايا أو المنبوذين وهي أدنى الطبقات الاجتماعية وأكثرها اضهادا ويعتقد أن الطبقة الأخيرة أي طبقة المنبوذين قد تشكلت من القبائل الوطنية التي لم ترتد عن دينها ومن أسرى الحرب ومن رجال تحولوا إلى عبيد عن طريق العقاب وضمن هذه الهرمية يبدو واضحا أن طبقة الكهان والبرهامنيين والحكام تشكل طبقة لنخبة التي تسود وتهيمن في المجتمع.

[1] أحمد عزت، الثورة الفرنسية العظمى ملحمة قلبت وجه التاريخ: (الجزء الأول)، مركز الدراسات الاشتراكية، نوفمبر، 2009.

ونجد ما يمثل هذه الوضعية الطبقية في مصر الفرعونية القديمة حيث عرف المجتمع المصري التقسيم الطبقي الذي عرفت به الهند والصين. ويمكن أن نميز أربع طبقات في المجتمع الفرعوني القديم.

3-1/ طبقة الحكام:

وتشمل الفرعون والعائلة الفرعونية، وتحتل هذه الطبقة أعلى السلم الطبقي في مصر والفرعون كان يؤله في بعض مراحل الحياة السياسية في مصر وفي كل الأحوال فإنه كان مخولا من قبل الآلهة (بحسب الأساطير) لإدارة دفة السياسة والحكم في وادي النيل.

3-2/ طبقة الكهان ورجال الدين والنبلاء:

وتشكل هذه الطبقة الارستقراطية المصرية القديمة وتضم هذه الطبقة القادة العسكريين ولاسيما في عصر الانتصارات العسكرية التي حققتها مصر في بعض مراحل تاريخها.

3-3/ طبقة كبار التجار والمقاولين والأثرياء:

وهم يشكلون الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.

3-4/ طبقة الرعاة والفلاحين والعبيد:

وهي الطبقة الدنيا في المجتمع المصري القديم،[1] فالملوك الفراعنة وكهنتهم كانوا يمثلون صفوة المجتمع المصري ونخبته باعتبارهم نوابا موفدين من قبل الملوك للمحافظة على الآلهة في المعابد.

ويكمن رصد هذه الوضعية الطبقية في بلاد الإغريق القديمة، وقد عرف الإغريق التقسيم الطبقي كغيرهم من الشعوب في العصور القديمة وكانت كل إمارة تتبنى شكلا من أشكال التقسيم الطبقي يختلف بقليل أو بكثير عن الأشكال الأخرى المنتشرة في أصقاع الجزر المتناثرة في أعماق البحر المتوسط وما هو معروف أن التقسيم الطبقي يأخذ صورة عامة غالبة: حيث كانت هناك طبقة الحكام ثم طبقة الفرسان ثم طبقة التجار ثم طبقة الصناع فطبقة العبيد التي كانت تشكل أحيانا ما يربو على نصف السكان في بعض

[1] عبد الله عبد الدايم، التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص 47.

الجزر وقد تميزت اسبرطة بدرجة كبيرة من الوضوح الطبقي حيث نجد من ثلاثة طبقات أساسية:

– طبقة الاسبرطيين الأحرار: وهم المواطنون أصحاب الحقوق السياسية والمدنية وهم الذين يكونون الجيش وظيفتهم الانصراف إلى الأعمال الحربية. وكان لكل منهم قطعة من الأرض تشرف عليها جماعة من الأقنان والعبيد. وهذه الطبقة تنتمي إلى القبائل الدورية التي قامت بغزو اسبرطة والهيمنة عليها وقد بلغ عدد الإسبرطيين 45000 من المواطنين الأحرار أي بنسبة 11.3% من عدد السكان.

– طبقة البيريوكي :Perioekoi وهي طبقة السكان الأصليين وهم محرومون من حقوقهم السياسية وتعمل هذه الطبقة في التجارة والصناعة والمال وتعني كلمة البيريوكي طبقة السكان المتجولين في المناطق المجاورة ويصل عدد أفراد هذه الطبقة إلى 130 ألف نسمة أي بنسبة 32.5% من السكان.[1]

– طبقة الأقنان أوالعبيد: وكان يطلق عليهم هيلوتز Helots ، وكان هؤلاء يعملون في الزراعة حيث يعملون في أراضي الأسبرطيين الأحرار ويأخذون نصف المحاصيل أجورا لهم وكانوا يقومون بخدمة الأسياد والسهر على راحتهم.[2]

– ويصل عدد أفراد هذه الطبقة إلى 56.25% من عدد السكان وقد تبنى إفلاطون نظرية محددة في التصنيف الطبقي في كتابه الجمهورية، فالنخبة عند أفلاطون لا تقوم على معيار الثروة وإن على مبدأ الاستعدادات والكفاءات العقلية ويتحدث عن ثلاث طبقات أساسية:

- طبقة الحكام الفلاسفة وهي القوة العاقلة وفضيلتها الحكمة.
- طبقة الحراس الجند وتماثل القوة الغضبية وفضيلتها الشجاعة.
- طبقة الصناع ويقابلها القوة الشهوانية وفضيلتها العفة.

[1] سامي محمد نصار، وجمان عبد المنعم أحمد، مدخل إلى تطور الفكر التربوي، ذات السلاسل، الكويت، 2000، ص 28، 29.
[2] لطفي عبد الوهاب يحي، اليونان مقدمة في التاريخ الحضاري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 139.

وكما أنه يماثل بين الطبقات والقوى الطبيعية في الجسد فإنه أيضا يقابل بين هذه الطبقات والمعادنى فطبقة الحكام الفلاسفة تقابل معدن الذهب والطبقة العسكرية طبقة الجند يقابلها معدن الفضة أما طبقة الصناع فيقابلها معدن النحاس. والعدالة تكون بتحقيق الانسجام وهيمنة الفلاسفة في المدينة. وهيمنة العقل على الجسد في سائر الأحوال. وكان أفلاطون يرى أن مهمة التربية بناء طبقة الصفوة من الفلاسفة الحكام القادرين على إدارة المجتمع وتوجيهه أخلاقيا نحو غاياته السامية. ومن الواضح "أن النُّخبة عند أفلاطون هي النُّخبة السياسية التي تمتلك معرفة العلم السياسي الذي لا علم بعده عنده أنه علم الحق والخير أي أنه العقل المستنير تماما.

وقد عرف المجتمع الروماني أيضا هذا التمييز الطبقي حيث شَغلت النُّخب – من طبقة الحكام ورجال البرلمان وطبقة الفرسان– المكان الأعلى في هرم التكوين الاجتماعي، ومن ثم ظهرت طبقة النبلاء في المجتمعات الإقطاعية في أوروبا وغيرها، ولاحقا ظهرت الطبقة البرجوازية بوصفها الشريحة الاجتماعية العليا في المجتمعات الحديثة.

وفي الجزيرة العربية في العصر الجاهلي تحديدا، كان لكل قبيلة مجلس حكم يرأسه شيخ يتم اختياره من قبل المجلس، ومن ألقابه الشيخ أو الأمير أو سيد القبلية وكان أساس اختياره أن يكون من أشراف رجال القبيلة، وأكبرهم سناً، وأقواهم عصبية، وأكثرهم مالاً، وإضافة إلى ذلك كان لابد أن تتوافر فيه بعض الخصال الحميدة التي تتناسب وهذا المنصب الخطير، كالشجاعة والكرم والحكمة والحلم وكان حكمه نافذا على جميع أفراد القبيلة، وكان يحظى بعدد كبير من من الامتيازات بحكم منصبه، كحقه في المرباع (أي ربع الغنيمة)، والصفايا (أي ما يصطفيه شيخ القبيلة لنفسه من الغنائم قبل قسمتها)، والحكم (أي إمارة الجند). وكان للشاعر شأن كبير في حياة القبيلة، فكان إذا نبغ في إحدى القبائل شاعر أتت القبائل فهنأتها به وفي غالب الأحيان لم ينفرد شيخ القبيلة بالحكم بل كان يستعين بما يعرف بمجلس الملأ، الذي هو بمثابة مجلس أعيان القبيلة، ومن خلاله كانت تتخذ القرارات التي تنظم حكم القبيلة وتضبط مسارات علاقة أفرادها بعضهم ببعض وأيضا علاقتها مع باقي القبائل وفي القبائل اليمنية القديمة عرف

"مجلس الأقيال" أو مجلس الكبار الذي يتالف من النُّخبة الممثلة لقبائل اليمن ولفظة (الأقيال) جمع لمفردة (القيل) والتي تعني شيوخ القبائل اليمنية الذين هم بمثابة أهل الحل والعقد الذين يعتمد عليهم الملك باتخاذ القرارات في السلم والحرب.

وفي الإسلام تشكلت التكوينات الطبقية في العصر العباسي والأموي بعد تشكل الدولة وأخذ هذا التقسيم صورته التالية:

– طبقة الحكام:تشمل الخليفة، الأمراء، الوزراء، الولاة، وكانوا في البداية من العرب، ثم انضم إليهم غير العرب.

– طبقة رجال الدين: القائمين على المساجد ،والقرّاء والفقهاء والخطباء.

– طبقة أرباب السيوف: تكونت في البداية من العرب وفيما بعد من أصل غير عربي (الموالي)، سيطرت هذه الطبقة في حالة ضعف الطبقة الحاكمة.

– طبقة أرباب الأقلام: وهم الكتاب من فئات مختلفة الأصل تأثرت مكانتهم تبعا لموقف الخليفة.

– طبقة ذوي المهن من سكان المدن: معظمهم من أهالي البلاد المفتوحة أوحتى الرقيق لان العرب احتقروا أصحاب المدن.

– طبقة الفلاحين أو الزرّاع: من غالبية سكان البلاد المفتوحة،سكان القرى،عملوا في الأرض بالسخرة أو باجر قليل عند أصحاب الأراضي والحكام،وفي العصر العباسي ظهرت طبقة كبار المزارعين نتيجة لنظام الالتزام وعلى اثر ذلك ساء وضع الفلاحين وتحولوا إلى أقنان.

– طبقة الرق: وهي الطبقة الأخيرة في سلم الطبقات،اغلبهم من غير العرب تمتعوا بحقوق أساسية حددها الشرع الإسلامي، مثل: حق الحياة والحصانة الجسدية.[1]

[1] حمد نبيل الشيمي، النُّخبة في العالم العربي دراسة وصفية نقدية محمد نبيل الشيمي، ديوان اصدقاء المغرب، 2010/9/8 : https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/hFoxjUl0mcw

فالخاصة أو النُّخبة في المجتمع العباسي كانت تتشكل من أصحاب الخليفة رجالات الدولة البارزين كالوزراء والقواد والأشراف والقضاة والشهود علاوة على بعض المقربين من أهل الفن الموهوبين والعلماء وأهل الأدب.

أما طبقة العامة فهم يشكلون السواد الأعظم من سكان المدينة بغداد، وكانوا من أصول بشرية متعددة فهم خليط من العرب والفرس والأتراك والأكراد والبربر وغيرهم، وقد أطلق عليهم لفظة (عامة الناس) وهم أهل المهن والصناع والتجار والخدم والفلاحون والجند واللصوص والشطار والعيارون.[1]

فالنُّخب كانت موجودة في المجتمعات القديمة شأنها ما نراه في المجتمعات الحديثة حيث كان الملوك والحكام ورجال الدين والفرسان يمثلون نخبة هذه المجتمعات القديمة وصفوتها، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بالوجود الإنساني منذ بدء التكوين حيث اتخذت لها مظاهر دينامية وثيقة الصلة بزمانها ومكانها مع المحافظة على جوهرها الذي يرمز إلى الهيمنة والسيطرة والتأثير في الحياة الاجتماعية.

4/ منظرو النُّخبة:

يعد المفكر الفرنسي الطوباوي سان سيمون (1760-1825) Saint Simon من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي وهو أول من وضع الخطوط العامة لتحليل النُّخبة بمنهجية سوسيولوجية مكنته من النظر إلى المجتمع كهرم واسع تتمركز في قمته نخبة توجهه وترسم مساره ويقرّ سان سيمون في نظريته النخبوية أن وجود النُّخبة أمر ضروري لا بد منه للحياة الاجتماعية مؤكدا في الوقت ذاته على دورها الكبير في إصلاح المجتمعوا لنهوض بالحياة السياسية فيه، وذهب إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي إلا بتغيير النُّخبة أو تثويرها، ولذا ينبغي أن تسند مهمة الحكم إلى النُّخب الذكية مثل العلماء والفنانين وكبار رجال الصناعة، وضمن هذه الرؤية يؤكدسيمون أهمية المؤهلات العلمية والفكرية وليس الانتماء الأسري والانتماءات التقليدية الأخرى في تشكيل النُّخب وتأهيلها.وفي نص شهير له سمي " أمثولة سان سيمون" وهي مقالة نشرها

[1] سليمان أبوخضر، طبقات المجتمع الإسلامي:، المرجع السابق.

عام 1819 يرى سيمون: أن فرنسا لن تعاني من فقدان ملوكها ونبلائها وكل أنواع سياسييها، ولكنها ستصاب بكارثة عمياء إذا ما فقدت علماءها وصناعييها وأفضل حرفييها، فالنُّخب كما يراها تشكل روح الأمة وقوتها الخفية، يقول سيمون في وصفه لحالة فقدان النخب: "لنفترض أن فرنسا فقدت بصورة مفاجئة أهم خمسين فيزيائيا لديها، وأهم خمسين من الكيميائيين والأطباء والعلماء والشعراء والرسامين والمهندسين والجراحين والصيادلة، الذين يعدون مع غيرهم من الحرفيين والمهنيين الأكثر إنتاجا، فإن الأمة ستصبح جسدا لا روح فيه، وستحتاج فرنسا إلي جيل كامل لتعوض هذه الخسارة الهائلة".[1]

ويستطرد سيمون بالقول:"لو حدثت في ليلة صماء فاجعة مفاجئة ذهبت بأكثر الشخصيات الكبرى من الأسرة المالكة والوزراء وكبار القضاة. وسواهم ممن في هذه الطبقة، فإن الشعب الفرنسي سيبكيهم حتما لأنه شعب حساس، لكن هذه الفاجعة لا تبدل شيئا مهماً أوتغير تغييراً ذا أثر في أعماق الشعب، أما لو ذهبت هذه الفاجعة برؤوس العلماء والصناعيين وأرباب المصارف والبنوك. فإن خسارة المجتمع فيهم ستكون كبيرة جدا، لأن مثل هؤلاء لا يمكن تعويضهم بسهولة".[2]

وهذا التحليل للمجتمع الفرنسي يجعل سان سيمون من رواد نظرية النُّخبة حيث تكون الأهمية للنخب من رجال الصناعة والمفكرين والمثقفين والعلماء حيث يركزسيمون بصورة قطعية على أهمية هذه النُّخب العلمية والمهنية والفكرية في المجتمع.

وقد شكل موضوع النُّخب أحد المرتكزات الأساسية لعلم الاجتماع السياسي، وأحد عوامل تطوره في الآن الواحد، وهذا ما أشار إليه رانسمان Runciman في كتابه "العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية» حيث سلط الأضواء على نظرية النخبة، موضحا دور منظري النُّخبة في تأسيس علم الاجتماع السياسي، إذا يقول: «إذا كنا ندين لماركس وفيبر باعتبارهم أسهما في تأسيس علم الاجتماع السياسي، فإنه لا يزال هناك مجال هام

[1] ابراهيم العريس، «أمثولة سان سيمون»: بناء المستقبل مشروط بازدهار الفنون والحرف، الحياة – 17 آذار -2013 : http://alhayat.com/OpinionsDetails/493815

[2] إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، الأربعاء، 16 مايو، 2012 : http://socio-kech.blogspot.com/2012/05/blog-post_5196.html

من مجالات الدراسة ندين به إلى أربعة مفكرين آخرين ظهروا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأسهموا في تأسيس جانب هام من هذا الميدان يرتبط أساسا ببحوث القوة والمجتمع والسياسة، هم: موسكا، باريتو، مشيلز وميلز، والاهتمام الأساسي الذي اشتركوا فيه هودراسة الصفوة، وعلى الرغم من أن هؤلاء المفكرين كانوا يعترفون بأن هناك تبادلا بينهم في المفاهيم والأفكار إلا أنه بالرغم من ذلك فقد كان لكل منهم موقفه المتميز".[1]

5/ اتجاهات النخب:

ومن أجل تقديم تصور أفضل لمفهوم النُّخبة يتوجب علينا أن نستعرض الاتجاهات الثلاثة الأساسية التي عالجت المفهوم وهي الاتجاه السيكولوجي ويمثلة باريتو والاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا وميتشل والاتجاه الاقتصادي الاجتماعي الذي يمثله رايت ميلز.

5-1/ الاتجاه السيكولوجي فلفريدوباريتو(1848-1923):

يمثل باريتو (1848-1923) vilfredo Paretoالاتجاه السيكولوجي في تحليله لمفهوم النُّخبة حيث يعرف النُّخبة بخصائصها ومميزاتها السيكولوجية، وفي المستوى السوسيولوجي يرى باريتوأن المجتمع – أي مجتمع كان – ينقسم إلى قسمين هما: النُّخبة التي تحكم، والمحكومون الذين يخضعون لهيمنة النُّخبة هذه التي تشكل الأقلية المتميزة والمتفوقة في المجتمع في مختلف تشكيلاته الاجتماعية. وضمن التوجه السيكولوجي الذي ينطلق منه باريتوفي نظريته عن النُّخب، يرى باريتو: أن النُّخبة تتميز بخصائص سيكولوجية تمنحها نوعا من التفوق في فرض سيادتها وهيمنتها وهي النخبة الحاكمة التي تمارس سلطتها وهيمنتها السياسية.

فالنخبة لدى باريتوليست نتاجا لفعالية تاريخية اقتصادية كما يرى ماركس، ولا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحوما ذهب موسكا وميتشل، بل هي نتاج لما يسميه باريتوبالرواسب Residues وهي نوع من الخصائص السيكولوجية التي يتمايز من

[1] إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي،، المرجع السابق.

خلالها أفراد المجتمع، وقد دأب باريتو على استخدام مفهومه السيكولوجي عن الرواسب لوصف الميول السيكولوجية الفطرية القيادية في الإنسان.[1]

صنف باريتو الرواسب إلى مجموعتين: تتمثل المجموعة الأولى في رواسب التأمل والتفكير، وتتمثل الثانية برواسب البقاء والنظام والاستقرار ويوضح باريتو في هذا السياق أن هذه الرواسب تؤهل بعض أفراد المجتمع للوصول إلى مرتبة النُّخبة وممارسة السلطة بينما يفتقد إلى ذلك الأكثرية الكبيرة من أفراد المجتمع، ويتوسع باريتو في رؤيته هذه إذ يرى أن نمط الحكم وصورته يتحددان على أساس نوعية هذه الرواسب التي يتمثل أفضلها في النخب. فرواسب التأمل والتفكير تمكّن النُّخبة من الحكم عن طريق الاقناع والترغيب، وترتكز على بناء التصورات والأيديولوجيات للسيطرة على الجماهير واستلابها، ولكن عندما تهيمن رواسب البقاء والنظام فإن النُّخبة تحكم بالقوة والهيمنة وتعمل استخدام أساليب القمع والتسلط والترهيب.[2]

وقد جاءت نظرية النُّخبة عند باريتو تعبيرا عن قناعته باستحالة تطبيق الديموقراطية الليبرالية السائدة في الغرب بوصفها تعبيرا عن الشعار المعروف "حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه"، كما أنها جاءت نقضا للنظرية الماركسية في تأكيدها على مبدأ الصراع الطبقي وحتميات التطور التاريخي فباريتو في كتابه "العقل والمجتمع" يعرف النُّخبة بأنها "مجموعة من الأفراد الذين حققوا نجاحات مميزة في مختلف أنشطتهم ووظائفهم ضمن "مباراة الحياة"، وذلك "بطريقة تجعلهم قادرين على احتلال مناصب قيادية للقيام بأدوار سياسية واجتماعية محورية داخل المجتمع؛ وتظل هذه القيادة غير مشروطة بالضرورة بموافقة أفراد هذا الأخير".[3]

ويختلف مفهوم النُّخبة عند باريتو عن مفهوم "الطبقة" عند ماركس بصورة جذرية، فمهوم النخبة– على خلاف مفهوم الطبقة– يتميز بمرونته السيكولوجية وانفتاحه أمام المتفوقين والنابهين علميا واجتماعيا وفكريا وعلى خلاف ذلك فإن مفهوم الطبقة الماركسي

[1] محمد بن حينيتان، النُّخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (48) بروت، ص 37 .

[2] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص 77.

[3] إدريس لكريني، النُّخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير2007.

يتميز بانغلاقه على معايير اقتصادية وسياسية تقليدية للمحافظة على هيمنتها وترابط مصالحها. فماركس "يؤكد دوما بأن الحياة السياسية لا يمكن أن تفهم أو تفسر إلا بواسطة الاقتصاد، فالاقتصاد محدد للسياسة، وعليه فالدولة – كبنية فوقية – ما هي في نهاية الأمر إلا عنصرا تابعا في عملية اجتماعية شاملة تحركها قوى الإنتاج وعلاقات[1]، فالطبقة البرجوازية في النظرية الماركسية هي التي تحكم، وهي التي تمتلك أدوات الانتاج ووسائله في الوقت نفسه، وهذه الطبقة البرجوازية تشمل تضم عادة كبار الأثرياء والأغنياء (اصحاب الملكية) في المجتمع كما كانت الحال في المجتمعات القديمة حيث نجد: الطبقة الاقطاعية أوطبقة الأسياد، وغالبا ما كانت الطبقات المالكة تنفرد بالحكم والسيطرة والهيمنة لاعتبارات اقتصادية تفرضها معايير الملكية لوسائل الانتاج ويمكن القول في هذا السياق: أن مفهوم النُّخبة عند باريتو وغيره من المنظرين لا يرتكز على العوامل الاقتصادية والملكية كما هوالحال في النظرية الماركسية، فالعامل الاقتصادي – كما يرى باريتو – لا يكفي وحده لشكيل النُّخب، فهناك عوامل أخرى مسؤولة عن توليد النخب وهي تتعلق بالسمات السيكولوجية والثقافية التي تشكل عوامل متجددة في تكوين النُّخب.

وبعبارة أخرى هناك تعارض جوهري بين التحليل النخبوي لباريتو، وبين التحليل الماركسي لمفهوم المصالح والسلطة والنفوذ، فالماركسية ترى أن النظام السياسي في المجتمع يجسد مصالح الطبقة السائدة في المجتمع، أي: الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج والقوى المادية فيه ويرى كارل ماركس في هذا الخصوص "أنه توجد في السلطة، في كل سلطة، نخبة حاكمة واحدة تتمثل في مالكي وسائل الإنتاج، التي – وإن قدمت نفسها للمحكومين على أنها مختلفة في ما بينها ومقسمة إلى جماعات – إلا أنها في الحقيقة واحدة".[2]

ولكن باريتو يرفض هذه الرؤية الاقتصادية للماركسية ويؤسس لرؤية جديدة تقوم على أسس سيكولوجية لتفسير النظام السياسي الاجتماعي، فالسلطة والهيمنة السياسية عند باريتو تقوم على"سيكولوجيا" البشر وليس على المعطيات التاريخية للوجود الإنساني

[1] إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، الأربعاء، 16 مايو، 2012 : http://socio-kech.blogspot.com/2012/05/blog-post_5196.html

[2] Jean-Louis Bergez ،"Elites ou élite?" ،CAPES de SES ،2005-2006.

كما يرى الماركسيون[1]، فالنخبة التي تسيطر سياسيا كما يرى باريتو تمتلك في ذاتها خصائص التفوق والهيمنة والسيطرة، سواء أكانت تعبر عن مصالح الأغلبية، أوعن مصالح الأقلية، وهو هنا أيضا يقدم وجهة نظر متناقضة مع النظرية الماركسية، وذلك لأن الماركسية – كما نوهنا أعلاه – تنطلق في نظرتها للنخبة من اعتبارات اقتصادية اجتماعية تحكمها قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في المجتمع، وعلى خلاف هذه الرؤية الماركسية يرى باريتو – ونكرر مرة أخرى لمزيد من التوضيح – أن النُّخبة – التي تسيطر – تهيمن بوصفها طبقة تمتلك خصائص التفوق والتنظيم والنجاح، وهي ترتكز على خصائص نفسيها غالبا ما يسميها باريتو: بالرواسب التي هي – كما أشرنا سابقا– اعتبارات ومزايا سيكولوجية وعاطفية ترتكز إلى الذكاء والقدرة والعقلانية والتنظيم.

ففي تحليل باريتو (لدورة النخبة) تحولات السلطة في داخل النُّخب لا نجد أي اهتمام بدور الجماهير في هذه العملية التي يقتصر دورها على رفد النُّخبة الحاكمة بالعناصر المتفوقة والمؤهلة للممارسة السلطة، والجماهير عند باريتو تتصف بخاصية العجز والضعف وعدم القدرة على التنظيم وهذا يمكّن النُّخبة الحاكمة من تحقيق أهدافها بفاعلية وقوة حيث تبقى الجماهير خارج دائرة الفعل السياسي الذي يشكل ممارسة نخبوية واضحة المعالم.

ومن جديد يحاول باريتو في مؤلفه الشهير "العقل والمجتمع The mind and society"[2] أن يعرف مفهوم النُّخبة بمحك المقارنة أي بين هؤلاء الذين يملكون مقاليد السلطة وأولئك الذين لا يملكون شيئا أي الجماهير،[3] وضمن جهوده لبناء مفهوم النخبة، يرى باريتو أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين، الأولى: الطبقة أو النُّخبة العليا التي تنقسم بدورها إلى نخب حاكمة Governing Elite ونخب غير حاكمة Non-governing Elite، والثانية: الطبقة السُّلفى أو غير النخبوية.

[1] أحمد زايد، النُّخب السياسية والاجتماعية - مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري، ضمن مجموعة مؤلفين، النُّخب الاجتماعية، عن مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، 2005.

[2] Payeto,vilfredo,the minde and society, vol04,London, jonathan cape, 2000 p54

[3] بوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياس، ترجمة محمد الحسيني، دار المعرفةالجامعية، الاسكندرية، 1988، ص: 25

ويعتمد باريتو في تحديده للنخبة على معيار النجاح الذي يؤديه الفاعلون الاجتماعيون في مختلف مستويات نشاطاتهم من منطلق مزاياهم السيكولوجية على هذا الأساس ينطلق باريتو ليعرف النُّخبة بأنها تكوين اجتماعي يشمل هؤلاء الذين يتفوقون في اختصاصاتهم ومجالات عملهم في (مباراة الحياة) ويتمرسون بنجاح في ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري، لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، الأمر الذي يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب العليا في المجتمع. وهذا يعني أن باريتو ينظر إلى الأفضل في كل اختصاص وممارسة اجتماعية على أنهم النخبة، وضمن تصوره هذا تتشكل نخبة في كل نسق اجتماعية فهناك على سبيل المثال: نخبة بين المثقفين وتدل على هؤلاء الذين حققوا أعلى درجة ممكنة من النجاح ضمن طائفة المثقفين في المجتمع وهم المبدعين في مجال الإنتاج الفكري والثقافي، وهذا الأمر ينسحب على القطاعات الاجتماعية الأخرى، ففي مجال الطب هناك نخبة الأطباء، وفي قطاع المهندسين هناك نخبة متميزة من كبار المهندسين، وهكذا دوليك في مختلف القطاعات الاجتماعية.

وضمن نظريته السيكولوجية عن النخبة، يرى باريتو: أن النُّخبة تحافظ على على استقرارها واستمرارها ضمن فعالية دينامية يطلق عليها مفهوم "دوران النخبة"، وهي آلية تعتمدها النُّخبة للمحافظة على ديمومة وجودها واستمراريتها ويميز باريتو في هذا السياق بين فعاليتين في عملية "دوران النخبة": تتمثل الأولى فيما يطلق عليه " الدوران الداخلي" التي تتجلى في قدرة النُّخبة على امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النُّخبة وإدخالهم في دائرة وجودها حفاظا على وحدتها، ومنعا لتشكيل نخبة مضادة، وتتمثل العملية الثانية فيما يسميه " الدوران الخارجي" وهي العملية التي تؤول إليها أوضاع النُّخبة الحاكمة التي عندما لا تستطيع تحقيق غايتها في "الدوران الداخلي"، – أي:عندما تفشل النُّخبة القائمة في عملية امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة– تتراجع تاركة مكانها لنخبة جديدة قادرة على أداء الوظيفة الأساسية للنخبة الحاكمة في المجتمع، ويفسر باريتو(دورة النخبة)، أي: إحلال نخبة محل أخرى أو صعود أفراد من الطبقات الدنيا إلى النُّخبة الحاكمة، بالتحولات التي تطرأ على الخصائص النفسية لأعضاء النُّخبة حيث يفقد هؤلاء

بعض (الرواسب) التي كانت تمنحهم الحماس والفعالية، وفقدان هذه (الرواسب) يؤدي إلى فساد النخبة، في المقابل تتراكم (رواسب) التفوق والفعالية لدى أفراد من الطبقة الدنيا مما يؤهلها للوصول إلى السلطة. وهكذا فإن ما يطرأ على النُّخبة ليس فقط تغيراً في الأفراد بل تغيراً على مستوى النوع، فالمجتمع يفرز في كل مرحلة نخبة تعبر عن المصالح المهيمنة أو الغالبة في المجتمع.[1]

ومن الطبيعي أن تثير نظرية باريتو موجة كبيرة من النقد لأنه لا يمكن اليوم تجاهل العوامل التاريخية والاجتماعية في تشكيل النُّخب وفي دورة بناء السلطة، فلا يستطيع أحد أن ينكر اليوم بأن القوى الاقتصادية تلعب دورا تاريخيا في توجيه الحياة الاجتماعية، وعلى الرغم من أهمية نظرية باريتوو لكن لا يمكن الوثوق اليوم بقدرة السيكولوجيا وحدها على تفسير التاريخ والأحداث التاريخية، فالسيكولوجيا في النهاية نتاج لسلسلة من الفعاليات التاريخية. إذ كيف نستطيع اليوم أن نفسر وجود هذه النُّخب التي تقوم على معطيات الولاء للعائلة، والحاكم العسكري، والعرق والمحاصصة، وكيف نفسر وصول بعض الفراد إلى الحكم وهم لا يملكون أي خبرة سياسية أو فكرية ولكن الظروف الاجتماعية والتكوينات التقليدية للمجتمع هي التي قادتهم إلى هذه المراكز العليا في الدولة والمجتمع، وهنا علينا أن نأخذ برأي عبد الرحمن الكواكبي الذي يصف هذه النُّخب في المجتمعات الاستبدادية حيث يقول: "يكون أسفلهم طباعا أعلاهم وظيفة وقربا"، فالنُّخب في البلدان التقليدية لا يمكن أن تعتمد على سماتها السيكولوجية، بل على معايير القرب من الحاكم، وعلى نسق علاقات الدم والقبيلة والطائفة، وعلى قيم الانتهازية والوصولية، أما الأذكياء والقادة الحقيقيين فهم في غمرة من التلاشي والعدمية في هذه المجتمعات حيث لا تنفع مواهبهم ولا قدراتهم السيكولوجية في الوصول إلى أي نقطة من نقاط التمركز النُّخبوي في المجتمع.

[1] إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق.

5-2/ الاتجاه التنظيمي عند موسكا وميتشل:

يتزعم كل من موسكا وميتشل الاتجاه التنظيمي في مفهوم النخبة، فكلاهما يعتمد على مفهوم التنظيم في تحليل مفهوم النُّخبة وقوتها فالقدرة على التنظيم في داخل النُّخبة ومرونة التفاعل بين أفرادها يجعل النُّخبة قادرة على امتلاك زمام الأمور والسيطرة على مختلف جوانب الحياة في المجتمع. ومع ذلك يمكن الكشف عن بعض التباين في تفاصيل رؤيتهما لمفهوم النُّخبة، ولذا آثرنا أن نستعرض رأي كل منهما على حدة ضمن حدود الاتجاه التظيمي في نظرية النخبة.[1]

5-3/ غيتانوموسكا (1858-1941):

تعد نظرية غيتانوموسكا (1858-1941) MoscaGaetano في النُّخب من أهم النظريات وأكثرها أهمية في مجال تفسير الحركة السياسية للسلطة والإدارة النخبوية في المجتمع، وقد أودع نظريته النخبوية في كتابه المشهور "الطبقة الحاكمة".[2]

وضمن هذا الكتاب يعرف موسكا النُّخبة بقوله: "هي الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة بفضل قدراتها التنظيمية المتفوقة المؤزرة برصيدها الثقافي، وتتمتع هذه النُّخبة بالامتيازات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها لارتقاء مكانة عالية في المجتمع" وفي هذا التعريف يُلاحظ أن موسكا يركز على القوة التنظيمية للنخب، ويرى أن من أهم أسباب تميّز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة، هوقوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة ويرى موسكا، في هذا السياق، أنه كلما كبرت الجماعة ضعف تنظيمها وتضاءل تماسكها، وكلما قلت عدديا ازدادت تماسكا واشتد تنظيمها، ولذا فإن المقارنة بين الطبقتين – الحاكمة والمحكومة– في نظر موسكا، يجب ألا تؤسس على أساس قلة مقابل كثرة، بل من منظور قلة منظمة تعرف ما تريد، في كثرة غير منظمة لا تعرف ما تريد، ويرى موسكا في هذا السياق أن صغر حجم النخبة، وبساطة وسائل الاتصال المتوافرة لديها، يمنحانها القدرة التنظيمية العالية، وهذا بدوره يمكّنها من وضع السياسات واتخاذ القرارات

[1] محمد بن حينيتان، النُّخب السعودية، مرجع سابق، ص73.-78

[2] GaetanoMosca ،The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica).Translated by Hannah D. Kahn. (New York: McGraw-Hill Book Company. 1939.

بسرعة ونجاعة وفاعلية، ويتيح لها الاستجابة الفورية للظروف المتغيرة على أساس من وحدة التضامن في أقوالها وأفعالها، وعلى خلاف ذلك فإن الأغلبية الغير منظمة تضم جماعات واسعة جدا ليس لهم هدف مشترك او نظام اتصال معروف اوسياسات متفق عليها.[1]

وعلى خلاف باريتو، يرى موسكا أن النُّخبة الحاكمة تعتمد على تأييد الجماهير ورضاها، وهذا يعني الأخذ بأهمية الاعتبارات الديمقراطية للنخبة السياسية على خلاف وهذا ما رفضه باريتوالذي أكد على القطيعة الواضحة بين النُّخبة والجماهير[2]، فالنخبة عند باريتو – كما اسلفنا – تتكون بتأثير القدرة السيكولوجية الفائقة على استخدام رواسب المحافظة أوالتجديد؛ وهى عند موسكا القدرة التنظيمية، وهذا بالطبع لا يتعارض مع اشارته الدائمة إلى أهمية الثروة أوالقوة العسكرية[3]، ومن جديد النُّخبة – كما يرى موسكا – مجموعة قليلة من الأشخاص يميّزها التماسك وتملك القوة والإمكانية في مواجهة الأصوات المعارضة لها، وهي بذلك تملك قدرة فائقة على تنظيم أغلبية اجتماعية غير منظمة دون أن تتجاهل أهمية الجماهير وقوتها.[4]

وعلى الرغم من التباين الذي أشرنا إليه بين موسكا Moska وباريتو Pareto فإنهما يؤكدان معا على أن المجتمعات تنقسم عادة إلى طبقتين أوجماعتين: الأولى حاكمة، والثانية محكومة؛ وإذا كان موسكا قد فضل استعمال مصطلح "الطبقة السياسية" ليعبر به عن الفئة الأولى، فإن باريتو فضل مصطلح "الطبقة الحاكمة" للتعبير عن الأمر نفسه، والنخبة من منظورهما كلاهما مجموعة قليلة من الأشخاص الذين توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة والقدرة) وأخرى ذاتية (المواهب) تجعلهم مميزين عن بقية أفراد المجتمع[5]، ومن أوجه الاتفاق أيضا أن موسكا يقرّ – كما هي الحال عند باريتو – بوجود نسقين متمايزين في "الطبقة الحاكمة" طبقة عليا تهيمن، وتحكم وطبقة أخرى لا تمارس

[1] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة البيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 75.
[2] Puppo Alberto ،« Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique » ،Revue Française d'Histoire des Idées Politiques 2/ 2005 (n°22) ،p. 17-31
[3] أحمد زايد، النُّخب السياسية والاجتماعية – مرجع سابق
[4] إدريس لكريني، النُّخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير2007.
[5] نفس المرجع.

دورا في الحكم أوفي السلطة، ويعزوموسكا إلى الأخيرة دورا اتصاليا تقوم به لتحقيق التواصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة.[1]

وتجدر الإشارة في هذا السياق – من أجل مزيد من التوضيح لبنية النُّخبة السياسية – إلى بوتومور الذي ميّز بدره بين ثلاث درجات في التكوين البنيوي للنخبة: تتمثل الأولى في الجماعات الوظيفية والمهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع، وتتمثل الثانية في الطبقة السياسية والتي تضم كافة الجماعات التي تمارس القوة والنفوذ السياسي وتنشغل بشكل مباشر بالصراعات من أجل الزعامة السياسية، أما الثالثة النُّخبة السياسية، وهي جماعة أقل حجما داخل الطبقة السياسية، تستوعب الأفراد الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع.[2]

5-4/ روبرت ميتشل (1876- 1939):

أودع روبيرتوميتشل(1876 -1936) (Robert Michels) [3]، نظريته في النُّخبة في كتابه الشهير "الأحزاب السياسيةPolitical Parties " [4]الذي أصدره عام 1911، وكان ميتشل تلميذا لكل من باريتوموسكا، وقد انطلق من أعمالهما لتطوير نظريته الجديدة في النخبة ويرى على منوالهما أن النُّخبة أقلية تحكم الأكثرية في أي مجتمع، ويرى كما يريان أيضا أن وجود النُّخبة نتاح طبيعي لبناء القوة في أي مجتمع.

يتفق روبرت ميتشل مع موسكا على أن قوة النُّخبة تكمن في قدرتها العالية علي التماسك والتنظيم، ولكنه اختلف معه حول بعض القضايا التي تتصل ببنية النُّخبة وتوجهاتها، لقد أعطى موسكا لمفهوم النُّخبة قوة تفسيرية هائلة ووسع استخدامه كمنهجية لفهم وتفسير التاريخ الاجتماعي برمته. ولكن ميتشل قلص من دور النُّخبة وحصر دورها في إمكانية دراسة خصائص التنظيمات الاجتماعية الواسعة مثل الاحزاب والنقابات.

---

[1] Puppo Alberto ،« Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique ،Ov. cite.
[2] T.B Bottomore ،Elites and Society ،(New York: Basic Books ،1964) ،pp. 8- 9.
[3] Robert Michels ،Political Parties: A sociological Study of the oligarchical tendencies of modern democracy ، Translated by Eden and Cedar Paul ،Batoche Books ،Kitchene ،Ontario Canada ،2001. `
[4] وفاء سعد الشربيني، تكوين النُّخبة السياسية الحاكمة في مصر (1970-1986)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص 25

وضمن هذه الرؤية، يرى ميتشل أن التنظيمات الاجتماعية تتطلب وجود نخبة او قيادة لعدة أسباب، أهمها: ضرورة تقسيم العمل، وتعقد الأعمال الإدارية، والحاجة الي المعرفة المتخصصة. وأخذ بعين الاعتبار أسبابا بيئية مثل حجم التنظيم، وصعوبة الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين، والحاجة الي سرعة اتخاذ القرار وأشار أيضا إلى حاجة المرؤوسين لزعامة قوية وثابتة وقادرة على قيادتهم، وهذه العوامل بمختلف تجلياتها أدت إلى تمركز القوة تنظيميا في أيدي نخبة من القادة والمنظمين والإداريين بوصفهم يمتلكون صفات ذاتية استثنائية تعزز سلطتهم داخل التنظيم.[1]

ينطلق ميتشل جوهريا في بناء تصوره للنخبة من فكرة استحالة تحقيق الديمقراطية في المجتمع، وهو يستخدم مصطلح "وهم الديمقراطية" للتعبير عن هذه الاستحالة. فالديمقراطية كما يراها تقوم في جوهرها تقوم على المساواة بين أعضاء الجماعة والمشاركة في مختلف مراحل صوغ القرار لتحقيق العدل والحرية والتقدم في المجتمع وضمن مختلف فعاليات العمل السياسي في داخل المجتمع أو الجماعة تستطيع نخبة أو أقلية منظمة جدا أن تخطف السلطة وتنفرد بها وتحافظ عليها، وتستطيع هذه النُّخبة أن تحافظ على وجودها واستمرارها وهيمنتها ضمن مظاهر ديمقراطية شكلية تخدع فيها المجتمع بمختلف فئاته وتكويناته، ومن هذه الزاوية يرى ميتشل أن الديمقراطية "وهم" لا أساس لها، وأن مختلف المظاهر الديمقراطية من انتخابات واقتراع وتمثيل نيابي هي مظاهر خادعة في جوهرها وهي تخفي في طياتها حكم نخبة أوأقلية تنفرد بالسلطة وتهيمن على مقادير الحياة السياسية والاجتماعية.

يتناول ميتشل في كتابه " الأحزاب السياسية Les Partis politique " [2] مفهوم النُّخبة ويقوم بتحليل معطياته من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية في ألمانيا ليكتشف العوامل المختلفة المؤثرة في عملية تشكل النُّخب وتطور آليات عملها على نحو سياسي وقد بيّن ميتشل – عبر نظريته النخبوية– أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد أونخبة مميزة، وذلك لأن التنظيم

[1] وفاء السعد الشربيني، تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر، رسالة دكتراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص: 25

[2] Robert MICHELS. Les partis politiques. ibid.

يحتاج إلى أقلية نخبوية منظمة تمتلك المهارات الضرورية لممارسة الحكم، وينتهي الأمر أن تقوم هذه النُّخبة لاحقا بالاستحواذ على السلطة والانفراد بالهيمنة السياسية من خلال موقعها السياسي في مركز اتخاذ القرار.

ومن أجل مزيد من الدقة والموضوعية في تحديد مقولاته النخبوية، أجرى ميتشل دراسة أمبيريقية شاملة للنزعات الأوليغارشية L'oligarchie حكم الأقلية ضمن فعاليات الأحزاب السياسية في أوروبا وألمانيا، ولاسيما الحزب الألماني الديمقراطي الاشتراكي الذي كان يعد أوسع أحزاب الطبقة العاملة في ألمانيا، وهو حزب ما زال يزعم أن ملتزم بالديمقراطية منذ بداية تشكله في مطلع القرن العشرين، وانتهى ميتشل من دراسته الواسعة هذه إلى وجود ثلاثة أسباب رئيسة أدت إلى ظهور النزعة الأوليغارشية الفردية داخل الأحزاب والمنظمات السياسية، وهي: خصائص التنظيم ذاته،سمات القادة، سمات الجماهير.

وفي تناوله لموضوع النُّخبة يرفض ميتشل – كما رفض موسكا من قبل – التفسير الماركسي للتاريخ، ولكنه يقرّ في الوقت نفسه بأهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التغير الاجتماعي.

يرى ميتشل – وهو يجاري في ذلك أستاذيه موسكوواريتو– بأنه لا بد من وجود أقلية حاكمة وأكثرية محكومة في المجتمعات الإنسانية، ولكنه يستخدم على خلافهما يستخدم مصطلح "الأوليغارشية" (أي الأقلية (Oligarchy) (بدلاً من كلمة(Elite) ، وهو في معالجاته لقضية الأحزاب والحياة السياسية في المجتمع يؤكد حتمية وجود نخبة أو أقلية حاكمة في أي مجتمع، واعتبرها ضرورية من أجل الاستمرار في الوجود الاجتماعي والسياسي للأحزاب والدولة والمجتمع. فالنُّخب تمتلك مختلف القدرات والكفاءات والقدرات والمعارف الضرورية لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية وتوجيهها، وهذه القدرات التي تتمتع بها النُّخبة ضرورية للحياة الاجتماعية التي لا تتم بغيرها، ومن هنا تبرز أهمية وضرورة هذه النُّخب بالنسبة للمجتمعات والأحزاب السياسية، وهذا يعني أن النُّخبة تفرض نفسها بما تمتلكه من قدرات ضرورية للحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع.

وقد تمخضت نظرية ميتشل عن "القانون الحديدي للاوليغارشية (The Iron of Oligarchy)" الذي عرضه في كتابه الشهير " الأحزاب السياسية" وهو القانون الذي يعممه في مستوى المجتمع وفي مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية الصغرى والكبرى يرى ميتشل وفقا لهذا القانون أن التنظيمات السياسية، في رأيه، قد تنشأ نشأة ديمقراطية قائمة على المساواة، لكنها تتحول بمرور الوقت ووفقا لقانونه الحديدي إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة مصالحهم الشخصية أو الطبقية.

يرى ميتشل أن مشاركة الفرد في حكم نفسه ديمقراطيا لا يتم اليوم بواسطة الاقتراع المباشر الذي عرفته أثينا في العصر الإغريقي القديم، فالعملية الديمقراطية تتم اليوم عبر الممثلين النيابيين أوالبرلمانيين، وفي أثناء الممارسة الديمقراطية للحكم تظهر أقلية نخبة في داخل المجالس البرلمانية لتنفرد بالسلطة وتمارس ضربا من الهيمنة على عموم أعضاء المجلي وهي تستمر بممارسة هذا التفرد بالسلطة تحت عنوان سلطة الشعب والديمقراطية السياسية. ولكن هذه النُّخبة تستمر أيضا في المحافظة على سلطتها وهيمنتها وإعادة إنتاج نفسها بطرق مختلفة ولاسيما طريقة التداول في السلطة، ويبدو هذا الأمر واضحا في الممارسة السياسية لبلدين مهمين في روسيا وفي تركيا اليوم، ففي روسيا تم تواتر السلطة بين بوتين دميتري ميدفيديف لمرتين أو أكثر، ففي الوقت الذي يكون أحدهما رئيسا يكون الآخر رئيسا لمجلس الوزراء وهذه هي الحالة بين عبد الله جول وأردوغان في تركيا اليوم، وهذا يعني فعليا أن السلطة تبقى في يد نخبة مع أنها تجري وفق معايير ديمقراطية شكلية في جوهرها.

وعلى هذا الأساس ووفقا للقانون الحديد يرى ميتشل أن الديمقراطية –بالمعنى الدقيق للكلمة – "مستحيلة"، وقد استغرق ميتشل في تصوراته النخبوية هذه ليتحدث بصورة مستمرة عن "سموالنخبة" و"تفوق الصفوة"، مبرزا إذعان الجماهير وميلها إلى الاستسلام، من الناحية السيكولوجية، والسير في اتجاه معاد للديمقراطية والانتصار في النهاية للفاشية التي عرفتها كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.[1]

[1] - إمام عبد الفتاح إمام، القانون الحديدى للأوليجاركية، مجلة العربي، العدد 482- يناير 1999.

لا يقف ميتشل عند حدود وصف الظاهرة النخبوية، في المجتمع بل اجتهد في تفسير وضعيات التحول إلى النخبوية، وفي هذا المسار يبين ميتشل أن التنظيمات السياسية المعاصرة تبلغ درجة كبيرة من التعقيد وترتسم حاجاتها إلى وظائف متخصصة مثل الخطابة والتخطيط والتنظيم والقدرة على التحليل السياسي وعدد كبير من المهارات السياسية والإدارية، ويبدو أنه من الصعوبة بمكان توفر هذه الكفاءات والخبرات لدى الأعضاء العاديين، أو أفراد الشعب "في حالة الديمقراطية" وهنا تبرز هذه النُّخبة من السياسيين الذي يمتلكون القدرة على تأدية هذه الوظائف المتخصصة والمعقدة أيضا.

ومن ثم فإن النُّخبة – أي نخبة كانت –تنزع إلى التفرد بالسلطة وتسعى إلى امتلاكها ومن أجل هذه الغاية تستخدم هذه النُّخبة دهاءها السياسي من أجل الاستمرار في الحكم والسيطرة على مقاليد الحياة السياسية والاجتماعية بوسائل مختلفة ظاهرها ديمقراطي ولكنها أوليغارشية في جوهرها وبينتها، وفي هذا الصدد يرى ميتشل: "أن الناس لديهم حاجة سيكولوجية داخلية تدفعهم إلى أن يصبحوا منقادين بواسطة قائد، وهكذا نراه ينظر إلى جماهير الشعب على أنها ذرات غير منتظمة، عاجزة عن الفعل الجمعي ما لم تقدها الأقلية النشطة. وهو بذلك لا يصف جماهير الناس بالفتور واللامبالاة فحسب، بل أيضا بالميل إلى الانضواء تحت لواء قائد قوي وتوقيره بل إضفاء القدسية عليه أحيانا"[1]، وهكذا تصبح الأوليغارشية "محصنة ومنيعة بل و"حديدية"، والتغيرات التي تحدث في القيادة عن طريق إزاحة النُّخبة أو الصفوة واستبدالها، تصبح أقل من التغيرات التي تحدث نتيجة لامتصاص أعضاء جدد في الأوليغارشية القائمة".[2]

5-5/ الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي عند ميلز:

ومن هذا المنظور يرى ميلز في النُّخبة : أنها تشكيل اجتماعي من هؤلاء الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل: كبار قادة الجيش، وكبار رجال رأس المال، وكبار رجال السياسة والاقتصاد.

---

http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=7528&ID=193

[1] إمام عبد الفتاح إمام، القانون الحديدي للأوليجاركية، المرجع السابق، ص 20.

[2] إنفس المرجع، ص 25

وهذا يعني أن ميلز يرفض الاتجاه السيكولوجي في تفسير النُّخبة، ويركز على أهمية العوامل الموضوعية والاقتصادية التي تؤثر في بناء النخب.

ويطلق ميلز على الطبقة التي تحكم تسمية " نخبة القوة " وهي التي تستحوذ على معظم ثروة ونفوذ المجتمع، وتتكون "نخبة القوة" بصورة عامة من كبار الأغنياء، وهم كبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المتحدة، أوالشركات المندمجة وأصحاب الأسهم، وكبار المسؤولين في الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية، وكبار رجالات الجيش على مستويات الولايات. ويلاحظ ميلز في هذا السياق أن هذه النُّخب لا تتخلى عن مراكز قوتها وتعمل على تدوير ذاتها، فهي في ديناميا تتحرك من مركز قوة إلى آخر دون أن تفقد هيبتها وسلطتها، فهي دائمة الحركة من مراكز السياسية إلى مراكز الاقتصاد، ومن الاقتصاد إلى الحكومة، ومن الحكومة إلى المعرفة، ومن الجيش إلى الاقتصاد وهكذا دواليك.

ويرى ميلز أن النُّخب تقوم بعملية الحراك ضمن دائرة التعاون والتنسيق المستمر فيما بينها، كما تقوم، ضمن دائرة هذا التنسيق، بعقد التحالفات، وتشكيل التكتلات ،وبناء العلاقات الاجتماعية غير الرسمية: كالصداقة والزواج وما إليها، ومن ثم تعمل على توظيف هذه القوى في عملية اصطفاء ذاتها وتعزيز قوتها. وفي أحد دراساته يستكشف ميلز أن من أصل (13) عضوا" في المجلس الرئاسي المصغر لحكومة الرئيس الأمريكيب يل كلينتون كان بينهم10 من كبار الأغنياء في أمريكا، وعند انتهاء فترة رئاسة كلينتون عاد معظم هؤلاء الرجال إلى ممارسة عملهم في مجال الاقتصاد.

ومن الواضح أن ميلز اعتمد المنهجية الأمبيريقية في دراسته للنخب في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شكلت هذه الدراسات معينه في الكشف عن الآليات والكيفيات التي تتحد فيه النُّخبة مع القوة للتحكم في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية في المجتمع، وقد وجد عبر دراساته أن مؤسسات ثلاثة فقط هي التي تحكم أمريكا، وهي: المؤسسات العسكرية، والسياسية، والشركات الاقتصادية الكبرى، ويدلل – في دائرة التحليل السوسيولوجي الذي أجراه – أن النُّخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع القوة لقيادة المجتمع وتوجيهه.

6/ خصائص النخبة:

يمتلكون أعضاء خصائص وسمات فكرية وعقلية ومهارات تؤهلهم لدورهم النخبوي في المجتمع وتختلف السمات المطلوبة لارتقاء الأفراد إلى مستوى النُّخب بين مجتمع وآخر عبر التطور التاريخي ففي بعض المجتمعات القديمة كان عنصر القوة الجسدية والشجاعة والقدرة على امتلاك فنون القتال والحرب هي السمات التي كانت تتميز بها الخاصة والنخب ومن الطبيعي أن نجد الكهنة ورجال الدين الذين احتلوا دائما مكان الحظوة والاهتمام في هذه المجتمعات نظرا لقدرتهم المزعومة على مواجهة الأرواح الشريرة والتواصل مع الآلهة. ففي القبائل العربية القديمة كانت النُّخبة تتكون من الشعراء والفرسان ولك قبيلة شاعرها وفارسها. ومن الطبيعي أن يتميز رجال النُّخبة بسمات جسدية كالشجاعة والقوة أو بخصائص معرفية مثل الكهانة والعرافة والقيافة، وفي المجتمعات الحديثة ومع تطور أوجه الحياة فيها ظهرت السمات والخصائص المعرفية والعلمية والثقافية والإدارية.

ولاحقا بدأت تظهر أهمية المعرفة والذكاء والقدرات النفسية والإمكانيات الاقتصادية كالثراء والغنى وغير ذلك من السمات والخصائص التي تجعل الفرد قادرا على تسنم مواقع نخبوية في المجتمع.

ويمكن القول بأن النُّخبة – وفقا لهذا التصور – مجموعات من الأفراد الذين يتميزون بقدراتهم العلمية وتميزهم الثقافي، أوبما يمتلكون عليه من ثراء اقتصادي وثروات طائلة، أوخبرات إدارية، أومرتبة دينية، وقد تمتلك هذه المجموعة بعض هذه السمات أوكلها في وقت واحد.

وهناك بعض الباحثين الذين يركزون على مجموعة من الاعتبارات العقلية السيكولوجية مثل الذكاء والدهاء والإبداع والإرادة والطموح والاجتهاد والإمكانيات المالية أو القيمة الأخلاقية أو السمعة الطيبة أو الشهرة أو الخبرات الوظيفية في مختلف الميادين وهذه السمات والخصائص النفسية والاجتماعية تمكن أصحابها من التأثير على الآخرين والهيمنة عليهم. وهذا كله يعني أن النُّخب تمتلك ثراء فكريا وأخلاقيا وإنسانيا واجتماعيا

يمكنها من أن تمارس دورها الفعال في الحياة الاجتماعية للمجتمع ومن هنا وصفت غالبا بأن النُّخب تشكل روح الأمة وقوتها الأخلاقية والإنسانية.

7/ من النُّخبة إلى النُّخب:

ركز الرواد الأوائل مثل موسكا وباريتوومیتشل على مفهوم النُّخبة الواحدة التي تأخذ مكانها في قمة البناء الاجتماعي، والتي تلعب دورا استراتيجيا في الحياة السياسية والفكرية ولكن التطورات الحادثة في علم الاجتماع السياسي أكدت على وجود أنساق متعددة من النُّخب في كل حقل من حقول الحياة الاجتماعية في مجال السياسة والثقافة والفكر والاقتصاد والتقانة، ووفقا لهذه الرؤية يجري الحديث غالبا عن عدة نخب مثل: النُّخبة السياسية، والنخبة الدينية، والنخبة الاجتماعية، والنخبة الثقافية.

لقد أكد كل من سان سيمون وكارل مانهايم وريمون آرون ورايت ميلز على وجود أشكال متعددة من النُّخب، ويّنوأن هذه النُّخب تعمل بشكل مشترك، وضمن تصور متجانس على توجيه الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع،[1] وفي عمق هذا المسار يرى المفكر الفرنسي ريمون آرون في كتابه المعروف " مراحل التفكير السوسيولوجي " ضرورة وجود مجموعة من النُّخب في كل مجتمع وليس فقط نخبة واحدة، ويرى " أن وجود نخبة واحدة موحّدة يعني نهاية الحرية، ووجود نخب متعددة متنوعة مشتتة يعني نهاية الدولة" .[2]

ومثل هذا التأكيد على تعددية النُّخب نجده لدى عالم الاجتماع روبرت دال R.Dahlالذي رفض فكرة النُّخبة الواحدة، ورفض أيضا المعادلة الصفرية التي يقوم عليها مفهوم النُّخبة الواحدة ومفادها: أن القوة تتوزع في المجتمع توزعاً صفرياً، حيث تمتلك نخبة واحدة كل القوة في المجتمع في الوقت الذي لا تملك فيه بقيته أيا منها وعلى خلاف هذه الرؤية التي يرفضها يبيّن "روبرت دال" أن المجتمعات الإنسانية تولّد منظومة متعددة من النُّخب التي تناسب مختلف مستويات التطور الاجتماعي الحادثة فيه[3]، ومن

[1] إدريس لكريني، النُّخبة السياسية، مرجع سابق.

[2] Raymond Aron ،"Les étapes de a pensée sociologique" ،Edition Gallimard ،Paris ،1967.

[3] R. Dahl ،"A Critique of the Ruling Elite Model" A.P.S.R. ،Vol. LII ،No.2 June ،1958

هذا المنطلق دأب دال على استخدام مفهوم " النُّخب المتعددة Plural Elite "التي تتوزع أفقيا في وتتعدد بتعدد مجالات الحياة، كما تتعدد مصادر التأثير فيها، وفي ضوء هذه الرؤية لا يمكن الحديث عن نخبة تستحوذ على السلطة بكاملها في المجتمع، فثمّة نخب عديدة يمارس كل منها تأثيره في نطاق محدد[1].

وقد اتضح مفهوم تعدد النُّخب وتبلور في دراسة سوزان كيلر Killer المنشورة عام 1963 والتى افترضت فيها وجود نخب استراتيجية strategic elites في ميادين الحياة المختلفة (في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني) ولكل واحدة من هذه النُّخب وظيفة في ميدان وجودها. وضمن هذه الرؤية اصبح الحديث ممكنا عن نخب ثقافية واجتماعية وسياسية تعمل في نطاق المجتمع المدنى وفى الميدان الثقافى دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم. لقد بينت سوزان كيلر في دراستها هذه أن وجود نخب في كل حقل من حقول المجتمع في مجالات الثقافة وحقوق الإنسان والاقتصاد والإعلام والتعيلم، وبينت في الوقت ذاته أن جهود هذه النخب تتكامل سياسيا لتوجيه المجتمع، وتدبير مختلف أوجه النشاط القائمة فيه نحوغاياتها المرسومة.[2]

وتحت تأثير هذه التصورات الجديدة حول تعددية النُّخب عمل عالم الاجتماع البريطانى الماركسي رالف ميلياند Miliband على تطوير الرؤية الماركسية في مجال العلاقة بين النُّخبة والطبقة، وضمن هذه الرؤية الجديدة، يرى ميلياند أن الطبقة الحاكمة تتكون من مجموعة من النُّخب الثقافية والاقتصادية والفكرية، وأوضح أن هذه النُّخب تتكامل في عملية إدارة الدولة وتوجيهها. وقد أعطى ميلياند للنخبة السياسية دورا أكثر أهمية من حيث قدرتها على توجه الحياة السياسية للمجتمع برمتها،وأطلق على هذه النُّخبة "نخبة الدولة state elite "وهى تتكون بدورها من نخب فرعية تعكس المؤسسات الرئيسية للدولة: الحكومة والإدارة والجيش والبوليس والمؤسسات القضائية والحكومات المحلية والهيئات البرلمانية.[3]

[1] أحمد زايد، النُّخب السياسية والاجتماعية – مرجع سابق.
[2] S. Keller ،Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society ،Random House ،New York ،1963 ، p. 25.
[3] - R. Miliband ،"The capitalist state: A Relpy to Nicos Poulantzas" N.L.R. ،No.59 ،Jan-Feb. ،1970.

ويعد بوتومور T.B Bottomore صاحب كتاب " الصفوة والمجتمع"[1]، من أبرز المفكرين الذين تحدثوا عن تعدد النُّخب في المجتمع الأمريكي، ويؤكد في هذا المسار أهمية ثلاثة أنماط من النُّخب، ويعزو إليها الدور الحيوي في لإدارة المجتمع وتوجيهه حيث يقول: "من بين الفئات الاجتماعية التي ارتفعت إلى مراتب الأهمية في التغيرات الإجتماعية والسياسية الهائلة في القرن العشرين ثلاثة نخب: المفكرون، مديروالصناعات، وكبار الموظفين الحكوميين".[2]

8/ العلاقة بين مفهومي النخبة والطبقة

بداية فإن المقصود بالطبقة في هذه الدراسة الطبقة الاجتماعية ووفقاً للموسوعة العربية[3]، يرى الأستاذ أديب عقيل أن استخدام مفهوم الطبقة الاجتماعية هو للدلالة على مجموعة من الناس تتشابه في جملة من الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تميزها من غيرها من الجماعات المكونة للمجتمع ولغوياً كما جاء في الوجيز فإن الطبقه هي الجيل بعد الجيل أو القوم المتشابهون في سن أو عهد والمرتبه والدرجه وتطابقا بمعني توافقا وتساويا وعلى الرغم من ان استخدام المفهوم يعود إلى فترات زمنية بعيدة غير أن الدلالات العلمية التي ينطوي عليها تختلف باختلاف الرؤى الفلسفية للمجتمع وللعلاقات السائدة بين الأفراد المكونين له ويشير ثامر عباس في جريدة الصباح العراقية في دراستها " الطبقات الاجتماعية من حراكها الوظيفي إلى دلالاتها السياسية " [4] أنه غالباً ما اقترن مفهوم الطبقة الاجتماعية بظاهرة الصراع الطبقي التي شهدها المجتمع الأوروبي عشية انطلاق الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر على خليفة الانشطار الاجتماعي والاستقطاب السياسي والتخندق الأيديولوجي الحاصل في بيئة المجتمع الغربي آنذاك.

---

[1] T.B Bottomore ،Elites and Society ،(New York: Basic Books ،1964).

[2] بوتومو، النُّخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت لبنان 1972، ص 72.

[3] **فرجي نلباد، الحوار المتمدن-العدد: 2878 - 2010 / 1 / 4 - 08:53 ، المحور: التحزب والتنظيم , الحوار , التفاعل واقرار السياسات في الاحزاب والمنظمات اليسارية الديمقراطية** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=197895

[4] ibid

وتؤكد الموسوعة العربية،[1] على أنه وفي الوقت الذي كان يستخدم فيه مفهوم الطبقات الاجتماعية بمعنى شمولي ليدل على التمييز بين الأثرياء والفقراء في المجتمع الواحد فيقال الطبقات الثرية أو الغنية والطبقات الفقيرة يأخذ التحليل الماركسي بالتمييز بين الطبقات الاجتماعية على أساس الموقع الاجتماعي الذي تشغله الشريحة السكانية في العملية الإنتاجية والطبقة بتعريف لينين "عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد، تتميز عن بعضها تبعا لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي التاريخي وتبعاً لعلاقة كل منهما بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة وتبعاً لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ومن ثم تبعاً لنوع حصولها على نصيبها من الثروة وحجم هذا النصيب.

ولما كانت الطبقات الاجتماعية تتباين في مواقعها بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وبالنسبة إلى علاقاتها بوسائل الإنتاج فإن الطبقات التي تحظى بالمواقع الأقوى بالنسبة إلى الإنتاج هي المؤهلة لأن تكون المسيطرة اقتصادياً وغالباً ما تكون هي الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج أيضاً والطبقات الاجتماعية، وفق هذا التصور ، هي في حقيقة الأمر جماعات اقتصادية لا تخضع لتحديد قانوني أودبني كما أنها مفتوحة نسبياً إذ تنتقل مجموعات من الأفراد من الطبقات العليا إلى الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا أوعكس ذلك تبعا لمجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية الإقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها.

يحدد ماركس الطبقة الاجتماعية بأنها جماعة من الأشخاص يؤدون العمل نفسه في إطار عملية الإنتاج ويعتقد أن وضع الإنسان داخل عملية الإنتاج يمثل بالنسبة له أخطر تجارب حياته التي تحدد معتقداته وأفعاله والطبقة عنده ليست جماعة كبيرة من الناس وحسب تشغل الموقع نفسه داخل البناء الاقتصادي للمجتمع إنما تتميز بوجود الوعي الذاتي شرطاً ضرورياً لدخولها في أي نضال سياسي اقتصادي ناجح ولهذا فإن من أهم سمات نظرية ماركس في الطبقة تحليله للتفاعل بين الظروف الموضوعية المشتركة للأفراد المحيطة بعملية الإنتاج من ناحية والمشاعر

[1] ibid

والأحاسيس التي يكونونها عن مواقفهم وعن اتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية بالنسبة إليهم من ناحية أخرى . [1]

فإنها ترى أن جميع الطبقات الاجتماعية ذات المنزع السياسي تميل بالفطرة أن صح التميز صوب غواية السلطة التي يستلزم الإمساك بناصيتها والاحتفاظ بانتهاء انتهاج مختلف ضروب الممارسات والفعاليات التي تبتدىء بلغة الخطاب الإيديولوجي الهادىء وتنتهي بأسلوب الصراع السياسي العنيف الأمر الذي يضفى على مواقف تلك الطبقات ويسم أهدافها بطابع البرغماتية / النفعية تعبيراً عن تقاطع الإيرادات وتناقض الغايات وتعارض المصالح، ويأخذ عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين بدراسة الطبقات الاجتماعية بطريقة مختلفة ذلك أنهم يتناولون موضوع الطبقة بما تنطوي عليه من أبعاد نفسية واجتماعية بالنسبة إلى الأفراد وبما تنطوي عليه من وظائف بالنسبة إلى المجتمع بصورة عامة وبالنسبة إلى الطبقات نفسها خاصة[2]، وتضيف الموسوعة إلى أن أميل دوركهايم ذهب إلى أن المجتمع الصناعي الحديث يتميز بالتعقيد الشديد ويعتمد على مجموعة من الأدوار الاجتماعية المتعددة والمتباينة التي يتعين على الأفراد اداؤها إذ يستمدون منها مكانتهم الاجتماعية التي تعطيهم الهيبة والاحترام وعليها تبني أشكال التدرج الاجتماعي وذلك لن الكائنات الإنسانية تسعى دائماً إلى إشباع ذواتها بما تناله من تقدير من الآخرين واعتراف متبادل بينهم ذلك أن المكافآت الاقتصادية بعد حد معين لا تكسب أهميتها في نظر الناس لذاتها بل بوصفها مؤشراً يرمز إلى المكانة الإجتماعية والتي يتمتع بها الفرد وعليه فإن التدرج الاجتماعي وفق هذا التصور يعد مظهراً أساسي من مظاهر المجتمع الحديث والتفاوت الطبقي وسيلة تؤكد أن أكثر الأوضاع الاجتماعية أهمية هي تلك التي يشغلها أكثر الأشخاص كفاءة وهناك عوامل عديدة تظهر أهمية التدرج الطبقي من وجهة النظر الوظيفية فالأوضاع الاجتماعية العليا تتطلب مؤهلات وكفاءات خاصة وتدريبات معمقة لا تتاح إلا لقلة من الأفراد وتصبح الندرة النسبية سبباً من أسباب التباين الطبقي وتتمثل المعايير التي تقوم عليها تصنيفات الطبقات

[1] ibid

الاجتماعية في ثلاثة معايير أساسية تصنيف يأخذ بمعيار الدخل ونمط الاستهلاك وأسلوب الحياة عموماً ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث عليا ومتوسطة وكادحة وتصنيف يقوم على معايير سياسية ومؤسسية ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث حاكمة أو متنفذة ومتوسطة وكادحة وتصنيف ماركسي يقوم على العلاقة بوسائل الإنتاج ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث برجوازية وبرجوازية صغيرة ومتوسطة كادحة.

إن مفهوم الطبقة يختلف جذرياً مع مفهوم النخبة أو الصفوة، ووفق هذا التحليل.

9/النخبة في العالم العربي :

يرى الأستاذ / سامح المحاريق في دراسته (النخب العربية) في فترة الجاهلية خاصة المتأخرة والسابقة لظهور الإسلام بحوالي مائة وخمسين عاماً لم تشهد نخباً عدا تلك التي استطاعت أن تمسك بزمام الزخم التجاري في طريق رحلة الشتاء والصيف بين الشام واليمن في المدينة ومكة وثقيف وكان طبيعياً أن تتعالى هذه النخب حتى على أكثر القبائل العربية شوكة وبالتالي فقد حملت القبائل الضغينة لأهل الحجاز وعبرت عنها حروب الردة وثورة الخوارج وأصبحت هذه القبائل تتصيد الغصاصات التاريخية لإثارة الشقاق وتهييج الناس ضد قريش على اختلاف بطونها بل وضد مضر بأكملها التي تشرفت باتتماء النبي (ص) لها واعتزازه بهذا الانتماء وفي فترة حياة الرسول يمكن القول أن النخبة كانت تتمثل في الصحابة ووجهاء الأنصار الذين بايعوا الرسول وكانت هذه النخبة تستند على علاقاتها المتميزة مع الرسول وتعمل وفقاً لرؤيته التي كانت تستند إلى ما ينزل عليه بعد الوحي وكانت سلطة الرسول وتعاليمه بمثابة دستور لهذا النخبة ولم يكن لها أية امتيازات على جمهور المسلمين .وبعد وفاة الرسول وفقاً لما يذكره الأستاذ سامح المحاريق في دراسته المشار إليها أن سقيفة بني ساعدة أتت بسلطة قريش التي لا تقبل النقض أو النقاش لدى العديد من الفقهاء على مؤسسة الخلافة وأتت كذلك بنخبها الطفيلية التي سارعت إلى التحلق حول مؤسسة الخلافة والاعتداء عليها وأدت إلى تدمير مؤسسة الخلافة الراشدة في النهاية بنقلها لخلافاتها التي سبقت الإسلام إلى الواجهة وشهدت الفترة التي تبعت رحيل الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابتعاداً للنخبة

الحقيقية من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم لأسباب تراوحت بين الزهد والصراع المرير على السلطة والذي أدى في النهاية إلى استشهاد عثمان وعلي وانتهاء عصر تداول السلطة في الإسلام بعد وصول الأمويين ومن بعدهم بني الياس إلى سده الحكم، ويشهد تاريخ الدولة الأموية ومن بعدها الدولة العباسية ظهور النخبة المستندة على رعاية النص الديني والأسبقية للإسلام والتي سببت هزة في المجتمع العربي الذي تعود الأذعان لسلطة القبيلة وشيوخها ومنحهم على أصفائيهم ولم يستطع أن يهضم فكرة الدولة التي ترعى التوزيع العادل لمكاسبها على كافة أفرادها المتمثلين في جمهور المسلمين ولكن ذلك لم يمنع حفنة من الانتهازيين والتجار وأصحاب السلطان القدامي من الصعود بالتحايل على روح الإسلام وتكوين نخبة طفيلية هذه النخبة لم تكن طارئة بل كانت نخبة مراوغة وقديمة لم يتمكن الإسلام في صعوده من تقويضها والقضاء عليها وعلى قيمها والمفارقة أنها كانت الأكثر استفادة من الإسلام بعد أن كانت الأكثر ضراوة في حربها ضده إذ رأته تهديدا لامتيازاتها في مجتمع قريش القديم فالنبي (ص) لم يكن ينتمي إلى نخبة قريش وفق المعيار الجاهلي الذي حصر امتياز الانتماء إلى السادة أو النخبة التقليدية للثراء والقدرة على الاتفاق ببذخ فرأوا أن الدعوة إذ ما هي موجهة للعبيد وأرقاء الحال والفقراء لمزاحمتهم على الامتيازات والمغانم القبلية ولقد أدى فساد النخب خلال حكم الأمويين إلى قيام حركات الممانعه التي قادها الإمام الحسين بن علي زمن قبله ثورة الخوارج على الأسلوب الذي كان سائداً في اختيار الخليفة ومن تصرفات الأمويين خاصة عقب وصول معاوية إلي الحكم بعد الخدعة الكبري، ثم من بعد ذلك ما قام به القرامطة من حركات احتجاجية ضج العباسيين في نهاية القرن التاسع الميلادي بما يعني فساد النخبة السياسية العربية خلال هذه المرحلة . [1]

10/النخبة ما بين السياق الاجتماعي والسياسي :

ينظر إلى النخب السياسية على أنها تختلف في طبيعة تأثيرها وفقا لما تتمتع به من قوة ونفوذ، لذلك فإن أقوى هذه النخب وأشدها نفوذا هي تلك النخبة التي نطلق عليها "النخبة المركزية" والتي تتكون من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية،

[1] ibid

وتـدور فـي فلـك هـذه النخبـة المركزيـة نخـب سياسـية واجتماعيـة عديـدة، ومـن النخـب السياسية: النخب الحزبية التي تتكون من قادة الأحزاب الرئيسية، والأحزاب التي في طور التشكيل، والنخـب السياسـية فـي المـدن والقرى المكونـة مـن الزعمـاء المحليـين وأعضـاء المجالس المحلية والقادة المحليين، ولقد طرأت حديثا عدة تغيرات على مفهوم النخبة، فلقد اتسع المفهوم اتساعا كبيرا بحيث لم يعد مقصورا على النخب السياسية فحسب، وإنما أصبح يضم أيضا فئات كثيرة وكبيرة، وجاء ذلك على أيدي السلوكيين وعلى رأسهم روبر دال، حيث قد أفسحت الصياغات النظرية المحدثة مكانا لمفهوم النخب المتعددة وذلك من منطلق الفهم، فينطلق من فهم تعددي للحياة الاجتماعية والذي يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة. واتضح مفهوم النخب المتعددة بشكل جلـي فـي دراسـة سـوزان كيلـر المنشـورة عـام 1963 والتـي افترضـت فيهـا وجـود نخـب استراتيجية في ميادين الحياة المختلفة، في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني، ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها. فلقد أصبح بمقدورنا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية ونخب اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني، وفي الميدان الثقافي دون أن تصل إلى سدة الحكم، فالجماعات التي تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها، وتلك التـي تقود الصياغات الثقافية الحاكمة وكذلك الجماعات الرائدة في مجال حقوق الإنسان وفي مجال الدفاع عن البيئة أو الأسرة، إلخ كل تلك الجماعات تتضافر جهودها مع جهود النخب الإستراتيجية في المجال الإقتصادي والنخب الإستراتيجية في المجال السياسي من أجل أن يعمل المجتمع في نسق فعال، وانطلقت من هنا دراسات النخبة من دائرة النفوذ السياسي إلى مجال أوسع، وأرحب تمثل دائرة النفوذ الاجتماعي والثقافي، وأصبح في إمكاننا دراسة النخب في مجالات متعددة في القرية والمدينة والمؤسسة والتنظيم وفي المجال المدني بشكل عام.

ومن هنا نلحظ أن مفهوم النخبة قد يتعدد، الأمر الذي يجعل استخدام مقاربات النخبة لا يقتصر فقط على دراسة النخبة السياسية في قمة الهرم السياسي، وإنما من الممكن استخدام هذه المقاربات في دراسة النخبة في كل مستويات الهرم السياسي والإجتماعي، بدءا من قاعدته إلى قمته. وذلك انطلاقا من أن أي تكوين اجتماعي بشري لا يخلومن نخبة أوصفوة موجودة فيه تمتلك قدرات ومواصفات وإمكانيات خاصة تميزها

عن غيرها، ومن ثم يظهر تأثيرها في النطاق الإجتماعي الذي توجد فيه. وقد يكون هذا النطاق قرية: العمدة وأعيان القرية على سبيل المثال، أوقبيلة شيخ القبيلة ورؤوس العائلات، أوفي المدينة نفسها وهذا التعدد والتنوع للمفهوم نجد له مستويات مختلفة قد تأخذ شكلا أفقيا في تأثيرها وقد تأخذ شكلا رأسيا، أوبمعنى آخر أن هناك نخبا لها تأثيراتها ووصايتها عن الحيز الإجتماعي الذي توجد فيه القرية على سبيل المثال.

11/ النخبة والتحليل الطبقي:

لاشك أن نظرية النخبة تتفق مع التحليل النخبوي الطبقي بالاعتراف أن المجتمع ينقسم إلى حاكمين ومحكومين، لأنهما يضمنا اختلافات في نتائج هذا التقسيم حيث تذهب الأولى إلى القول بالصراع وسقوط طبقة كاملة وحلول أخرى محلها، بينما تقول الثانية بالتعايش وإمكانية الانتقال من فئة إلى أخرى من خلال السلالم الاجتماعية التي ينتجها النظام الديمقراطي، كما يختلفان في أسس بناء الطبقة الحاكمة، فالنظرية الماركسية تتحدث عن طبقة مسيطرة وطبقة خاضعة على أساس السيطرة على وسائل الإنتاج. بينما تتحدث نظرية النخبة على أقلية وأغلبية على أساس الكفاءة والتفوق، وان الصراع بين الفئتين هو صراع ايجابي مادام منحصرا كصراع على السلطة تحت مراقبة الشعب، لقد ظهرت محاولات التوفيق بين نظرية النخبة والطبقة خاصة مع ميلز، الذي خلص مع تحليله للمجتمعات الحديثة إلى أن القوة في هذه المجتمعات ليست نتاجا للوضع الطبقي بالمفهوم الماركسي، أي قوة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وليست قوة مؤسسة على الخصائص الفردية كما يذهب باريتووإنما هي مرتبطة بالعاملين معا، الاقتصادية والقدرات الذاتية. أيضا يرى بوتومور أن الجمع بين التقليل النخبوي والتحليل الطبقي في خضم أنماط مختلفة من الأنظمة السياسية لوجود أسس مختلفة من النظام السياسي الواحد، كما أن هذين المفهومين يساعدان في التمييز بين المجتمعات التي تعرف طبقة حاكمة وصفوات، وبين مجتمعات لا تعرف نخبة حاكمة وإنما صفوات سياسية، ويرى أن مفهوم الطبقة مفيد إذا أخذ كنموذج أو مثال.[1]

[1] ibid

الفصل الرابع
الإطار الميداني
لدراسة

الفصل الرابع:الإطار الميداني للدراسة.

1/مجالات الدراسة.

2/المعاينة.

3/التقنيات والأدوات المستعملة.

4/صعوبات البحث.

مجالات الدراسة:

المجال الزماني للدراسة:

لقد تم توزيع إستمارة الدراسة في مدرسة– النخبة –على الأساتذة بها يوم الإثنين2017/04/03 وتم إسترجاعها يوم الإربعاء 2017/04/12

المجال المكاني للدراسة:

تمت هذه الدراسة الميدانية بالمدرسة –النخبة– بالجلفة بحي الإمام بربيح حيث تضم هذه المدرسة المدير والمراقب العام و4مراقبين وحارسان وطباخ ومساعد وعامل نظافة وإخصائي نفسي و21 أستاذ ومدرسة قرآن و201تلميذ والتي تنقسم الى طورين: الطور –الإبتدائي– الطور المتوسط.

المعاينة:

قمنا بالمسح الشامل بسبب أن التعداد الكلي للأساتذة في المدرسة الخاصة يتمثل في واحد وعشرين مفردة ويسمح هذا الأسلوب في جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد ويطبق هذا الأسلوب في كثير من الدراسات من أجل:

–وصف الوضع القائم للظاهرة بشكل تفصيلي ودقيق.

–مقارنة الظاهرة موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة.

– حديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم.

ويطبق أسلوب المسح عادة على نطاق جغرافي كبير أو صغير, وقد يكون مسحا شاملا أو بطريقة العين, وفي أغلب الأحيان تستخدم فيه عينات كبيرة من أجل

مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيقة بنسب خطأ كثيرة وبالتالي تمكنه من تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة.[1]

التقنيات والأدوات المستعملة:

أ/الإستمارة:

تعتبر الإستمارة تقنية اختبار يطرح من خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة على أفراد العينة من أجل الحصول منهم على معلومات يتمم معالجتها كميا فيما بعد ونقارن بها مع ما تم اقتراحه في الفرضيات:"تعتبر الإستمارة...تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد و بطريقة موجهة ،ذلك أن صيغ الإجابات تحدد مسبقا،هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية،وإقامة مقارنات كمية".

تتهيكل الإستمارة إذن على جملة من الأسئلة يتم طرحها على أفراد العينة لنحصل من إجابتهم عن هذه الأسئلة على بيانات نلجأ إلى معالجتها كميا بغرض إجراء مقارنات معينة .وعلى العموم تتعلق هذه الأسئلة المباشرة الموجهة للمبحوثين بحالتهم الإجتماعية وبآرائهم و بمواقفهم حول ظواهر ووقائع اجتماعية ما:"يرتكز التحقيق بالاستمارة على طرح سلسلة من الأسئلة على مجموعة من المستجوبين الاجتماعية و المهنية و العائلية،وبآرائهم ،وبموقفهم من آراء أو رهانات إنسانية واجتماعية وبتوقعاتهم ،وبمستوى معرفتهم أو وعيهم بالنسبة إلى حدث أو مشكلة أو أي نقطة أخرى تهم الباحثين". [2]

موجهة الأستمارة في هذه الدراسة للأساتذة في المدرسة الخاصة –النخبة– والتي تحتوي على20 سؤال ,مقسمة إلى خمس محاور نذكر منها:

1– المحور الأول: حول البيانات الشخصية ويحتوي على أربعة أسئلة

2–المحور الثاني:تلعب المدارس الخاصة دورا محوريا في تفعيل أداء الأساتذة

[1] حسان هشام,نفس المرجع,ص80.

[2] سعيد سبعون, الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعيةفي علم الإجتماع, ط2,دار القصبة للنشر,2012,ص155-156.

ويحتوي على ستة أسائلة

3-المحور الثالث: تعتمد المدارس الخاصة على آليات التخطيط الإستراتيجي لتفعيل أدائها ويحتوي على ثلاث أسائلة

4-المحور الرابع: تنتقي المدارس الخاصة الطاقم البيداغوجي على أساس الكفاءة العلمية ويحتوي على ثلاث أسائلة

5- المحور الخامس:توفر المدارس الخاصة الوسائط الفائقة وتستخدمها في العمليات التعليمية لإكفاء قدرات المتعلمين ويحتوي على أربعة أسائلة

ب/ الأساليب الإحصائية:

قمنا بتفريغ البيانات بالاستعانة ببرنامج الرزم الاحصائية SPSS والذي عالجنا به النسب المؤوية ومعامل الارتباط بارسون.

صعوبات البحث:

تعرضنا في دراستنا لعدة صعوبات نذكر منها:

- ضيق الوقت.
- كثافة الدروس.
- نقص المراجع التي تناولت الدراسة.
- ظروف صحية.

الفصل الخامس

عرض وتحليل

نتائج الفرضيات

1/ عرض وتحليل الجداول

2/ الاستنتاجات الجزئية للفرضيات

3/ الاستنتاج العام

تمهيد:

لقد تناولنا في هذا الجزء عرض ومناقشة هذه الدراسة بالتفريغ ثم التحليل الإحصائي معتمدين في ذلك على معامل الارتباط بارسون والنسبة المئوية ثم التفسير واستخراج أهم النتائج وعرضها إحصائيا.

تحليل جداول البيانات الشخصية:

جدول رقم(01):يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	13	%61.9
أنثى	08	%38.1
المجموع	21	%100

يمثل توزيع العينة حسب الجنس

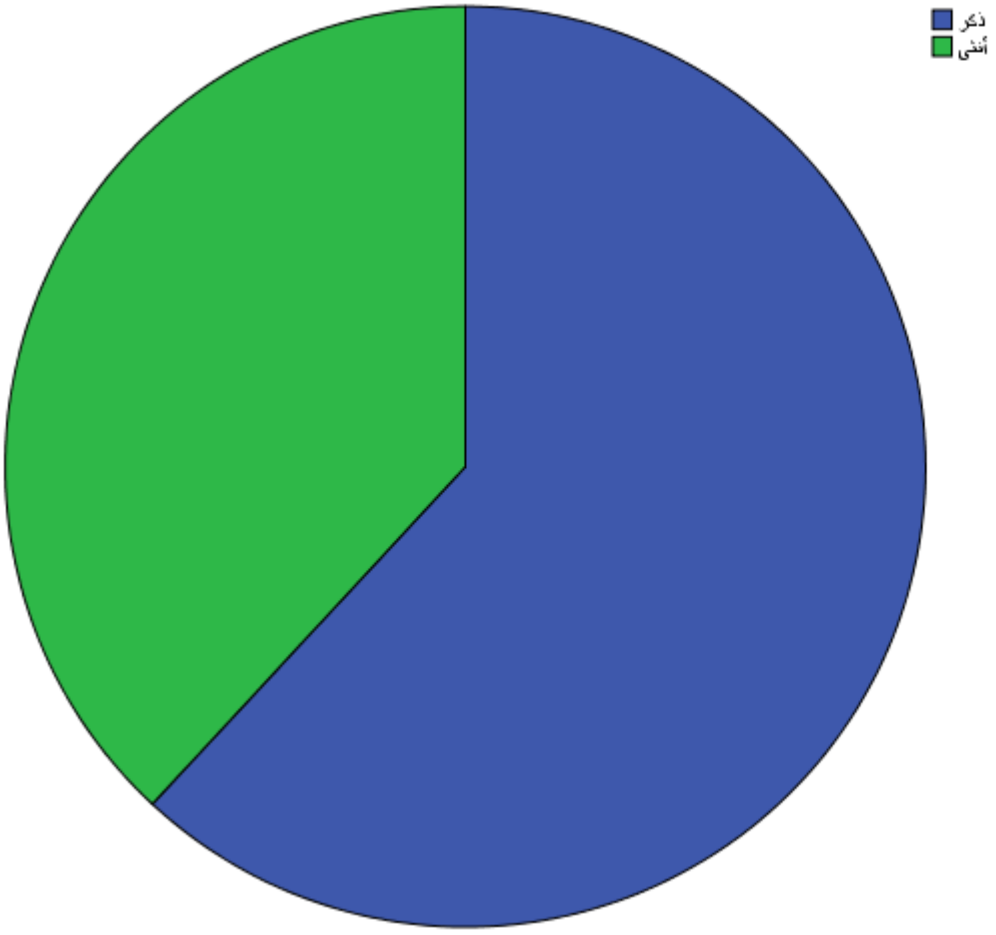

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أي نسبة 61.9%ذكور, كما أن نسبة38.1% إناث, وهذا راجع لقلة اهتمام الإناث بالمدارس الخاصة.

جدول رقم(02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر وسنوات الخبرة

		العمر				المجموع
سنوات الخبرة		33-26	40-33	47-40	47 سنة فما فوق	
	اقل من 3سنوات	1	0	0	1	2
	3-6سنة	2	0	0	0	3
	6-12سنة	0	0	3	1	4
	21 سنة ومافوق	0	0	0	13	13
	المجموع	3	0	3	15	21

	النسبة المئوية	14.28	00.00	14.28	71.42	100

يمثل توزيع العينة حسب العمر وسنوات الخبرة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة كانت الذين يتراوح أعمارهم مابين 47 فما فوق والذين كانت خبرتهم تتراوح مابين 21 سنة فما فوق , وتليها كل من الذين تتراوح أعمارهم مابين 26-33 سنة وخبرتهم بين 3-6 سنوات.

جدول رقم(03):يوضح توزيع أفراد العينة حسب مؤهل العلمي

مؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة بكالوريا	3	%14.3
جامعي	4	%19
ليسانس وماستر ومدرسة	12	%57.1
شهادة الكفاءة المهنية	2	%9.5
المجموع	21	%100

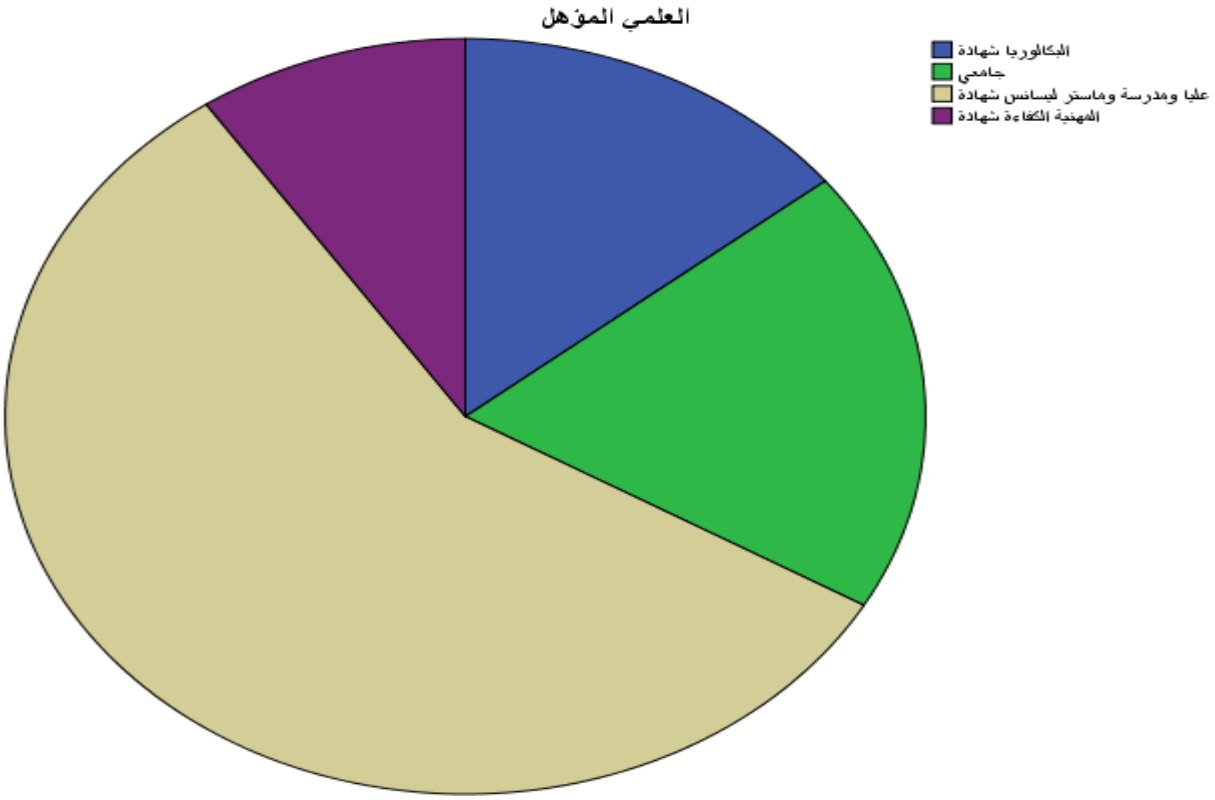

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة(ليسانس وماستر ومدرسة عليا) بنسبة57.1%, وتليها جامعي بنسبة19%, وتليها شهادة بكالوريا بنسبة 14.3%, وتليها شهادة الكفاءة المهنية بنسبة9.5%.

1)عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الأولى

الفرضية الأولى:تأثير المدرسة الخاصة على تفعيل أداء الأساتذة

السؤال (01):هل أساليب التدريس تقلل من غموض الإستيعاب لدى المتعلمين في المدرسة الخاصة؟ هل تستخدم المدرسة الخاصة الوسائل التكنولوجية؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى أساليب التدريس تقلل من غموض الإستيعاب لدى المتعلمين في المدرسة الخاصة.

	أساليب التدريس تقلل من غموض الإستعاب لدى المتعلمين في المدرسة الخاصة				
		نعم	لا	المجموع	بيرسون
تستخدم المدرسة الخاصة الوسائل	لإلقاء الدروس	0	0	0	
	لتعلم	0	0	0	

التكنولوجية	استعمالها				1
	الإجابتين مع	20	1	21	
	المجموع	20	1	21	
	النسبة المئوية	%95.23	%4.76	%100	

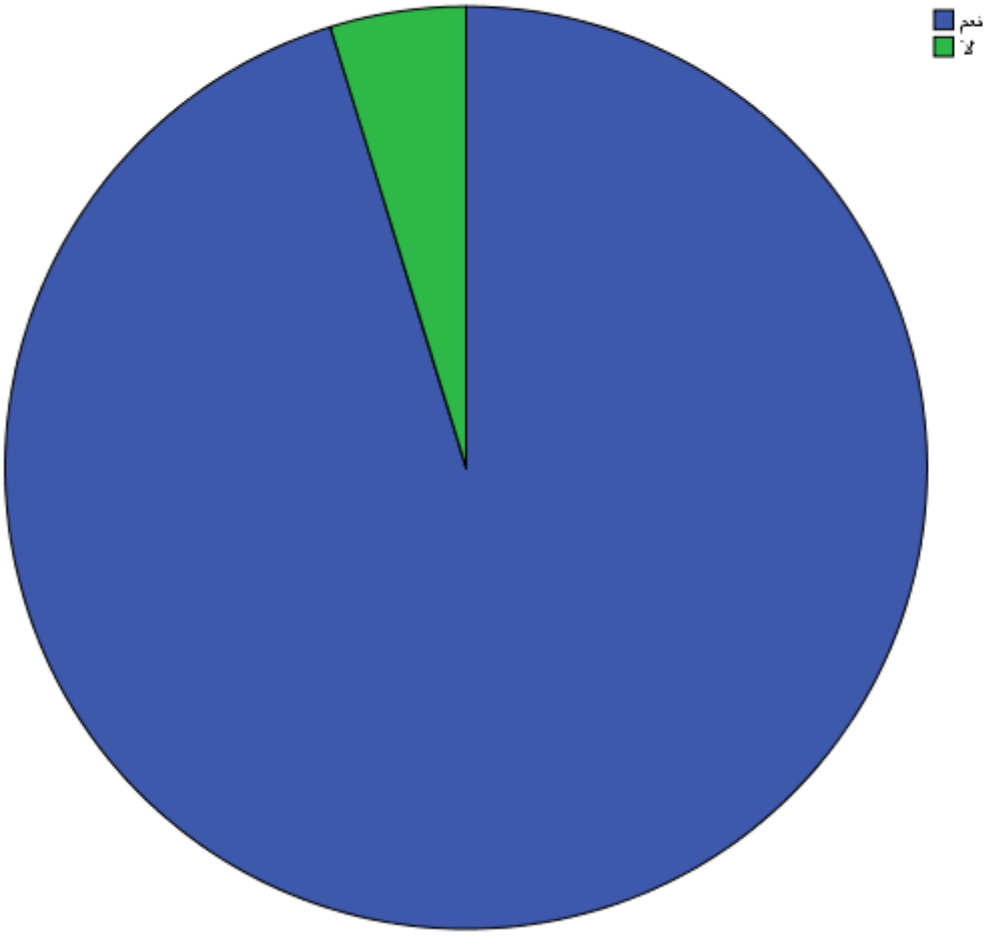

التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل إجابات الأساتذة حول معرفة مدى أساليب التدريس تقلل من غموض الإستيعاب لدى المتعلمين في المدرسة الخاصة.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة نعم بنسبة(95.23%) ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (4.76%) .

ومنه نستنتج أن المدرسة الخاصة تحرص على اتباع الأساليب البيداغوجية والإبداعية والوسائل نظرا لأهميتها التربوية والمعريفية سواء في بناء المعارف

وتخزينها في ذاكرة المتعلم, أو في بناء شخصيته بشكل عام وتحفيزه على المشاركة والمبادرة وانفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها الثقافي والإجتماعي,لذا فإن أغلبية المبحوثين اختاروا المدرسة الخاصة لتعليم أبنائهم لتوفرها على مزايا تربوية حديثة تتناسب وأهدافهم المستقبلية لأبائهم.

السؤال (02): هل يتم تقييم أداءالأساتذة في المدارس الخاصة ؟ هل تتوقف شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس

الغرض من السؤال: معرفة مدى تقييم أداءالأساتذة في المدارس الخاصة.

	تقييم أداء الأساتذة في المدارس الخاصة			
شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة		نعم	لا	المجموع
	الشهادة	5	1	6
	الكفاءة	3	1	4
	الخبرة	6	5	11
	المجموع	14	7	21
	النسبة المئوية	%66.66	%33.33	%100

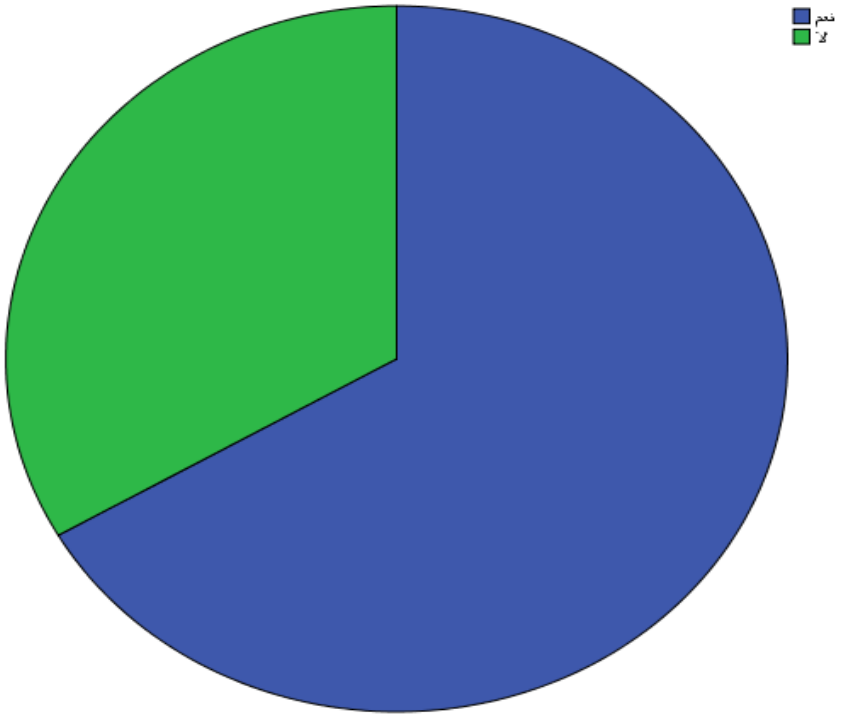

التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل إجابات الأساتذة حول معرفة مدى تقييم أداء الأساتذة في المدارس الخاصة.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة نعم بنسبة(66.66%) ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (33.33%).

ومنه نستنتج أن هناك تقييم في الكفاءة في المدرسة الخاصة أي أن المستوى الدراسي جيد في المدرسة الخاصة ' ولذالك فإن أغلب الآباء حولوا أبنائهم من المدرسة العمومية الى المدرسة الخاصة, يجدون أن المستوى الدراسي ضعيف في المدرسة العمومية, ولذلك كانت من أهم الأسباب التي دفعتهم لتحويل أحد أبنائهم للمدرسة الخاصة.

السؤال (03): هل تقيم القدرات المعريفية للمقبلين من المتمدرسين في التسجيل الرسمي بالمدرسة الخاصة ؟

الغرض من السؤال: معرفة مدى تقيم القدرات المعريفية للمقبلين من المتمدرسين في التسجيل الرسمي بالمدرسة الخاصة.

النتائج الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	38.1%
لا	13	%61.9
المجموع	21	%100

يمثل التحليل الإحصائي لجميع إجابات الأساتذة حول معرفة مدى تقيم القدرات المعريفية للمقبلين من المتمدرسين في التسجيل الرسمي بالمدرسة الخاصة.

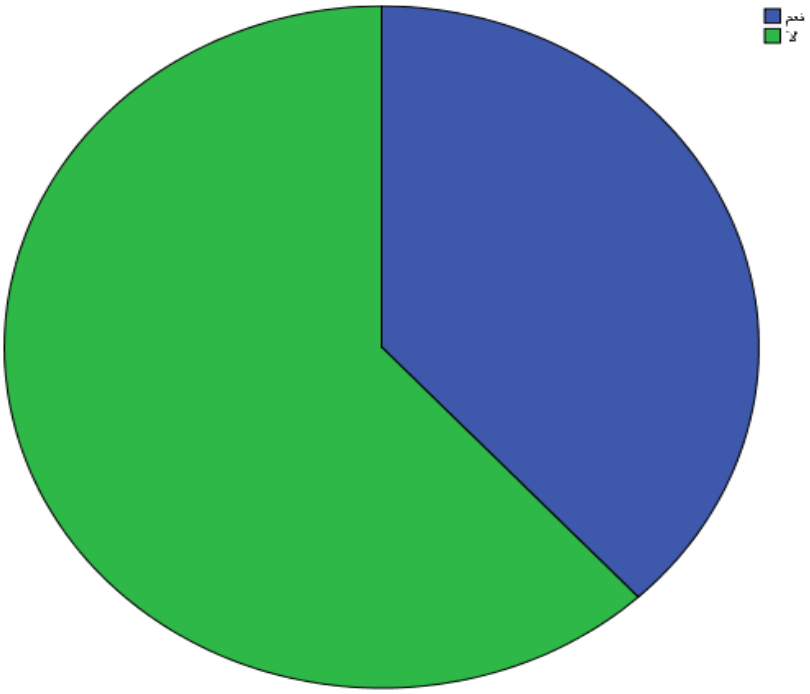

التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (03) الذي يمثل إجابات الأساتذة حول معرفة مدى تقيم القدرات المعريفية للمقبلين من المتمدرسين في التسجيل الرسمي بالمدرسة الخاصة.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة لا بنسبة(61.9%) وعدد تكرارات اجابات الأباء بلغ 13 تكرارت ، والذين أجابوا ب " نعم " فبلغت نسبتهم ب (38.1%)وعدد تكرارهم 8.

ومنه نستنتج أنه لايوجد تقييم القدرات المعريفية للمقبلين من المتمدرسين في التسجيل الرسمي بالمدرسة الخاصة , ومنه فإن المدرسة الخاصة لاتعتمد على الفروقات الفردية , وذلك من أجل استفادة المتعلمين من بعضهم البعض , من اجل استفادة المتعلمين ذوي الذكاء متوسط من المتعلمين ذوي الذكاء العالي, ومنه فإن المدرسة الخاصة تعطي فرصة للجميع.

السؤال (04):هل تقييم المشاريع الفردية للمتعلمين يقلص الإختلاف في القدرات المعرفية في المدرسة الخاصة؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى تقييم المشاريع الفردية للمتعلمين يقلص الإختلاف في القدرات المعرفية في المدرسة الخاصة.

النتائج الإجابات	التكرار	النسبة المئوية

نعم	16	76.2%
لا	05	%23.8
المجموع	21	%100

يمثل التحليل الإحصائي لجميع إجابات الأساتذة حول معرفة مدى تقييم المشاريع الفردية للمتعلمين يقلص الإختلاف في القدرات المعرفية في المدرسة الخاصة.

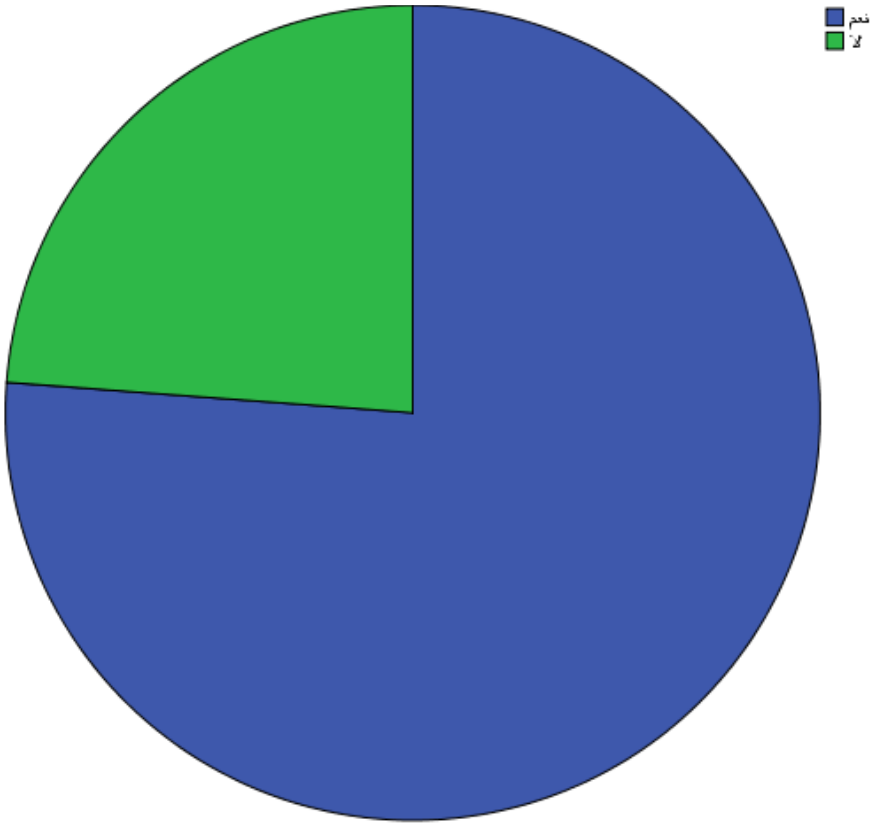

التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (04) الذي يمثل إجابات الأساتذة حول معرفة مدى تقييم المشاريع الفردية للمتعلمين يقلص الاختلاف في القدرات المعرفية في المدرسة الخاصة.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة نعم بنسبة(76.2%) وعدد تكرارات اجابات الأساتذة بلغ 16 تكرارت ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (23.8%)وعدد تكرارهم 5.

ومنه نستنتج أن تقييم المشاريع الفردية للمتعلمين يقلص من الإختلاف في القدرات المعرفية في المدرسة الخاصة ,ومنه فإن المدرسة الخاصة تحرص على جودة العملية التعليمية بإكساب المهارات لدى المتعلمين وتحفيزهم على مشاريع الفردية, وغرس روح المنافسة بينهم, وهذا نتيجة استراتيجيات البيداغوجية المتبعة من طرف المدرسة الخاصة.

السؤال (05):هل يتذمر الأساتذة من أولياء المتمدرسين ؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى تذمر الأساتذة من أولياء المتمدرسين.

النتائج الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	5	%23.8
لا	16	%76.2
المجموع	21	%100

يمثل التحليل الإحصائي لجميع اجابات الأساتذة حول معرفة مدى تذمر الأساتذة من أولياء المتمدرسين.

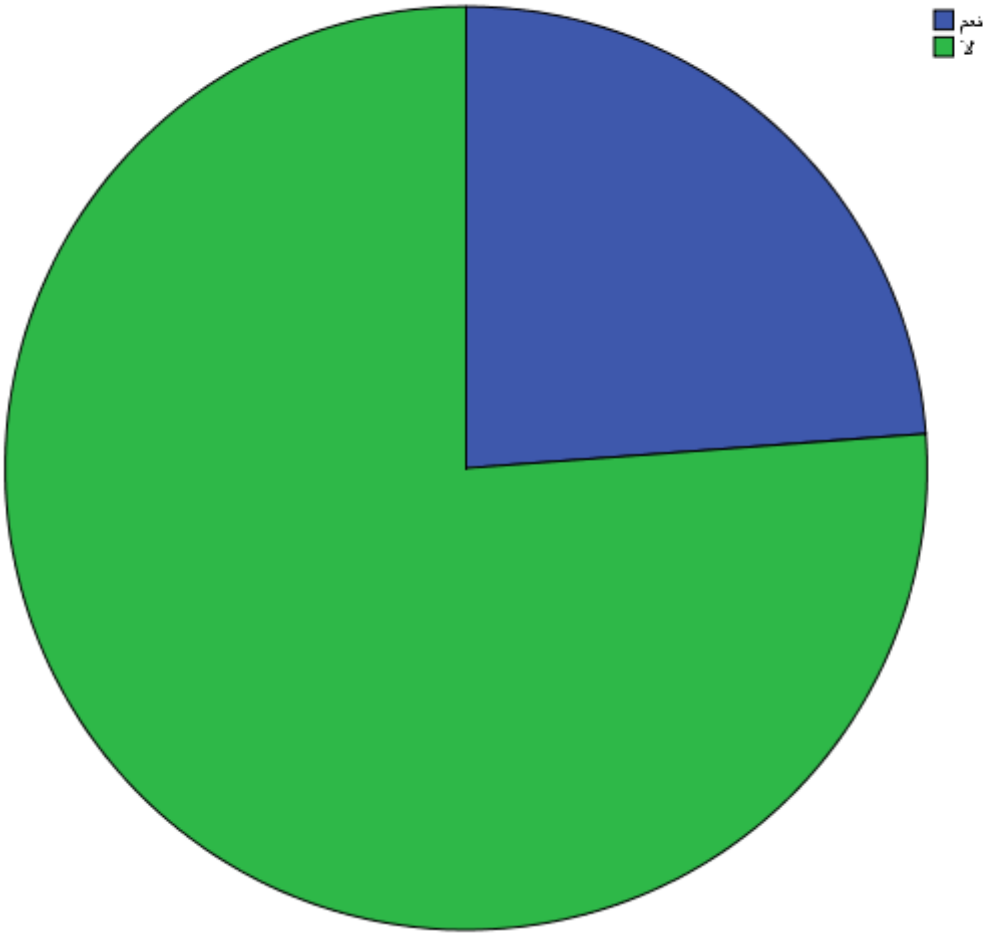

التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (05) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى تذمر الأساتذة من أولياء المتمدرسين.وكانت أكبر نسبة عند الأساتذة(76.2%) وعدد

تكرارات اجابات الأباء بلغ 16 تكرارت ، والذين أجابوا ب " نعم " فبلغت نسبتهم ب (23.8%)وعدد تكرارهم 5.

نستنتج من خلال النتائج أن الأساتذة يتذمرون من أولياء المتمدرسين, وذلك مايعيق عمل الأستاذ, ويخلق عدم توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء الأمور.

السؤال (06):هل هناك روح عمل جماعية من طرف طاقم البيداغوجي؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى إن كان هناك روح عمل جماعية من طرف طاقم البيداغوجي .

النتائج الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	21	100%
لا	0	%00.00
المجموع	21	%100

يمثل التحليل الإحصائي لجميع اجابات الأساتذة حول معرفة مدى إن كان هناك روح عمل جماعية من طرف طاقم البيداغوجي.

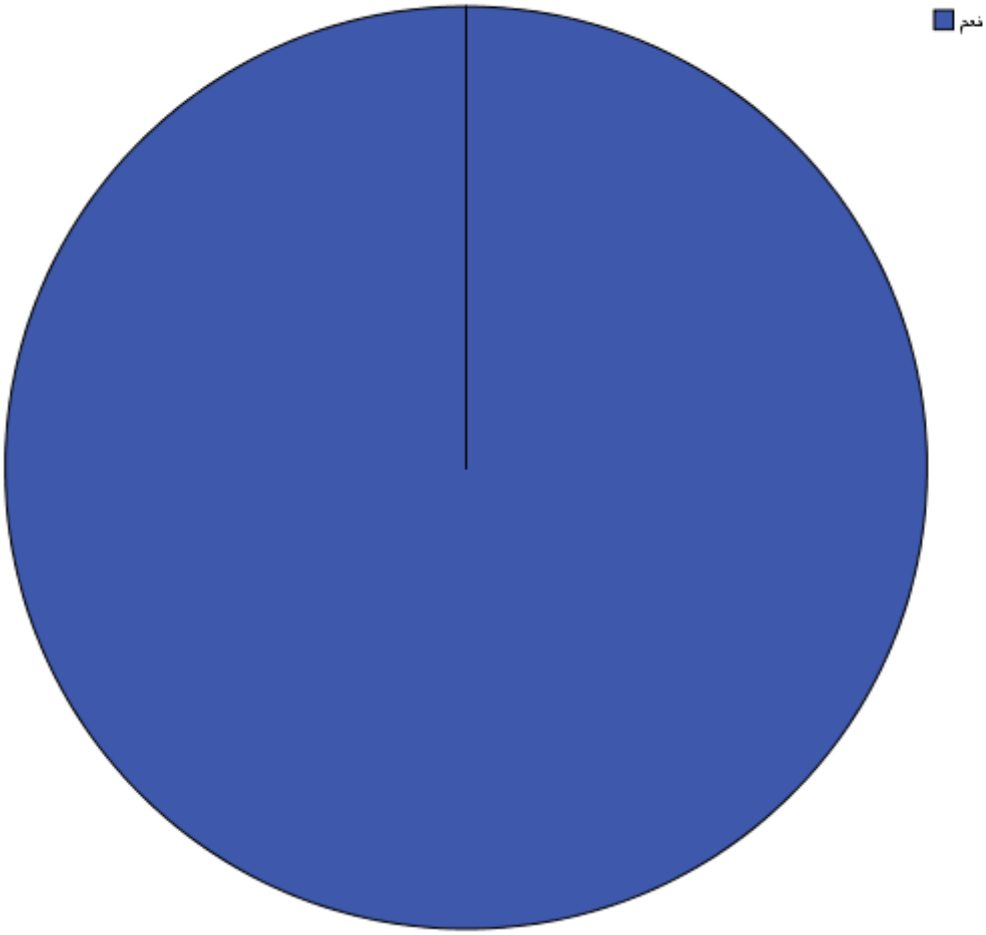

التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (06) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى إن كان هناك روح عمل جماعية من طرف طاقم البيداغوجي.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة بنعم بنسبة(100%) وعدد تكرارات اجابات الأساتذة بلغ 21 تكرارت ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (00.00%)وعدد تكرارهم 00.

ومنه نستنتج أن المدرسة الخاصة ليس معزولة بالبيروقراطية وهناك تفاعل بنسبة عالية بين الأسرة والمدرسة , وهذا لتنمية ميول وقدرات المتعلمين ولتحقيق الأهداف الثقافية التي تنشدها العولمة الثقافية, وانفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها الثقلفي والإجتماعي, لذا فإن أغلبية المبحوثين اختارو المدرسة الخاصة لتعليم أبناءهم لتوفرها بمزايا تربوية.

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثانية

الفرضية الثانية:توفير المدارس الخاصة لآليات التخطيط الإستراتيجي

السؤال (01):هل هناك توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء المتمدرسين ؟هل يعاني المدير من ضعف مواجهة أولياء المتمدرسين حول مشاكل أبنائهم خوفا من نقلهم من المدرسة؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء المتمدرسين.

	يعاني المدير من ضعف مواجهة أولياء المتمدرسين			
		نعم	لا	المجموع
توافق بيت متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء المتمدرسين	نعم	8	10	18
	لا	1	2	3
	المجموع	9	12	21
	النسبة المئوية	%42.85	%57.14	%100

يمثل التحليل الإحصائي لجميع اجابات الأساتذة حول معرفة مدى توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء المتمدرسين.

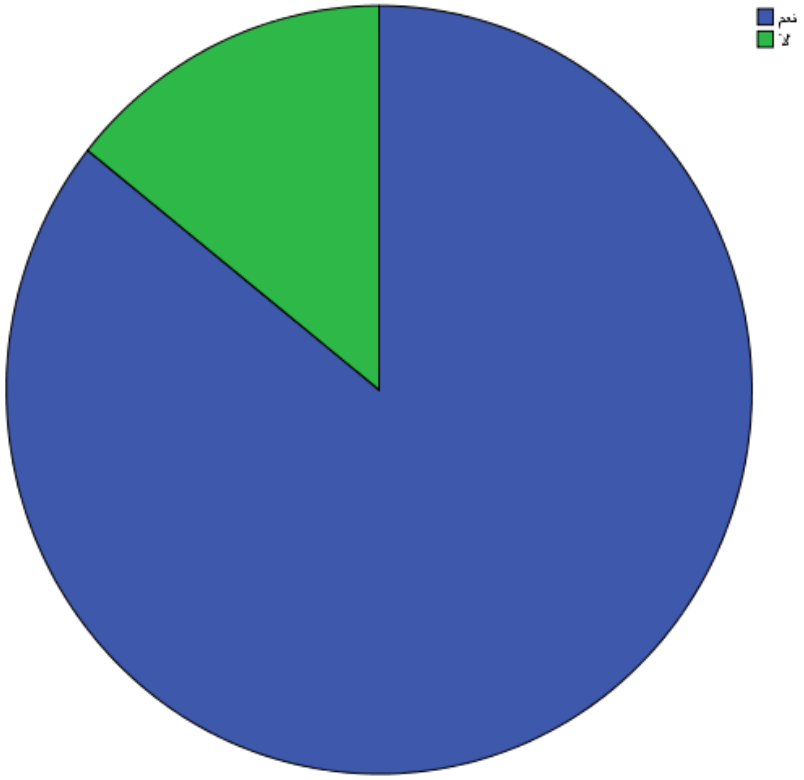

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء المتمدرسين.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة بنعم بنسبة(42.85%) ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (57.14%).

ومنه نستنتج أنه لايوحد توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء الأمور و أن المدير لايعاني من ضعف مواجهة أولياء المتمدرسين, ومنه فإن المدرسة الخاصة تهتم بمتطلبات الخدمة أكثر من متطلبات أولياء الأمور, ومنه يراعي مدير المدرسة الخاصة المتطلبات المهنية بالدرجة الأولى والمصادقية أكثر من متطلبات وتوقعات أولياء الأمور.

السؤال (02):هل تنفيذ الخطة الإستراتجية يصاحبها تقييم أداء الأساتذة ؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى تنفيذ الخطة الإستراتجية يصاحبها تقييم أداء الأساتذة .

النتائج	التكرار	النسبة

الإجابات		المئوية
نعم	17	%81
لا	04	%19
المجموع	21	100%

يمثل التحليل الإحصائي لجميع اجابات الأساتذة حول معرفة مدى تنفيذ الخطة الإستراتجية يصاحبها تقييم أداء الأساتذة.

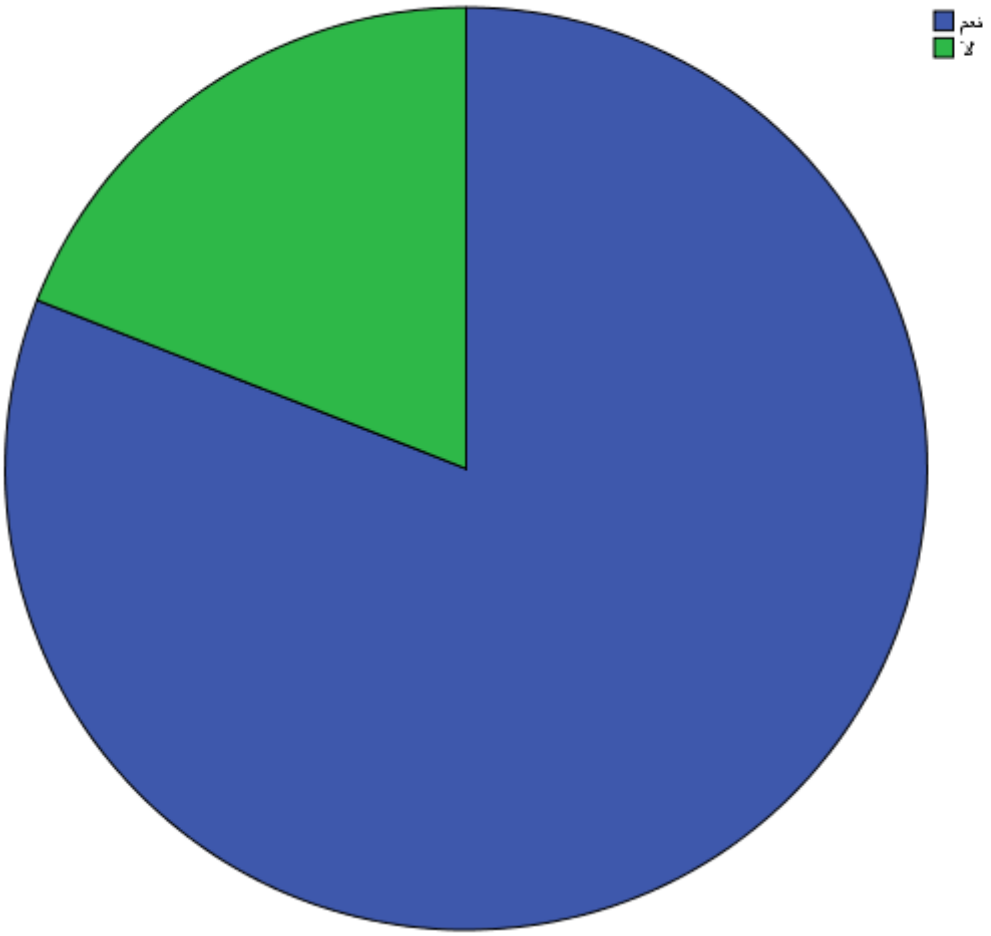

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى تنفيذ الخطة الإستراتجية يصاحبها تقييم أداء الأساتذة.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة بنعم بنسبة(81%) وعدد تكرارات اجابات الأساتذة بلغ 17 تكرارت ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (19%)وعدد تكرارهم 04.

ومنه نستنتج أن الخطة الإستراتيجية يصاحبها تقييم أداء الأساتذة, وذلك لكشف القصور والخلل في السياسات المتبعة ودراسة معايير أداء الأساتذة ومدى ملائمتها

مع المستجدات, والتباين بين الأداء الفعلي وما ينبغي أن يكون التنفيذ اليومي للأنشطة يساير الخطط والأهداف السالف تحديدها.

السؤال (03): هل تعتمد المدرسة الخاصة على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب؟ هل أساليب التدريس تقلل من غموض الإستيعاب لدى المتعلمين في المدرسة الخاصة؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى اعتماد المدرسة الخاصة على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب .

	أساليب التدريس تقلل من غموض الإستيعاب لدى المتعلمين في المدرسة الخاصة			
تعتمد المدرسة الخاصة على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب		نعم	لا	المجموع
	نعم	18	0	18
	لا	2	1	3
	المجموع	20	1	21
	النسبة المئوية	%95.28	%4.76	%100

يمثل التحليل الإحصائي لجميع اجابات الأساتذة حول معرفة مدى اعتماد المدرسة الخاصة على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب.

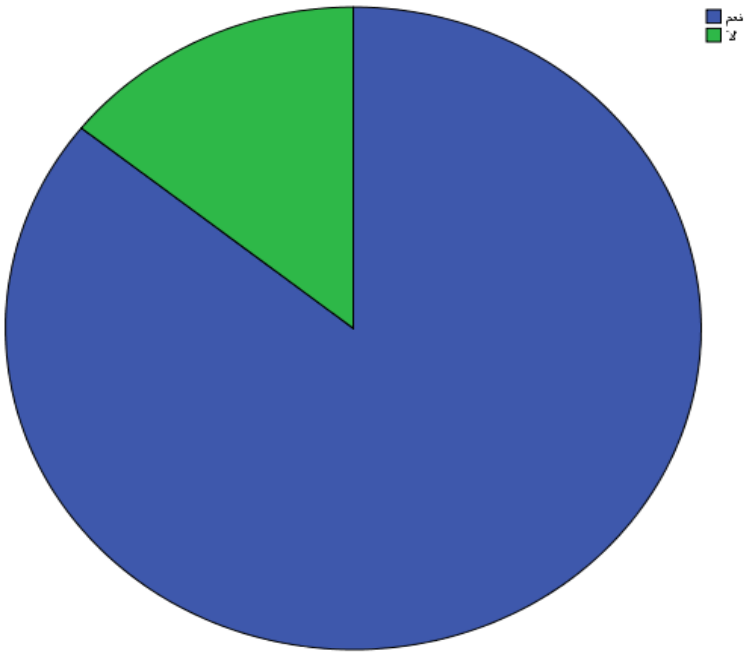

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (03) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى اعتماد المدرسة الخاصة على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة بنعم بنسبة(95.28%) ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (4.75%).

ومنه نستنتج أن المدرسة الخاصة تعتمد على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب, حيث توفر المدرسة الخاصة مستوى تعليمي عالي لتوفرها على طرق وأساليب بيداغوجية حديثة في التدريس ولاهتمام بالمتعلم الذي هو محور العملية التعليمية وحرص على مشاركته في النشاطات التربوية وتربيته على الاستقلالية, وإحراز الأهداف التعليمية لكل مادة من مواد التعلم وهي إستراتيجية بناءة لضمان مشروع التربوي الحديث.

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة:حول المدرسة الخاصة وانتقائها للطاقم البيداغوجي.

السؤال (01):هل تتوقف شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس؟ العمر.

		العمر					
تتوقف شروط		26-33سنة	33-40سنة	40-47سنة	47سنة ومافوق	المجموع	بيرسون
الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة	الشهادة	1	0	0	5	6	1
	الكفاءة	2	0	0	2	4	
	الخبرة	3	0	3	8	11	
	المجموع	3	0	3	15	21	
	النسبة المئوية	14.28 %	00.00 %	% 14.28	% 71.42	%100	

الغرض من السؤال:معرفة مدى توقف شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس.

يمثل التحليل الإحصائي لجميع نتائج اجابات الأساتذة حول معرفة مدى توقف شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس.

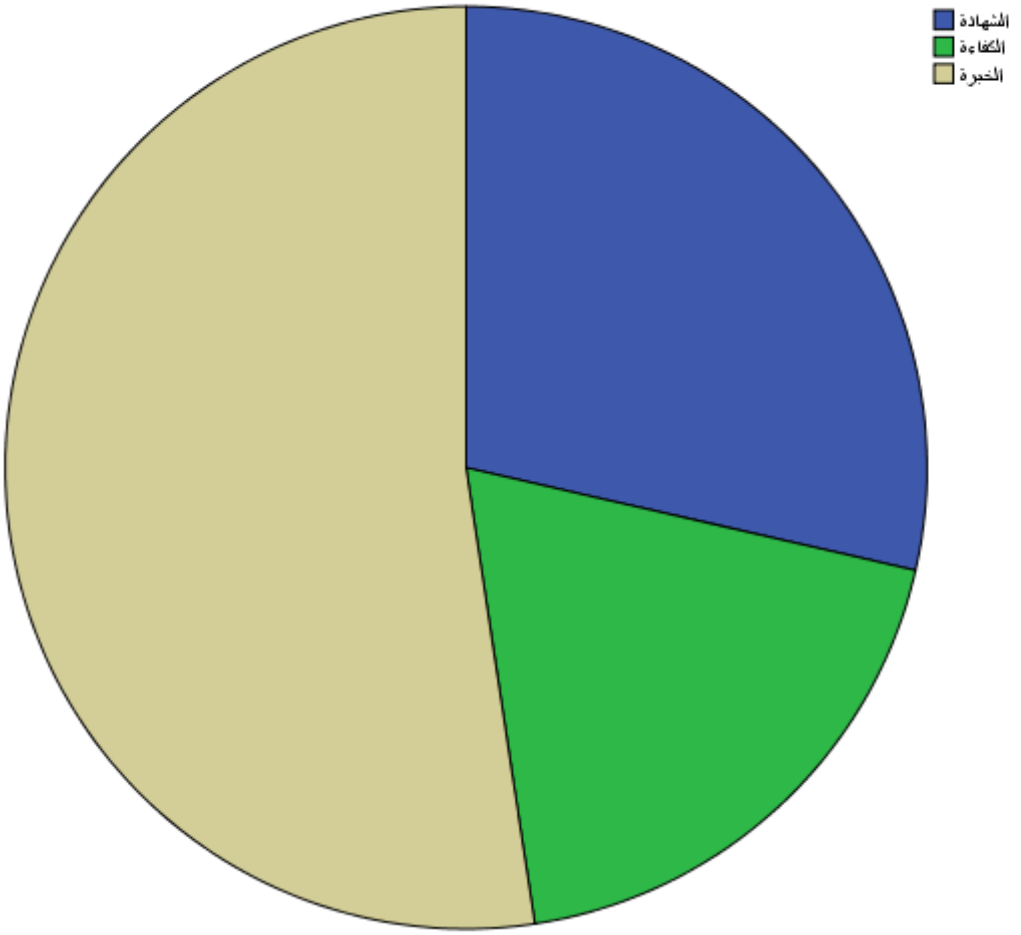

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى توقف شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة 47فما فوق بنسبة(71.42%) ، والذين تتراوح اعمارهم من 26-33 " فبلغت نسبتهم ب (14.28%,وذلك بعد حساب قيمة بارسون و المقدرة بـــ(1).

ومنه نستنتج أن شروط الإنتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على اساس الخبرة, بنسبة عالية عند الذين تتراوح أعمارهم من[74 سنة فما فوق], لتمتعهم بخبرة عالية في التدريس وطرق البيداغوجية التي تسمح بتعليم الأطفال وتنمية قدراتهم الفكرية.

السؤال (02):كيف عرفت بوجود مناصب عمل في المدرسة الخاصة ؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى وجود مناصب عمل في المدرسة الخاصة.

النتائج	التكرار	النسبة

الإجابات		المئوية
الإنترنت	5	%23.8
الجرائد	2	%9.5
عن طريق صديق	14	66.7%
المجموع	21	%100

يمثل التحليل الإحصائي لجميع اجابات الأساتذة حول معرفة مدى وجود مناصب عمل في المدرسة الخاصة.

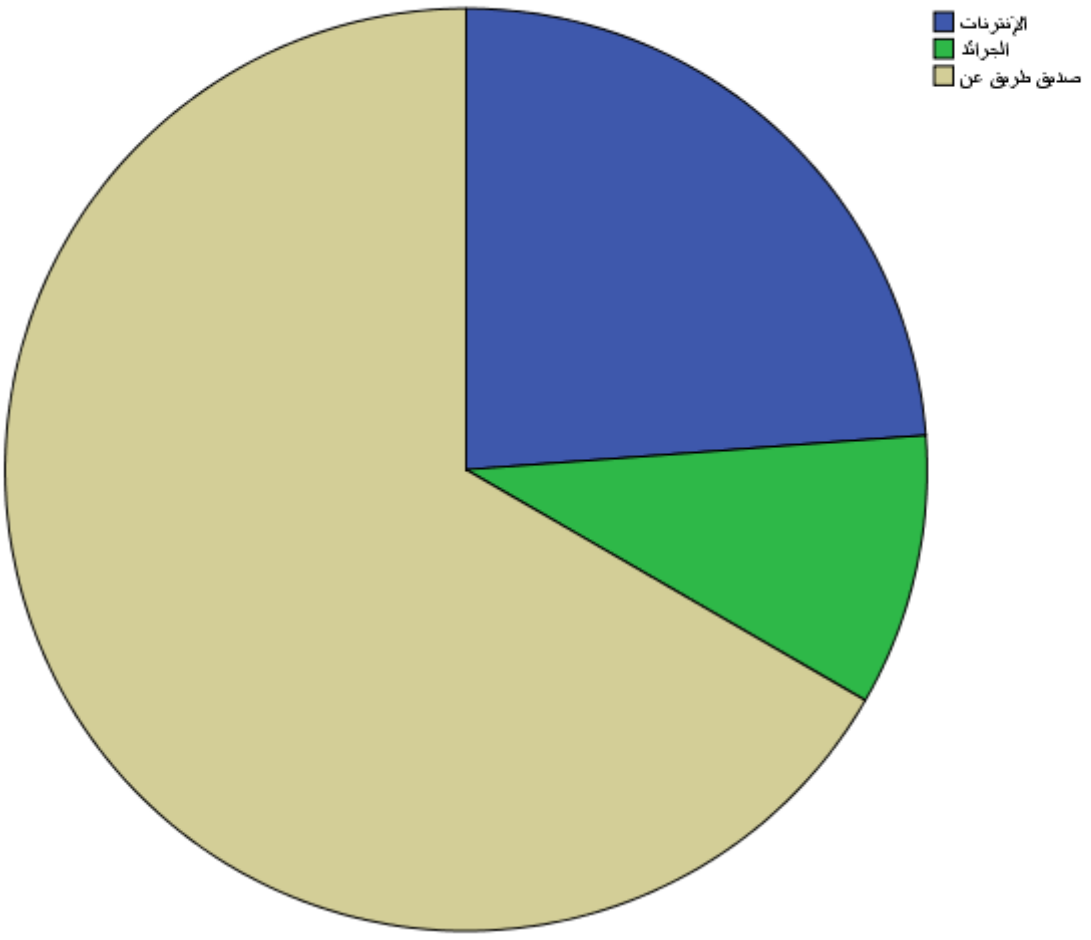

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى وجود مناصب عمل في المدرسة الخاصة.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة عن طريق صديق بنسبة(66.7%) وعدد تكرارات اجابات الأساتذة بلغ 14 تكرارت ، والذين أجابوا ب "االأنترنات " فبلغت نسبتهم ب (23.8%)وعدد تكرارهم 05, والذين أجابو "الجرائد" بنسبة(9.5%) وعدد تكراراتهم 2.

ومنه نستنتج أن وجود مناصب عمل في المدرسة الخاصة كان عن طريق صديق, ومنه أن المدرسة الخاصة تختار عينة من الأساتذة بطريقة قصدية وتوكل أشخاص للوصول الى الأساتذة التي تتطابق مع متطلبات المدرسة الخاصة.

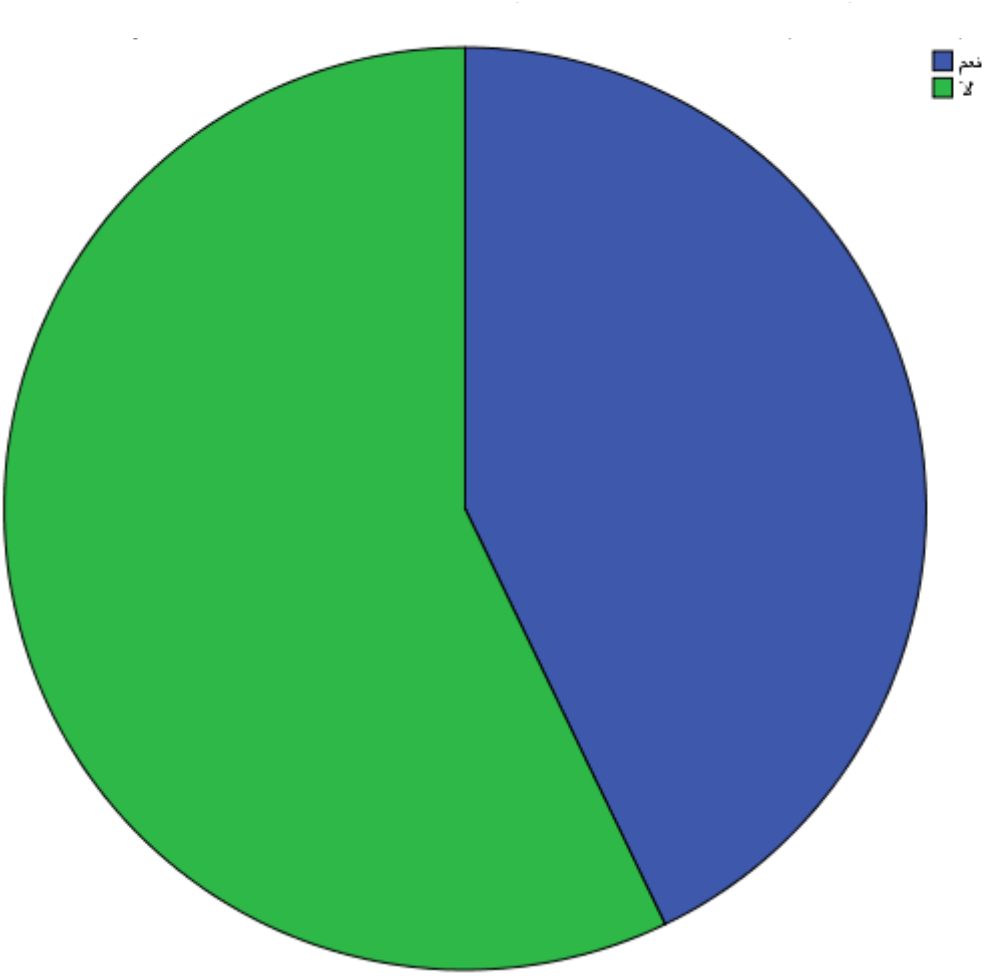

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة:المدرسة الخاصة وتوفيرها للوسائط الفائقة في العملية التعليمية.

السؤال (01):هل تستخدم المدرسة الخاصة الوسائل التكنولوجية ؟هل تساعد هذه الوسائل في التمييز والتفوق الدراسي للمتعلمين ؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى استخدام المدرسة الخاصة الوسائل التكنولوجية.

	تساعد هذه الوسائل في التمييز والتفوق الدراسي للمتعلمين			
		نعم	لا	المجموع
تستخدم المدرسة الخاصة الوسائل التكنولوجية	لإلقاء الدروس	0	0	00
	لتعلم استعمالها	0	0	00
	الإجابتين مع	21	0	21
	المجموع	21	00	21
	النسبة المئوية	%100	%00.00	%100

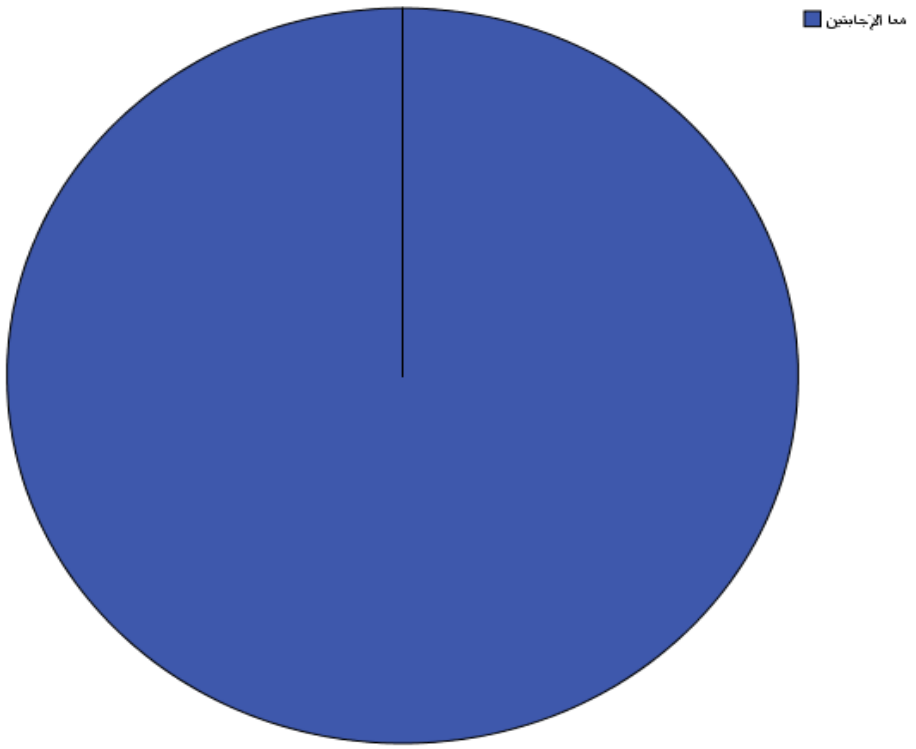

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى استخدام المدرسة الخاصة الوسائل التكنولوجية.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة عن اجابتين معا بنسبة(100%) وعدد تكرارات اجابات الأساتذةبلغ 21 تكرارت ، والذين أجابوا ب القاء دروس " فبلغت نسبتهم ب (00.00%)وعدد تكرارهم 00, والذين أجابو "بتعلم استعمالها" بنسبة(00.00%) .

ومنه نستنتج أن استخدام المدرسة الخاصة للوسائل التكنولوجية تساعده على التمييز والتفوق الدراسي للمتعلمين, لأن المتعلم الذي لديه قدرة تحكم كبيرة في استخدام الوسائل التكنولوجية يكون مميز, فالمدرسة الخاصة التي تستخدم الوسائل التكنولوجية تصنع فرد متفوق و متميز عن غيره ,وبالتالي يصبح فرد مواكب للتطور التكنولوجي.

السؤال (02):هل يتفاعل المتعلمون مع هذه الوسائل التكنولوجية ؟هل تساعد هذه الوسائل في التمييز والتفوق الدراسي للنتعلمين؟

الغرض من السؤال:معرفة مدى تفاعل المتعلمون مع هذه الوسائل التكنولوجية .

	تفاعل المتعلمون مع هذه الوسائل التكنولوجية				
تساعد هذه		نعم	لا	المجموع	بيرسون
الوسائل في	نعم	20	1	21	1
التمييز	لا	0	0	0	
والتفوق	المجموع	20	1	21	
الدراسي	النسب المئوية	%95.23	%4.76	%100	
للمتعلمين					

يمثل التحليل الإحصائي لجميع اجابات الأساتذة حول معرفة مدى تفاعل المتعلمون مع هذه الوسائل التكنولوجية .

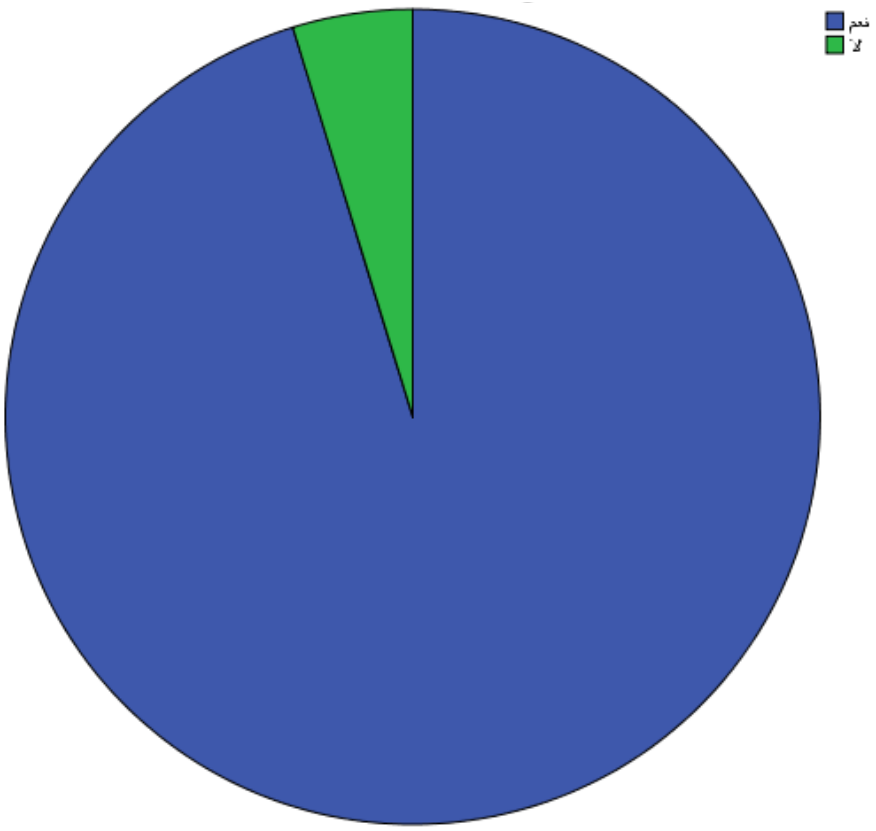

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل اجابات الأساتذة حول معرفة مدى تفاعل المتعلمون مع هذه الوسائل التكنولوجية.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة نعم بنسبة(95.23%) ، والذين أجابوا ب " لا " فبلغت نسبتهم ب (4.76%),وذلك بعد حساب قيمة بيرسون و المقدرة بـــ(1).

ومنه نستنتج أن المتعلمون يتفاعلون مع الوسائل التكنولوجية, لأن هذه الوسائل تسمح بتدريس بمستوى عالي وتنمية قدراتهم واتباع احدث الطرق التربوية والتجهيزات البيداغوجية الحديثة.

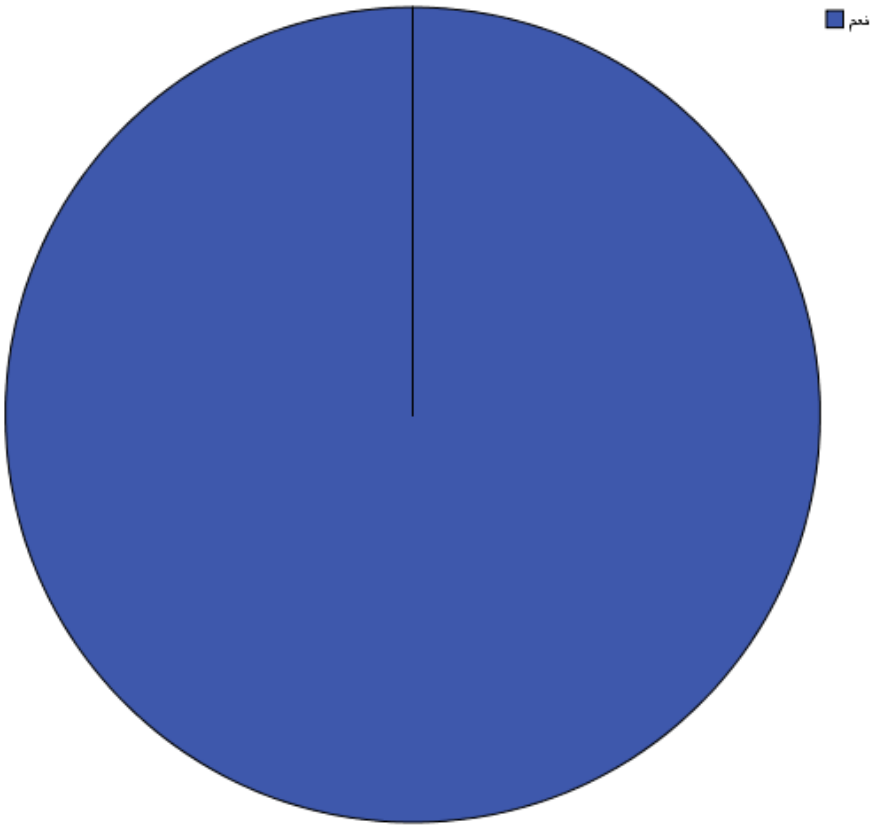

السؤال (04): هل الإزدواجية في المؤسسات التعليمية تخلق فجوة في المجتمع ؟

الغرض من السؤال: معرفة مدى ازدواجية في المؤسسات التعليمية تخلق فجوة في المجتمع.

النتائج الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	07	%33.3
لا	05	%23.8
أحيانا	08	%38.1
المجموع	21	%100

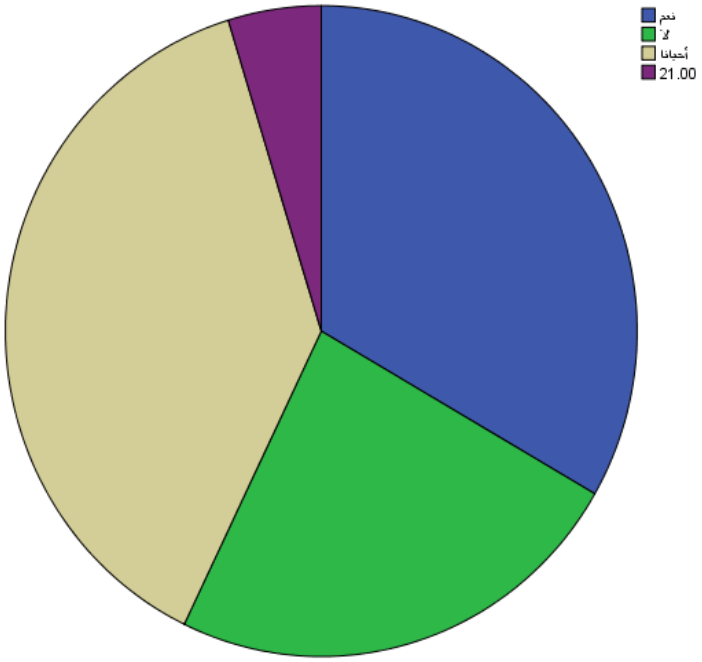

مثل التحليل الإحصائي لجميع إجابات الأساتذة حول معرفة مدى ازدواجية في المؤسسات التعليمية تخلق فجوة في المجتمع.

التعليق على الجدول:

تضح من خلال الجدول رقم (04) الذي يمثل اجابات الأساتذة معرفة مدى ازدواجية في المؤسسات التعليمية تخلق فجوة في المجتمع.وكانت أكبر نسبة عند الإجابة أحيانا بنسبة(38.1%) وعدد تكرارات اجابات الأساتذة بلغ 08 تكرارت ، والذين أجابوا ب " نعم " فبلغت نسبتهم ب (33.3%)وعدد تكرارهم 07, والذين أجابو ب"لا" فبلغت نسبتهم ب(23.8%) وعدد تكرارهم 05.

ومنه نستنتج أن ازدواجية المؤسسات التعليمية تخلق احيانا فجوة في المجتمع, وبالتالي فإن التعليم الخاص تعليم طبقي يعزز تباين طبقي ويؤصل نجاح وتفوق أبناء الفئات العليا في المجتمع.

الإستنتاج العام:

من خلال ما تم عرضه من نتائج استجابات الأساتذة على عبارات المحاور الأربعة، يمكننا القول بأن فرضيات للبحث قد تحققت، حيث نجد أن المحور الثاني المتعلق بدور المدارس الخاصة في تفعيل أداء الأساتذة والذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الأولى والمحور الثالث المتعلق المدارس الخاصة لآليات التخطيط الإستراتيجي لتفعيل آدائها الذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الثانية والمحور الرابع المتعلق انتقاء المدارس الخاصة الطاقم البيداغوجي على أساس الكفاءة العلمية والذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الثالثة والمحور الخامس المتعلق توفير المدارس الخاصة الوسائط الفائقة وتستخدمها في العمليات التعليمية لإكفاء قدرات المتعلمين والذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الرابعة قد تحققت جميعها فقيما يخص المحور المتعلق بدور المدارس الخاصة في تفعيل أداء الأساتذة.

حيث أن المدرسة الخاصة تحرص على اتباع الأساليب البيداغوجية والإبداعية والوسائل نظرا لأهميتها التربوية والمعريفية سواء في بناء المعارف وتخزينها في ذاكرة المتعلم, أو في بناء شخصيته بشكل عام وتحفيزه على المشاركة والمبادرة وانفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها الثقافي والإجتماعي,لذا اختاروا المدرسة الخاصة لتعليم أبنائهم لتوفرها على مزايا تربوية حديثة تتناسب وأهدافهم المستقبلية لأبائهم أن هناك تقييم في الكفاءة في المدرسة الخاصة أي أن المستوى الدراسي جيد في المدرسة الخاصة ولذالك فإن أغلب الاأساتذة حولوا أبنائهم من المدرسة العمومية الى المدرسة الخاصة, يجدون أن المستوى الدراسي ضعيف في

المدرسة العمومية, ولذلك كانت من أهم الأسباب التي دفعتهم لتحويل أحد أبنائهم للمدرسة الخاصة.

وأنه لايوجد تقييم القدرات المعريفية للمقبلين من المتمدرسين في التسجيل الرسمي بالمدرسة الخاصة , ومنه فإن المدرسة الخاصة لاتعتمد على الفروقات الفردية , وذلك من أجل استفادة المتعلمين من بعضهم البعض , من اجل استفادة المتعلمين ذوي الذكاء متوسط من المتعلمين ذوي الذكاء العالي, ومنه فإن المدرسة الخاصة تعطي فرصة للجميع.

و أن تقييم المشاريع الفردية للمتعلمين يقلص من الاختلاف في القدرات المعرفية في المدرسة الخاصة ,ومنه فإن المدرسة الخاصة تحرص على جودة العملية التعليمية بإكساب المهارات لدى المتعلمين وتحفيزهم على مشاريع الفردية, وغرس روح المنافسة بينهم, وهذا نتيجة استراتيجيات البيداغوجية المتبعة من طرف المدرسة الخاصة كما أنه لايوحد توافق بين متطلبات الخدمة ومتطلبات أولياء الأمور و أن المدير لايعاني من ضعف مواجهة أولياء المتمدرسين, ومنه فإن المدرسة الخاصة تهتم بمتطلبات الخدمة أكثر من متطلبات أولياء الأمور, ومنه يراعي مدير المدرسة الخاصة المتطلبات المهنية بالدرجة الأولى والمصادقية أكثر من متطلبات وتوقعات أولياء الأموروأن الخطة الإستراتيجية يصاحبها تقييم أداء الأساتذة, وذلك لكشف القصور والخلل في السياسات المتبعة ودراسة معايير أداء الأساتذة ومدى ملائمتها مع المستجدات, والتباين بين الأداء الفعلي وما ينبغي أن يكون التنفيذ اليومي للأنشطة يساير الخطط والأهداف السالف تحديدها.

و أن المدرسة الخاصة تعتمد على معايير الجودة ونوعية التعليم لصقل النخب, حيث توفر المدرسة الخاصة مستوى تعليمي عالي لتوفرها على طرق وأساليب بيداغوجية حديثة في التدريس ولاهتمام بالمتعلم الذي هو محور العملية التعليمية وحرص على مشاركته في النشاطات التربوية وتربيته على الاستقلالية, وإحراز الأهداف التعليمية لكل مادة من مواد التعلم وهي إستراتيجية بناءة لضمان مشروع التربوي الحديث.

كماأن شروط الانتقاء الوظيفي في المدرسة الخاصة على أساس الخبرة, بنسبة عالية عند الذين تتراوح أعمارهم من[47سنة فما فوق], لتمتعهم بخبرة عالية في التدريس وطرق البيداغوجية التي تسمح بتعليم الأطفال وتنمية قدراتهم الفكرية.

و أن وجود مناصب عمل في المدرسة الخاصة كان عن طريق صديق, ومنه أن المدرسة الخاصة تختار عينة من الأساتذة بطريقة قصدية وتوكل أشخاص للوصول الى الأساتذة التي تتطابق مع متطلبات مدرسة الخاصة.

و أن استخدام المدرسة الخاصة للوسائل التكنولوجية تساعده على التميز والتفوق الدراسي للمتعلمين, لأن المتعلم الذي لديه قدرة تحكم كبيرة في استخدام الوسائل التكنولوجية يكون مميز, فالمدرسة الخاصة التي تستخدم الوسائل

التكنولوجية تصنع فرد متفوق و متميز عن غيره ,وبالتالي يصبح فرد مواكب للتطور التكنولوجي.

و أن المتعلمون يتفاعلون مع الوسائل التكنولوجية, لأن هذه الوسائل تسمح بتدريس بمستوى عالي وتنمية قدراتهم واتباع احدث الطرق التربوية والتجهيزات البيداغوجية الحديثة.

وأن ازدواجية المؤسسات التعليمية تخلق احيانا فجوة في المجتمع, وبالتالي فإن التعليم الخاص تعليم طبقي يعزز تباين طبقي ويؤصل نجاح وتفوق أبناء الفئات العليا في المجتمع.

خاتـــــــمة

خاتمة:

أن المدارس الخاصة تستحوذ على أفضل المزايا التعليمية في ما يتعلق بالمواصلات، والمستوى التعليمي، وتأهيل المعلمين، ومرونة العلاقة مع ذوي التلاميذ وأولياء أمورهم والخدمات والنشاطات التربوية والفعالية العلمية للإنتاج النخب، وأوضحت بالتالي أن أبرز أسباب التحاق الأبناء بهذه المدارس يكمن فيما تحظى به هذه المدارس من سمعة طيبة، وارتفاع سوية التعليم ومستوى تأهيل الأساتذة والتواصل مع أولياء الأمور، وتنوع النشاطات القادرة على بناء شخصيات الأطفال وتنمية إمكاناتهم الذاتية إن المدارس الخاصة لا يمكنها أن تضع خطة إستراتيجية شاملة و تلتزم بكل أهدافها الإستراتيجية خاصة ما تعارض منها مع دفتر شروط إنشاء مؤسسات التربية و التعليم الخاصة و فتحها ، و هذا بسبب وجود نظام رقابي على هذه المدارس يحول دون إمكانية الخروج عن ضوابط دفتر الشروط كما إفترضنا أيضا أن البيئة التربوية الجزائرية تمتاز بنسبة عالية من عدم الإستقرار سواءا في أنظمتها الإدارية أو في تشريعاتها القانونية مما يجعل إمكانية الإلتزام بالخطط الإستراتيجية على مستوى المدارس الخاصة أمرا في غاية الصعوبة و التعقيد ، خاصة في ظل التقلبات التي تعرفها المنظومة التربوية الجزائرية،إلا أنه و بالمقابل فقد إفترضنا أن في القانون المدارس الخاصة و دفتر الشروط العديد من الثغرات التي تتيح لهذه المدارس إمكانية إستغلالها في تنفيذ خططها الإستراتيجية و يفتح لها المجال واسعا للعمل بحرية على المدى الإستراتيجي ، و هذا مهما كانت طبيعة أهدافها مماقد يؤثر إيجابا أو سلبا على تنشئة المتعلمين و بناء هويتهم الوطنية و إنتمائهم الحضاري و في الأخير لابد من الإشارة أن تجربة المدارس الخاصة في الجزائر خاصة إنها في بداياتها و هي بحاجة إلى المزيد من البحوث و التشريعات القانونية لضبط نشاطها خاصة و أن الدولة فتحت المجال للإستثمار في التعليم تحفيزها من أجل المساهمة في إيجاد حلول علمية حقيقية لحل المشاكل .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- أحمد طالب الابراهيمي، من تصفية الإستعمارعلى الثورة الثقافية ،ترجمة حنفي بن عيسى ،الشركة الوطنية للتوزيع و النشر ،الج ا زئر 1974.

2-وفاء سعد الشربيني، تكوين النُّخبة السياسية الحاكمة في مصر (1970-1986)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

3- إبراهيم خليل أبراش، علم الاجتماع السياسي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، الأربعاء، 16 مايو، 2012 :

4-أحمد عزت، الثورة الفرنسية العظمى ملحمة قلبت وجه التاريخ: (الجزء الأول)، مركز الدراسات الاشتراكية، نوفمبر، 2009

5-أحمد علي الحاج محمد ،التخطيط التربوي ، إطار لمدخل تربوي جديد ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان

6-أحمد مختار أمين ، أورده عبد المنعم علي الحسني، مجلة الد ا رسات العربية ، العدد 62 ، دار الطليعة ، لبنان ، 6788 ،

7-بوتومو، النُّخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت لبنان 1972

8-بوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياس، ترجمة محمد الحسيني، دار المعرفةالجامعية، الاسكندرية، 1988

9-جون كاربنتر, مدير المدرسة ودوره في تطوير التعليم, تعريب: عبد الله شحاتة, انتراك للطباعة والنشر والتوزيع,ط1,

10-جون كاربنتر, مدير المدرسة ودوره في تطوير التعليم, تعريب: عبد الله شحاتة, 3انتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، .2001

11-حسان هشام,منهجية البحث العلمية,2ط,2007

12-ريمون بودون ورينو فيول:الطرائق في علم الإجتماع,مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع,ط1,لبنات,2010.

13-سامي محمد نصار، وجمان عبد المنعم أحمد، مدخل إلى تطور الفكر التربوي، ذات السلاسل، الكويت، 2000

14-سعيد سبعون, الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعيةفي علم الإجتماع, ط2,دار القصبة للنشر,2012

15-طاهر محسن منصور الغالي,ووائل محمد ادريس, الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل, الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع,ط1,2007,ص.230

16-عامر قنديلجي,إيمان السامرائي,البحث العلمي الكمي والنوعي, دار اليازوري العلمية للنشلر والتوزيع ,الأردن,2009

17-عبد الله السلام القشطان ، التعليم في فلسطين : الجزء 2 التعليم الخاص ، 67 6748دار الكرمل للنشر عمان،78-67

18-عبد الله عبد الدائم ،التربية في البلاد العربية ، حاضرها ،و مشكلاتها و مستقبلها،ط 2 ،دار العلم للملاين ،بيروت ،6767

19-عبد الله عبد الدايم، التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، 1984

20-كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987) .

21–لطفي عبد الوهاب يحي، اليونان مقدمة في التاريخ الحضاري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991

22–محمد بن حينيتان، النُّخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (48) يروت،

23–محمد منير مرسي ،الإصلاح التربوي في العصر الحديث ، عالم القاهرة ، مصر ، 1996

24–محمد نور الدين أفاية ، الحداثة و التواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة ، نموذج هابرماس ، مطابع أفريقيا الشرق ، 1976،

25–مصطفى ماضي ،الانقسامية باللغة من لغة الخطاب إلى لغة التسيير ،أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالج ا زئر ، نوفمبر

26–ناصر داودي عدون, الإدارة والتخطيط الإستراتيجي,الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية,

27–وفاء السعد الشربيني، تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر، رسالة دكتراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996

28– أحمد زايد، النُّخب السياسية والاجتماعية – مدخل نظرى: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصرى، ضمن مجموعة مؤلفين، النُّخب الاجتماعية، عن مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، 2005.

ب/ باللغة الأجنبية:

29- Jean-Louis Bergez ،"Elites ou élite?" ،CAPES de SES ، 2005-2006

30- Keller ،Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society ،Random House ،New York ،1963،

31-Payeto,vilfredo,the minde and society, vol04,London, jonathan cape, 2000

32-SaidChekri,L'enseignement privés face à l'ambiologie juridique ,journal la Nation, n°230,28/09/1999

33-choisir son ecole. Strategies familiales et mediation locales. Puf. Le lien sicial. Paris.2009.p12 Agnes van zanten

34-GaetanoMosca ،- The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica).Translated by Hannah D. Kahn. (New York: McGraw-Hill Book Company. 1939

35-Puppo Alberto ،*« Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique » ،Revue Française d'Histoire des Idées Politiques 2/ 2005 (n°22)Ov. CiteR. Dahl ،"A Critique of the Ruling Elite Model" A.P.S.R. ،Vol. LII ،No.2 June ،1958

36-R. Miliband ،*"The capitalist state: A Relpy to Nicos Poulantzas" N.L.R. ،No.59 ،Jan-Feb. ،1970

37-Raymond Aron ،"Les étapes de a pensée sociologique" ، Edition Gallimard ،Paris ،1967

38-Robert Michels ،*Political Parties: A sociological Study of the oligarchical tendencies of modern democracy ،Translated by Eden and Cedar Paul ،Batoche Books ،Kitchene ،Ontario Canada ،2001

39-T.B Bottomore ،Elites and Society ،(New York: Basic Books ،1964)،

المجلات:

40-إمام عبد الفتاح إمام، القانون الحديدي للأوليجاركية، مجلة العربي، العدد 482- يناير 1999.

41-إدريس لكريني، النُّخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007

42-عبد الله عبد الدائم ، نحو فلسفة ت ربوية عربية ، الفلسفة التربوية و مستقبل الوطن العربي ، مركز د ا رسات الوحدة العربية، بيروت،6776

الجرائد:

29-هامل بن عيسى ، " قريفو و مدرستها الخضراء " ، جريدة اليوم ، العدد 478 .3

43-مليكة صبيات ، المدارس الخاصة ، جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد 87 ، من 63إلى 26 نوفمبر 2000

القواميس:

44-عبد الهادي الجوهري، معجم علم الإجتماع، المكتب الجامعي الحديث، بيروت، 6777،

المناشير والتعليمات:

45-المجلس الأعلى للتربية ، توصيات الندوة الوطنية ، الج ا زئر ، جوان6778

القانون التوجيهي للتربية رقم – 4 08 المؤرخ في 25 جانفي– 2008

المجلس الأعلى للتربية ، توصيات المجلس ، مارس ،6778

المجلس الأعلى للتربية ،مناقشة مشروع التعليم الخاص في الج ا زئر ، لجنة التعليم 0 6776،

النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، " تنظيم التربية و التكوين في الجزائر ،المديرية الفرعية للتوثيق ،ط5 ، 6773،

و ا زرة التربية الوطنية ، النشرة الرسمية ، الج ا زئر ، جانفي2003

وا زرة التربية الوطنية ، مصلحة الشؤون الإجتماعية و النشاط الثقافي الرياضي ، قرار، رقم473

46-وزارة التربية الوطنية ،النشرة الرسمية، قرار 6726 ، مؤرخ في 66 جمادى الثانية 6427 الموافق ل 24 جويلية20

47-الجريدة الرسمية للجمهورية الج ا زئرية ، بتاريخ 07 رمضان 6423 الموافق 25أكنوبر سنة2000 .

48-للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،الجريدة الرسمية، الأمر رقم 452 03 مؤرخ

49-المجلس الأعلى للتربية ، المبادئ العامة لسياسة التربوية و إصلاح التعليم الأساسي، ملخص الوثيقة القاعدية ، مارس6787

50-مؤرخ في 68 رجب عام 6427 الموافق ل 25 أغشت سنة - 6 - 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الج ا زئرية ، أمر رقم03

51-وزارة التربية الوطنية ، الديوان ، أفريل 6778 ، الج ا زئر

المواقع الالكترونية:

52-http://socio-kech.blogspot.com/2012/05/blog-post_5196.html

53-http://www.mesopot.com/old/adad15/29.htm

54-http://alhayat.com/OpinionsDetails/493815

55-http://socio-kech.blogspot.com/2012/05/blog-post_5196.html

56-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=197895

57-ttp://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=7528&ID=193*

lrasidaltanweeri.com/news77.htm

58-www.almarefh.org

59-www.anhttps/forum/#!topic/fayad61/hFoxjUl0mcw fasse.org

ملاحق